



PROVISIONAL
A/38/PV.14
6 October 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ايويكا (بنما)
شع : السيد كوه (سنغافورة)
نائب الرئيس (نائبا الرئيس)

— خطاب فخامة السيد جوليوس ك. نيريري، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

— خطاب فخامة السيد بيطر تاشف، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية

— خطاب فخامة الأونرابل الأب والتر ه. ليبي، رئيس وزراء فانواتو

ألقي كلمات كل من :

السيد لانك (النمسا)
السيد كوسوماتامادجا (اندونيسيا)
السيد يوشيت هلاينغ (بورما)
السيد سالم (لبنان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملغاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات
الملغاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد
أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر. DC2-0750, 2 United Nations Plaza

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

خطاب فخامة السيد جوليوس ك. نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : سوف تستمع الجمعية بعد ظهر

اليوم الى بيان رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة .

اصطحب فخامة السيد جوليوس ك. نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، الى

قاعة الجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوليوس ك. نيريري ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ، وأدعوه الى القاء خطابه في الجمعية العامة .

الرئيس نيريري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا

لي أولاً أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة للجمعية العامة ، ان خبرتكم الدبلوماسية الطويلة وقدراتكم الشخصية المعروفة تعنيان أن جمعيتنا العامة سوف تكون في أيد أمينه تحت رئاستكم . وأقدم تمنيات شعب تنزانيا الطيبة لكم وأنتم تقومون بأعباء هذا المنصب الرفيع ، ويمكنكم أن تعتمدوا على تعاون وفد تنزانيا الكامل خلال فترة رئاستكم .

وأود أيضاً أن أشيد بالأمين العام ، السيد بيريز دي كوبيار ، للعمل الذي قام به لتعزيز هذه المنظمة ، وصفة خاصة للجهود التي بذلها في الجنوب الافريقي . وكما قلت سابقاً من هذه المنصة ، فان الأمين العام وموظفيه لا يمكنهم الا أن يساعدونا ، نحن أعضاء الأمم المتحدة ، كما نتخذ قرارات في قضية السلم وأن يسهلوا تنفيذ أية قرارات نتخذها . ان قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم يمكنها أن توفر وقتنا اذا ما قامت بهذا العمل . ولكن اذا كنا نحن ، الأعضاء ، وصفة خاصة الأعضاء الأقوياء ، لا نريد السلم حقاً ، أولسنا مستعدين حتى لدفع ثمن ضئيل للسلم ، فلا يمكن لموظفي الأمم المتحدة أن

يفعلوا شيئا . لهذا ، لا يسعني الا أن أشكرهم ، وبصفة خاصة أميننا العام القديير ،
على جهودهم الضخمة نهاية عنا .
في المرة الأخيرة التي تكلمت فيها في الجمعية العامة في تشرين الأول / أكتوبر
١٩٧٠ ، كوست جزا كبيرا من كلامي لمشاكل الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي .
وقد حدث تقدم منذ ذلك الوقت . فان أنغولا وموزامبيق والأقاليم الأخرى التي كانت
ستعمرات برتغالية في ذلك الوقت ، هي الآن دول ذات سيادة وأعضاء في هذه المنظمة .
وكذلك زيمبابوي . ولكن السلم والحرية لم يتحققا في منطقتنا .

ان خطر زعزعة الكفاح في سبيل الحرية في الجنوب الافريقي بسبب الصراع على القوة بين الشرق والغرب قد تعاظم وأصبح أكثر جلاء . ان لا تزال جنوب افريقيا تحتل ناميبيا ، ويهدو أن التحركات المؤقتة التي لسناها أثناء السبعينات لعزل نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا عن المجتمع الدولى تسير الآن فى اتجاه معاكس . والواقع أنه سمح لجنوب افريقيا ، التي لم يحطها الضغط العالمى على اتخاذ موقف دفاعى ، بالهجوم على جيرانها دون أى رد فعل يذكر من المجتمع الدولى . وان ما شنته من غارات داخل موزامبيق وليسوتو وما تقوم به من أعمال لزعزعة الاستقرار فى هذين البلدين وفى زيمبابوى وزامبيا أيضا ، بالاضافة الى أعمالها العدوانية التي لا تحصى ضد أنغولا والتي بلغت ذروتها باحتلال جزء من أراضي أنغولا ، كلها لم تلق الا اذانة الشفوية ، هذا اذا أدبنت على الاطلاق .

ان محاولات جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة استقرار جيرانها متزايدة . ومع ذلك فان العديد منا يعامل جنوب افريقيا كما لو أنها عضو محترم فى المجتمع الدولى ، يمكن تشجيعه عن طريق "التواصل الهئأ" "كيما يصبح جارا طيبا ! وعندما تلتص هذه البلدان التأييد العالمى نجد أن بعض أعضاء الأمم المتحدة يقولون ما مفاده أنه لو تجنبت هذه الدول استفزاز جنوب افريقيا لكانت فى غنى عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنجم تسببها لها هجمات جنوب افريقيا . ويمثل ذلك "الاستفزاز" فى المعارضنة السافرة والعلنية للفصل العنصرى وفى استقبال اللاجئين من تلك الدولة التي تتبع سياسة الفصل العنصرى .

وما يؤسف له أن ما يشكله جيران جنوب افريقيا من استفزاز لها يكمن فى وجودهم . والشل الذى يتجسد ، على طول حدودها خاصة ، فى الدول المستقلة التي تنادى بمساواة الانسان ومحاولة النهوض بالكرامة الانسانية ، يشكل تهديدا مستترا لنظام الفصل العنصرى . لذلك فان الخيار المتروك لجيران جنوب افريقيا يبدو واضحا للغاية . فاما أن يصبحوا أعوانا لهذا النظام العنصرى أو يتعين عليهم أن يستعدوا لصد هجماته . أما بالنسبة للأمم المتحدة فيتعين عليها اما أن تقدم لهم التأييد فى كفاحهم أو أن تصبح شريكة فى

هجمات الدولة العنصرية على شعبها وجيرانها . وفي هذا السياق تعني " الأمم المتحدة " كل الدول منفردة ومجموعة . وان الحياد بشأن العنصرية يعدّ عملاً غير أخلاقي ولا يمكن تحمله سياسياً على المدى الطويل .

ان مسؤولية الأمم المتحدة لا تقتصر على فرض ارادتها على جنوب افريقيا فيما يتعلق بالفصل العنصرى فقط . ان أننا في الأمم المتحدة سحبتنا ولاية جنوب افريقيا على حكومة ناميبيا . وبعد مشاورات ومناقشات مستفيضة أصدر مجلس الأمن ، منذ خمس سنوات ، قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى استهدف نقل السلطة الى شعب ناميبيا وانها " حرب التحرير التى تدور رحاها هناك . ومنذ ذلك الحين ، أخذت المفاوضات بشأن التنفيذ تسير ببطء شديد . وأعادت جنوب افريقيا هذه المفاوضات باستمرار وانتحلت اعتراضات جديدة على الخطة ، بينما تقدم سوابه التنازل اثر التنازل سعياً لتحقيق السلم .

ونتيجة لمداولات مجلس الأمن ، اضطلع الأمين العام مؤخراً بدور رئيسي في هذه المفاوضات . وقام بالنيابة عننا بمزارة جنوب افريقيا ، وأفاد بأن خطة نقل السلطة قد لاقت القبول من الجانبين بالشكل الذى صيغت به وكما تم التفاوض عليها ، ولكن جنوب افريقيا ترفض البدء في تنفيذها بحجة أن أنغولا لديها قوات كويبة تساعد في الذود عن سيادتها ولامتبا الإقليمية .

ولا بد لي أن أؤكد من جديد أن تنزانيا ترفض بشكل قاطع هذه المحاولة الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكويبة من أنغولا . ونحن نعرف أن جنوب افريقيا قد انتهجت ، بتشجيع من عضو دائم في مجلس الأمن ، هذه السياسة طيلة العامين المنصرمين . ونحن نعرف أنه يفضل تشجيع تلك الدولة لا تزال جنوب افريقيا تصر على تعنتها . ان تنزانيا لا تزال تقول ان أنغولا دولة مستقلة ذات سيادة عانت من العدوان الخارجى منذ اللحظة الأولى لولادتها . وان لها الحق في أن تقرر بنفسها احتياجاتها الدفاعية . وانه يتعين على الأمم المتحدة رفض المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بقرارات أنغولا السيادية .

ان شعب ناميبيا له بلده . وهو يناضل من أجل حرية ذلك البلد . وما يعانيه ذلك الشعب هو استمرار استعمار جنوب افريقيا له . وان هذا الشعب لا يعاني من عدم وجود وطن . فالسكان غير البيض في جنوب افريقيا لهم بلدهم، وهو جنوب افريقيا . وان ما يعاني منه هؤلاء السكان هو شرور التمييز العنصرى في ظل نظام الفصل العنصرى . وحتى محاولات جنوب افريقيا الرامية الى حرمان السكان السود من هويتهم عن طريق خلق ما يسمى بالأوطان المستقلة لا تنال اعتراف المجتمع الدولي . وسنظل نعتزف بحق شعب جنوب افريقيا في جنوب افريقيا كلها .

ولكن شعب فلسطين ليس له وطن . ان الفلسطينيين أمة بدون بلاد . ففي عام ١٩٤٧ وقبل بروز تنازانيا الى حيز الوجود ، قررت هذه الجمعية تقسيم أرض فلسطين الى وطنين بغية توطين الشعب اليهودى المحروم من الوطن . وهذا القرار كانت له تعقيداته . ولم يكن من المدهش أن رفض الفلسطينيون والعرب ذلك القرار وقاوموا تنفيذه . ولكن المجتمع الدولي مضى ، في ضوء خلفية معاناة الشعب اليهودى في أوروبا ، في تنفيذ خطة التقسيم . وكان الأساس المنطقي لذلك القرار هو رفع الحيف الذى حلّ بالشعب اليهودى على أيدي الفاشستية الهتلرية .

واليوم نجد أن شعب فلسطين هو الذى أصبح بلا وطن . وحتى حقه في قطاع غزة والضفة الغربية أصبح شار نزع . كيف يمكن للإنسانية أن تتحمل ذلك الظلم ؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعترف " بحقوق " الشعب اليهودى في جزء من فلسطين بينما ينكر على الشعب العربى الفلسطينى حقه في إقامة دولته على جزء من تلك الأراضي على الأقل ؟

ان تزانيا تعترف بدولة اسرائيل . ولكننا لا نعترف بحق تلك الدولة في
أن تحرم شعب فلسطين من وطنه ، وأن ترفض التفاوض مع الممثلين الحقيقيين لهذا
الشعب ، أي منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أننا لا نعترف بحق اسرائيل في
ارتكاب العدوان ضد جيرانها واحتلال أجزاء ضخمة من لبنان ، وجعل انسحابها
مشروطا بأعمال الآخرين .

لقد عززت الامم المتحدة انشاء دولة اسرائيل . واشتركت الدولتان العظميان
الرئيسيتان سويا في المقرر الأصلي لتقسيم فلسطين . والدولتان مسؤولتان عن
العمل سويا ، وبالتنسيق مع المجتمع الدولي ، لضمان ان يمارس الشعب الفلسطيني
حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة
في فلسطين .

وانتقل الآن الى مشكلة عالمية ذات صلة خاصة وأهمية كبيرة بالنسبة لافريقيا
في هذه الجمعية العامة ، وفي اجتماعات لا حصر لها كبيرة وصغيرة ، ومن
خلال اعمال لجان دولية عديدة عالية المستوى ، ناقشنا مشاكل الفقر العالمي ، وأعمال
المؤسسات التجارية والمالية في العالم ، والمسؤوليات الاقتصادية لأمننا ، بعضها
نحو بعض . ومع ذلك فالحقيقة القاسية هي أن قبح الفقر المدقع قد استشرى
اليوم وحل بالمزيد من شعوب العالم أكثر من أي وقت مضى . ويزداد اتساع الهوة
بين الامم الغنية والامم الفقيرة عاما بعد عام ، وفي الاعوام القليلة الماضية عانت
بلدان افريقية كثيرة من انخفاض مطلق وانخفاض نسبي في مستويات الثروة الوطنية
التي كانت في الاصل منخفضة للغاية . وأخيرا فان الروابط المالية والاقتصادية
الوثيقة بين بلدان العالم الثالث والبلدان المتقدمة النمو قد تسببت في أن يكون
لمشاكل الفقر الوطني في العالم الثالث أثر مدمر على اقتصادات الدول الغنية .
هذه حقائق لا خلاف بشأنها . وأعتقد أن هناك اتفاقا عاما بأنها تتنافى
تماما مع السلم العالمي . ولكننا عندما نشرع في تحليل اسبابها ، والاجراءات

" الوسطاء " بينهم . والنتيجة هي اما انتصار بين لاكثرهم تعنتا . وهو تعنت لا معنى له ما لم تكن الحكومة المعاندة قوية هي الاخرى - او توافق في الآراء يتسم بالمراوغة وقابل لعشرات التفسيرات ، ولا تترتب عليه اية افعال ، لاننا نجتمع كخصوم ونترك الاجتماع كخصوم سواء اعتبرنا نتيجة اجتماعنا نصرا ام هزيمة .

ومع ذلك ، يصبح واضحا باطراد ان لدينا العديد من الاهداف الاقتصادية المشتركة . كما يبدو من المحتمل ايضا أن تؤدي المناقشات الموجهة توجيهها ايجابيا الى اتفاق بشأن كيفية العمل معا من أجل تحقيقها .

أولا ان كل الامم - الرأسمالية والاشتراكية والزراعية والصناعية والفقيرة والغنية - تريد نوعا من الاستقرار الاقتصادي الدولي ، وتحتاج اليه . ان المؤسسات التجارية ، سواء العامة أو الخاصة ، تفضل أن يكون لديها بعض المعلومات المسبقة عن نفقات انتاجها في المستقبل ، وكميات المواد الخام التي من المحتمل أن تكون ضرورية أو متوفرة . وكلما طالت فترة الاستثمار ، زادت اهمية الاستقرار هؤلاء الذين يبحثون في هذا الاستثمار . ان العمال أيضا يريدون أن يطمئنوا الى انهم سوف يحصلون على أجورهم في المستقبل . ولذلك فان المسألة ذات الاولوية لنا جميعا هي خلق أو إعادة تحقيق ذلك الاستقرار الاقتصادي ، وهو الاساس الضروري لرخائنا في المستقبل . وفي الخمسينات والستينات قطع صندوق النقد الدولي ومنظمات برتون وودز الاخرى شوطا لا بأس به في هذا الاتجاه ويات واضحا أن هذه المنظمات لم تعد تعنى بهذه الوظيفة ، لانها لا تزال قائمة ومع ذلك لا يوجد أي استقرار او تقدم اقتصادي .

ثانيا ، ليس هناك أمة من أممنا تريد الجوع والمجاعة ، أو الأوبئة والأمراض أو عدم الاستقرار الاجتماعي والحرب ، في أي مكان في العالم . فهذه الشرور لم يعد من المستطاع قصرها على الحدود الوطنية ، اذ ان اثارها تمتد الى بلدان أخرى على بعد آلاف الاميال . وعلينا ان نتصدى سويا لمشكلة الفقر العالمي ، والقضية التي نواجهها جميعا لا تتعلق بالقيام بذلك أو عدمه بل بكيفية العمل سويا بفاعلية أكبر .

ثالثا ، كلنا جميعا ، الامم الخنية والفقيرة ، نريد زيادة ثروتنا المنتجة
والمتاحة لشعوبنا . وسواء تم انتخابنا ام لا فان جميع حكوماتنا تعرف ان هناك فرصة
أكبر لتجنب المتاعب عندما يتمتع الشعب بمستوى معيشة مرتفع باطراد ، والعكس
صحيح . وأعتقد أننا جميعا نعرف أن الاضطراب الاجتماعي في بلد من البلدان
يمكن ان يؤثر على أمتنا اذا كانت لنا تجارة معه في المعتاد أو كنا لأسباب أخرى
على اتصال وثيق به .

وهذا الاهتمام المشروع يتقدم كل منا ورخاك لا يعطي أية أمة الحق في التدخل السياسي في شؤون دولة أخرى انه يعني مع ذلك اننا على المدى الطويل سوف نعاني جميعا اذا كان النظام الاقتصادي الدولي يؤثر باستمرار بشكل عكسي على المكاسب التي يمكن أن يحققها نوع معين من الاقتصاد أو العمال . انه يعني اننا ننتفع جميعا من نظام يبسر الرخاء لا ولئك الذين نرغب في أن نبيعهم سلعتنا ، وضمن للمدينين منا القدرة على السداد عن طريق الانتاج وبيع سلعتهم . ومن الناحية الاقتصادية ، فان العميل الفقير لا فائدة منه لصاحب الحانوت ، وكذلك لا فائدة للفلاح من التعامل مع شخص غير قادر ، والمدين المغلس يعد كارثة بالنسبة الى البنك .

ان هذه المصالح مشتركة بيننا جميعا ، ولكن في الوقت الحالي ليس من الواضح ، في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية ، ما اذا كانت الأمم الغنية ماتزال تدرك أنها ترتبط ، على نحو لا يمكن تجنبها بالأمم الفقيرة ، لاننا نسمع عن الاسقاطات الاقتصادية وواجب العمل التي تتناول الأمور كما لو كان الانتعاش من الانكماش الحالي لا بد أن يبدأ بين الأثنياء داخليا . وفيما بينهم . ويقال ان الأمم الفقيرة سوف تنتعش عن طريق الأثنياء بعد أن يحل الأثنياء مشاكلهم مثل البطالة وانخفاض الطلب والانتاج . وفي الوقت نفسه ، يقترح اجسرا تخفيض فعلي في نقل الموارد من الأثنياء الى الفقراء ورفض أية زيادة معقولة في السيولة الدولية خشية أن تكون لها آثار تضخمية محتملة على البلدان الغنية .

ان هذا القول — والأعمال المترتبة عليه — هو مثال آخر للاخفاق في التطلع الى المشاكل العالمية من منظور عالمي ، مما يلحق الضرر في النهاية بالفقراء والأثنياء على السواء . وفي عام ١٩٨٠ ، ذكر تقرير لجنة برانت الحاجة الملحة الى العمل الدولي الذي يهدف الى تجنب اخطار انهيار الاقتصاد والاجتماعي والسياسي في العديد من بلدان العالم الثالث ، والآثار التي ترتب على ذلك بالنسبة للسلم في العالم والرخاء في الأمم المتقدمة النمو . وقد قدم التقرير اقتراحات لم يتم تنفيذها .

وفي وقت مبكر من هذا العام ، نشرت اللجنة تقريرا ثانيا . وتضمن هذا التقرير أيضا اقتراحات هي الاقتراحات العملية التي صيغت من جانب اشخاص من الشمال والجنوب لهم مناهج ايدولوجية مختلفة لمعالجة المشاكل الاقتصادية . وانا ما حكمتنا بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية والمؤشرات العديدة الأخرى ، فانه بيد ومرة أخرى اننا سوف نتجاهل عطهم الشاق ونجاحهم في التوصل الى اتفاق بشأن المسائل الجوهرية . ومع ذلك ، فان الأحداث التي وقعت منذ ١٩٨٠ حتى ١٩٨٣ قد أهدت التحليل الأول لتقرير لجنة برانت . لقد كانت هناك اضطرابات وانقلابات اجتماعية وأزمات مالية واقتصادية جنبها الى جنب مع الاضطراب السياسي وتغير الأحلاف في العديد من البلدان الفقيرة في العالم . وكذلك فان "الاتعاش الاقتصادي" في الأمم المتقدمة النمو مايزال يهدأ ثم يوتد بسبب تهديد كارثة جديدة في العالم الثالث ، أو بسبب بعض التغييرات الجديدة المستحثة اقتصاديا في نمط العلاقات السياسية العالمية .

انني قد أشرت الى هذه الحقائق ليس بقصد أن أرجع سوء النوايا الى شعوب أمة أو الى أى قائد أو السياسس بأى منهما . وكما أن العالم يزخر بأمة يمكن تجنبها من الشقاء والعوز والموت فهو يزخر أيضا بأمة للسخاء الانساني لبقية البشر . ان المشكلة لا تكمن في اللانسانية المتعمدة من جانب الناس في البلدان الغنية أو في سوء طويبة زعماء العالم ، بل تكمن في اخفاقنا في ادراك حقيقة ان مشكلة الأمم الفقيرة ليست سوى جزء ، رغم انه ملح ، من مشكلة عالمية مشتركة . وهذا يتطلب تدابير من جانها جميعا وفقا لقوانا النسبية .

والجزء ذ والأولية أيضا من المشكلة الذي يتعلق بالأمم الفقيرة ليس بالبسيط ، كما انه ليس مشكلة وحيدة ، فنحن الفقراء يقال لنا كثيرا ان الملايين من الدولارات قد تم "صيها" في بلداننا وأن بعض المعونات الاقتصادية قد تم تقديمه . ان اخفاقنا واخطانا يتم ابرازها لنا وهي موجودة بالفعل . ان البرنامج بأكمله ، من الناحية

التاريخية ما يزال ، في دور الطفولة ، فنحن جميعا البلدان المانحة والمتلقية والمقرضة والمقرضة على السواء ، تتعلم كيف ننمي أمة في عالم القرن العشرين بمحاولة التنمية . ونحن جميعا نتعلم المشي عن طريق المشي . وفي نفس الوقت الذي يجري فيه النقل المتعمد للموارد الى العالم الثالث من خلال " المعونة " أو " القروض التساهلية " أو " الاستثمارات الخاصة " ، يحدث نقل آلي غير ملحوظ للموارد من العالم الثالث الفقير الى الأمم الغنية ، حيث تصد الديون مع فوائد ها - التي أحيانا ما تكون مرتفعة جدا - وتدفع أرباح مؤسسات العالم الثالث سدادا لما اقترض من قبل ، وتتجه شروط التجارة الدولية دون هوادة ضد منتجي المواد الأولية .

ان الأزمة الاقتصادية واختلال التوازن في العالم أمران موجودان . فالبطالة منتشرة في الشمال ، ومعدلات النمو الاقتصادي منخفضة باستمرار ، وأزمة الدين الدولي تهدد هيكل التجارة والتمويل العالميين بأكمله ، وأقل البلدان نموا تزداد فقرا بينما تتفاقم احتمالات تقدمها في المستقبل . وفي نفس الوقت ، فان المفاوضات بين الشمال والجنوب قد تعثرت ووصلت الى مرحلة ركود ، وهناك البعض الذي لا يريد للمفاوضات العالمية أن تبدأ .

الى أين نذهب من هنا ؟ وما هو المخرج من ذلك الطريق المسدود الذي

توجدنا فيه ؟

ان هذه المشكلة العالمية لا يمكن حلها الا بعمل جميع الامم معا . ولهذا فنحن - الفقراء - قد ناشدنا باطراد الامم العظمى في العالم أن تسمح بقيام مفاوضات عالمية ذات مغزى . ومازلنا نناشدها ان تقوم بذلك ، حتى يتسنى لنا معا ان نتوصل الى حلول حقيقية لمشاكلنا المشتركة . ولكن ان كانت بعض الامم لا ترى ان هذه مشكلة عالمية ، او تبدو غير قادرة في الوقت الحاضر على ان تشارك في عملية التصدي لهذه المشاكل ، فلا بد لبقيتنا ان تبذل قصارى جهدها ، في مجموعات صغيرة أو كبيرة تجتمع لهذا الغرض .

لقد اقيمت مؤسسات بریتون وودز دون الاتحاد السوفياتي وحلفائه . ولقد خدمت حوالي عشرين عاما أهداف اعضائها الاصليين . ومن الواضح اليوم ان هذه المؤسسات لا تستطيع ان تفي باحتياجات الفقراء ، ولذلك لا يمكنها ان تخدم بكفاءة مصالح الاغنياء في عالمنا المتكافل . ويرجع اخفاقها جزئيا الى انه ليس لديها الاعتمادات المالية اللازمة ، ولكنه يرجع أساسا الى انه ليس لديها الهياكل أو القواعد المقصود بها التصدي لمشاكل الفقر .

لقد تغير العالم منذ منتصف الاربعينات . وهناك حاجة الى التغيير لتمكين هذه المؤسسات من التصدي لمشاكل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء . واذا لم يكن بوسعنا ان نعمل سويا لمواجهة احتياجات الثمانينات فعلى الحكومات في الشمال والجنوب ، التي تعترف بالحاجة الى العمل ان تجتمع سويا لعمل أقصى ما في وسعها . وليس من الضروري ان نغلق الابواب في وجه أى أمة ليست مستعدة للعمل الان . ولكن لا ينبغي ان نستمر في السماح لأى أمة أو أمم ، مهما كانت قوية ، بأن تمنع بقيتنا من القيام بما هو في وسعنا لكي نكبح هذا الانزلاق الحالي نحو الكارثة .

ان التصدي للمشاكل الاقتصادية للعالم الحديث يعني الاعتراف بتكافل جميع الامم ؛ وهذا يعني استخدام بعض موارد العالم - اكثر مما نستخدم الان - للاستثمار

في تطوير الشعوب وقدراتها على الابداع والانتاج ، واخيرا فهذا يعني التصدي المباشر للفقير والتخلف - حيثما يوجدان في العالم الثالث ، وعلى أساس مبادئ النمو العضوى . ويجب ان نسلم بأن النتائج لن تكون سريعة ولا يمكنها ان تكون كذلك . وستكون ابطأ كلما قل عدد الامم التي تتعاون في اداء هذه المهام . ومن الافضل ان تقوم بعض الامم بالعمل ، بدلا من عدم العمل اطلاقا . ومع ذلك فاني اتقدم بمناشدة صادقة لبدء المفاوضات العالمية الان ، تحت رعاية الامم المتحدة .

ونحن ، الفقراء ، نسأل كثيرا عن الموارد الاضافية ومن أين يمكن تدبيرها . ان هذا العالم لا يفتقر الى الموارد ؛ بل يفتقر الى الارادة السياسية للتصدي لعدم الكرامة التي يمثلها الفقر العالمي . وعندما تقرر دولة عظمى رئيسية ، او امة غنية ، او امة غنية نسبيا ، ان هناك شيئا ضروريا ، فهي تقوم به عادة . الا ان الموارد لن تتاح ما لم يقرر الاغنيا ان الغاء الفقر العالمي هو مسألة ذات اولوية قصوى .

ورغم ان الدخل القومي في البلدان الغنية كان يرتفع خلال العقديين الماضيين ، وما زال يرتفع - ولو ان معدل ارتفاعه الان ابطأ - لم يجنب أى شيء ، في الواقع ، من هذه الزيادة لتخفيف حدة الفقر في العالم الثالث . وعلى سبيل المثال ، فان النسبة المئوية التي تستخدمها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميادين الاقتصادية من ناتجها القومي الاجمالي لهذا الغرض كانت أقل في عام ١٩٧٨ ، وهي أقل الان ، مما كانت عليه في عام ١٩٦٥ . والفكرة القائلة بأنه عندما ينتهي الانكماش سيبدأ الهجوم على الفقر العالمي لا تعد مقنعة تماما .

في عام ١٩٨٢ أنفق العالم ٨٥ بليون دولار امريكي على التسليح ؛ وبلغ انفاق بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبلدان منظمة الاقطار المصدرة للنفط على المعونة الانمائية الرسمية حوالي ٣٦ بليون دولار . ووفقا لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام ١٩٨٣ ، فانه في عام ١٩٨١ كان صافي تدفق القروض العامة والمضمونة من قبل الحكومات المقدمة الى ٣٤ دولة ذات دخل

منخفض (بما في ذلك الهند والصين) ، يزيد قليلا على ٥ بليون دولار . وبلغ صافي الاستثمار الخاص المباشر حوالي ٥٠٠ مليون دولار - وكان نصفه تقريبا في بلد من هذه المجموعة وهو بلد منتج للنفط .

ويقودني هذا الى النقطة الاخيرة . ما هي هذه " النفقات الدفاعية " التي نعطيها هذه الاولوية المرتفعة ؟ ان امنا كلها - بما في ذلك أفقرها - تنفق بعض المال على التسليح والدفاع . ولكن اكثر من نصف اجمالي الانفاق العالمي تنفقه الدولتان العظميان الرئيسيتان ، وينفق نسبة كبيرة من بقية المبلغ حلفاءهما في منظمة حلف شمال الاطلسي ومنظمة حلف وارسو .

ويعتقد البعض ان القدرة الرادعة المتبادلة لتكتل القوى تشكل اسهاما في السلم ؛ ولكن اذا كان ذلك صحيحا فهذا يعني ان الخرض قد تحقق . فكل تكتل من تكتل القوى لديه القدرة على تدمير التكتل الآخر وتدميرنا جميعا عدة مرات . ولأن الرجل أو المرأة أو الطفل يمكن قتله مرة واحدة فقط ، فلا يتطلب التفوق العسكري على خصم متوقع او تخشاه أية أمة القدرة على قتل جميع افراد شعبه احدى عشرة مرة بدلا من عشر مرات .

ان بعضنا يرى ان هناك خطرا عالميا دائما يتمثل في عدد الاسلحة التي توضع فوق الارض او تحمل بالطائرات ، أو تعوم على سطح الماء أو تتحرك تحت الماء على أهبة الانطلاق في أية دقيقة وفي أي يوم . ان هذا الخطر يمكن تقليه بتدمير بعض الاسلحة الموجودة فعلا .

ولكن التفاوض حول نزع السلاح ليس بالامر السهل ، حتى اذا توفرت الارادة للقيام بهذا الامر . ومع ذلك ، فان التجميد النووي يمكن ان يهيئ أساسا لتقدم المفاوضات الجادة من اجل نزع السلاح ؛ ففي الوقت الحاضر تنتج الاسلحة الحديثة على نحو اسرع من التوصل الى اتفاق بشأن تحديد الاسلحة القديمة .

ان الصعوبة الكامنة في عملية نزع السلاح تعود أولاً وقبل كل شيء الى عدم توفر الثقة بين الامم وبين الرجال . ان انعدام الثقة هذا يعزى الى أمور كثيرة ولكنني أعتقد أن الخوف يكمن في جذورها وعندما تتقدم ايا من موسكو أو واشنطن باقتراح جديد في مجال نزع السلاح ، نجد أن رد الفعل الفوري للطرف الاخر هو الشك السلبي وبطبيعة الحال ، فان من الامور الاكثر ايجابية أن تتم الاستجابة لأية مبادرة جديدة من جانب الطرف الآخر ، بابدأ الاستعداد للاتفاق على أن تجرى مناقشة الفكرة سوياً ، وذلك لتبيان ما اذا كانت الفكرة قابلة للتنفيذ . هل يتعين الاعلان عن هذه الاقتراحات ؟ ان الاقتراح الذي يتم الاعلان عنه لا بد من تقديم اجابة علنية عليه . ولكن هل هذه هي افضل وسيلة للتصرف في امور حيوية مثل نزع السلاح النووي ؟

ان النهج الايجابي ضروري لايجاد حل للمشاكل الدولية . نحن جميعاً نسكن عالماً واحداً . ولا يمكن حصر الاشعاع النووي او الطاعون او العنف الناجم عن الاحباط أو اليأس الناجم عن مجاعة يمكن تجنبها ، داخل حدود أمة واحدة أو قارة واحدة . ان التنمية ونزع السلاح والبيئة كلها مشاكل عالمية حتى اذا ما رأيناها جميعاً من وجهة نظر دولنا المستقلة ذات السيادة . انها امور يمكن ، بل ويجب ، أن نتناولها سوياً ، لانها ، على أقل تقدير ، يمكن أن تتسبب في أن يضرب بعضنا البعض الاخر . وعلى أحسن تقدير ، فاننا أيضاً يمكن أن نستفيد من التعاون على أساس المساواة .

واذا ما قررنا ذلك ، فان الامم المتحدة يمكن أن تكون أداة اساسية للسلم القائم على التصدي للمشاكل العالمية كما هي الان : المشاكل العالمية للانسانية .

اننا ربما قد لا يحب البعض منا البعض الاخر . وقد يشك البعض منا في البعض الاخر . ولكن الحب والثقة ليسا بالامرين الضروريين . ففي القرن العشرين لا بد لامعنا من أن تعمل سوياً ، كيما تتمكن من البقاء والبديل هو الموت لنا جميعاً

ولكل شعوبنا . ان الخيار يكمن في أيدينا الآن : ان التعاون ببطء لا بد من أن يتم والا فان الكارثة والاضطراب وعدم الامن سوف تحل بالعالم . علينا أن نعمل جميعا لصالح الانسانية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أود أن أتوجه بالشكر لفخامة السيد رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة على البيان التاريخي الذى ألقاه الآن .

اصطحب فخامة السيد جوليوس ك . نيريرى رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

خطاب فخامة السيد بيطر تاشف ، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية الآن الى بيان السيد بيطر تاشف ، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية .
اصطحب السيد بيطر تاشف ، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أرحب بالسيد بيطر تاشف ،
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، وأدعو الى القا خطابيه في الجمعية العامة .

السيد تاشف (تحدث بالبلغارية ، وقدم الوند النص باللغة الانكليزية) :
 السيد الرئيس ، يسعدني سعادة ظمرة أن أتوجه اليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني على ثقة بأن بتوجيهاتكم وقد راتكم سوف تتقدم أعمال الدورة بنجاح محققة نتائجها المرجوة ، وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم ، الرفيق هولاي ، على أداءه البارع أثناء توليه هذا المنصب خلال الدورة السابعة والثلاثين . وأتختم هذه الفرصة لأتوجه بالتهنئة الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بييرز دي كوبيار .

ونياية عن بلدي ، أرحب ترحيبا حارا بالعضو الجديد في الأمم المتحدة ، دولة سانت كريستوفر ونيفيس .

واليوم أكثر من أي وقت مضى ، يتركز اهتمام جميع الشعوب على أنشطة الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ذلك لأن المشكلات الرئيسية في عصرنا ، لاسيما المشكلة المتعلقة بكيفية الحيلولة
 دون وقوع الحرب وصيانة السلم ، قد اكتسبت - بالمعنى الحرفي للكلمة - مغزى حيويًا
 بالنسبة لمصير كل فرد وكل دولة والجنس البشري بأسره .
 والأمر كذلك لأن الموقف الدولي الراهن قد تسبب في ظهور بوادر خطيرة للغاية
 تتذو وبالخطر . ولم يحدث أن جاءت على الاطلاق فترة أشد تعقيدا تتسم بالتوتر فسي
 زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل الفترة التي نعيشها الآن .
 لقد نتج ذلك كله بسبب النهج الذي تتبججه الولايات المتحدة ودول معينة
 في منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ، والتي ترمي الى تحقيق التفوق الاستراتيجي
 العسكري على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الأخرى في المجتمع
 الاشتراكي . ان هذا النهج يؤدي الى تصاعد سباق التسلح بصورة لا يمكن كبح جماحها ،
 والى زيادة التوترات في مناطق مختلفة من العالم الى درجة خطيرة ، والى اشتعال الأزمات
 في مناطق نزاع جديدة .
 وشمة جزء لا يتجزأ من هذه السياسة يتمثل في المواجهة الكاملة التي ظهرت
 أيضا في بعض محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاشتراكية والقيام بحملات
 كاذبة للتشويه .
 وكان آخر الأمثلة في هذا الصدد ، الحملة التي وجهت ضد الاتحاد السوفياتي
 فيما يتعلق بحادث طائرة كوريا الجنوبية . وفي حين نعرب عن أسفنا البالغ لفقـدان
 أرواح بشرية ، فاننا في نفس الوقت على قناعة بأن مسؤولية هذه المأساة تقع كلها على
 عاتق تلك القوى التي خططت لهذا العمل الاجرامي والاستفزازي ونفذته بصورة وحشية .
 لقد نهبت هذه القوى في تلميحاتها الى حد رفض توفير الظروف الأولية العادية
 اللازمة لاستقبال رئيس وفد الاتحاد السوفياتي للاشتراك في دورة الجمعية العامة .

وفي الحقيقة ، لن يكون لهذا النهج أى مستقبل في الشؤون الدولية ولن يلقى أى فرصة من فرص النجاح سواء كان ذلك في المجال السياسي أو في المجال العسكري . وسبب المخاطر البالغة التي يمثها هذا النهج بالنسبة لصير الشعوب فقد قهر ، بطبيعة الحال ، بمقاومة الأظبية الساحقة للدول التي تهتم اهتماما عبقيا بصيانة السلم وتعزيز التعاون الدولي الذي يقوم على التكافؤ ويعود بالخير على جميع الأطراف . وقد تم التأكيد بوضوح على ذلك في قرارات المؤتمر السابع لدول عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي ، والتي تمثل ، كما هو معروف تماما ، طاملا ايجابيا هاما على المسرح الدولي . وفي نفس الوقت ، تسببت سياسة اعادة التسليح والمواجهة في احراض قطاعات عريضة من المجتمع الدولي عليها .

لم يحدث من قبل أن تكسبت هذه الكميات الضخمة من الأسلحة الرهيبية على كوكبنا والتي تستطيع افناء الحياة على الأرض ، وذلك هو السبب في أن البشرية لم تكن أبدا أكثر حاجة من اليوم الى أنشط الجهود الفعالة لحفظ السلم والقضاء على الامكانية المتصلة في أن تصبح الحرب النووية حقيقة رهيبية ، كما أن حفظ الحياة على الأرض وانقاذ الحضارة البشرية يمثلان المهمة الأساسية التي نضطلع بها في عصرنا هذا .

ان جمهورية بلخاريا الشعبية على قناعة بأن المخرج الوحيد من هذه الأزممة يكمن في نهذ سياسة المواجهة وسباق التسليح والضي قدما نحو نزع السلاح الحقيقي ، ولا سيما في المجال النووي . ان الأساس الواقعي والسليم الذي يمكننا أن نعول عليه لتحقيق هذا الهدف ، انما يكمن في التوازن العسكري الاستراتيجي للقوات القائم حاليا . ان جميع التطورات التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية توضح أن أى جهود ترمي الى تحقيق تفوق عسكري ليس لها جدوى ، ولا تؤدي الا الى تفاقم خطر نشوب صراع نووي شامل . ان السبيل الى ضمان أمن كل دولة وأمن العالم ككل ، يستتبع

بالضرورة كبح جماح المواجهة العسكرية عن طريق نزع السلاح . كما أن سياستي نزع السلاح والانفراج الدولي هما الهديان الوحيدان عن فناء الطرفين .

لقد اكتسبت هذه الحقيقة ، التي لا تقبل الجدل ، أهمية محلية في أوروبا بصورة متزايدة . وشمة قضية تتسم بالأهمية الحيوية للأوروبيين ولشعوب العالم الأخرى . يجرى تناولها في أوروبا اليوم . ويتطلب الاختيار المطروح أمام قارتنا مرة أخرى القيام ، في الوقت الذي نرفض فيه تمويه ستار الدخان الدعائي ، بدراسة الحقائق من جديد بأسلوب يتسم بالمسؤولية مع اجراء تقييم واقعي معتدل للتناجج . والحقيقة هي أن وزع القذائف النووية الأمريكية المتوسطة المدى في بعض بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في غرب أوروبا قد تم تخطيطه لضمان تحقيق تفوق عسكري من جانب واحد ، وبمشـل استعدادا متعمدا للقيام بالضربة النووية الأولى ضد البلدان الاشتراكية . والحجة التي تقول بأن وزع هذه القذائف من شأنه تسهيل إبرام اتفاق لتخفيض الأسلحة ، ليس له أي أساس من الصحة . وطبيعة الحال ، سوف تضطر بلداننا الى اتخاذ تدابير مضادة من أجل الدفاع المشروع . ان النتيجة الملموسة الوحيدة لوزع قذائف جديدة في غرب أوروبا هي ارتفاع مستوى المجابهة النووية وخطر تحويل القارة الى منطقة صراع نووي . ان أمن بعض الدول في عصرنا النووي لا يمكن تحقيقه طو حساب أمن الدول الأخرى . ويتمين طو جميع الدول والقادة السياسيين أخذ كل هذه الأمور في الاعتبار .

ان محادثات جنيف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد دخلت مرحلتها الحاسمة . ومع ذلك ، فان الاستعدادات المتزايدة لوزع قذائف جديدة من جانب الولايات المتحدة ، والتي تسير جنبا الى جنب مع المحادثات ، انما تسبب قلقا خطيرا للغاية . وفي رأينا ، انه لم يفت الوقت بعد لنختار طريق التوصل الى اتفاق عادل قائم على أساس مبدأ المساواة والامن المتساوي . وينبغي ألا تضيع هذه الفرصة التاريخية . وتمثل المقترحات البناءة الاخيرة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي خطوة جوهرية الى الامام في هذا الصدد .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، بوصفها بلدا اوروبيا ، تتمسك بالموقف المتمثل في أن مسؤوليتنا تجاه الاجيال الحاضرة والمقبلة تستلزم القضاء على الخطر النووي في أوروبا ، وهكذا يتم اعطاء قوة دفع جديدة للانفراج حتى يمكن لأوروبا أن تصبح قارة سلم ، خالية من أسلحة التدمير الشامل ، حيث يمكن لجميع الدول أن تحافظ على علاقات التعاون القائم على أساس المساواة التامة والاحترام المتبادل لصالح تقدم الامم ورفاهيتها .

ثمة بادرة تبعث على الأمل في هذا الصدد ، الا وهي النتيجة الناجحة لاجتماع مدريد ، التي تؤكد مرة أخرى انه اذا ما توفرت الارادة السياسية الطيبة يكون من الممكن - حتى في هذا الموقف الدولي المعقد - أن نواصل حوارا يقضي بنا الى اتفاقات مقبولة بصورة متبادلة . وفي رأينا ، انه من المهم بصورة حيوية لاستمرار وتقدم العملية التي بدأت في هلسنكي أن تجرى تنمية العلاقات في أوروبا على نحو يتفق مع نص وروح الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وفي ضوء المشكلات المعاصرة الملحة للغاية التي تواجه قارتنا ، تؤكد على المقرر الخاص بعقد مؤتمر بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا بوصفه ذا أهمية خاصة ودلائل تبشر بتحقيق الآمال .

ان اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف بقاع أوروبا بل والعالم انما تمثل أهمية رئيسية لصيانة السلم . ولهذا السبب لا تؤيد جمهورية بلغاريا

الشعبية فحسب المقررات الواقعية التي قدمت لهذه الغاية ، ولكنها تعمل بنشاط في هذا الاتجاه .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية بموقعها في شبه جزيرة البلقان ، لها مصلحة حيوية في تحقيق فكرة تحويل هذه المنطقة الى منطقة خالية من الاسلحة النووية . كما أن المقترحات المحددة لبلادي من أجل زيادة الجهود الرامية الى بلوغ هذه الغاية معروفة جيدا ، فهي تتفق تماما ، والسياسة القائمة على مبادئ السلم والتفاهم والتعاون في البلقان ، وهي السياسة التي تنتهجها جمهورية بلغاريا الشعبية بصفة مستمرة . وكمثل بليغ في هذا الصدد ، اود أن أذكر بمقترحنا الرامي الى توقيع مدونة لعلاقات حسن الجوار بين البلدان في هذا الجزء من أوروبا . ان هذه السياسة القائمة على المبدأ في صالح كل الشعوب الأوروبية والبلقانية ، كما أنها تعد اسهاما حقيقيا في تدعيم السلم والامن في العالم .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية بحكم موقعها بالقرب من البحر الابيض المتوسط تهتم بتدعيم السلم والتعاون في هذه المنطقة ، وتنظر باهتمام كبير الى جميع المقترحات البناءة الموجهة نحو هذا الهدف .

ان الرغبة في السلم بالنسبة لجمهورية بلغاريا الشعبية وغيرها من بلدان المجتمع الاشتراكي ، انما تنبع من طبيعة النظام الاشتراكي ذاته . ان مجتمعا يكرس نفسه تماما للعمل والبناء من أجل مصلحة جميع أعضائه لا يمكن أن يرغب في الحرب . ان مثل هذا المجتمع لا يحتاج الى أي حرب فالحرب شيء غريب عن طبيعته ذاتها ومثل هذا المجتمع لا يحتاج الا الى السلم والتعاون الدولي المنصف الذي يحقق فائدة متبادلة . ولهذا السبب بالتحديد تنتهج دول المجتمع الاشتراكي بصورة ثابتة ، وستظل تنتهج سياسة بناءة تقوم على المبدأ وتستهدف الدفاع عن السلم ودعم الامن الدولي وتعزيز الثقة والتعاون بين الشعوب . وفي عالم اليوم ليس هناك من طريق مفتوح سوى طريق التعايش السلمي لجميع الدول ذات الانظمة

الاجتماعية المختلفة ، وبناء العلاقات الدولية على أساس الاحترام التام لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

وفي المرحلة الراهنة ذات الاهمية الخاصة - بل المصرية - لمستقبل البشرية ، تأكدت من جديد مرة اخرى سياسة حب السلم التي تنتهجها بلدان المجتمع الاشتراكي وذلك في الاعلان السياسي الصادر في براغ في ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، وفي اعلان موسكو الصادر في حزيران / يونية الماضي . وتتضمن هاتان الوثيقتان تقييما مفصلا للموضع الدولي الراهن وكذلك مبادرات ومقترحات بناءة وواقعية لتخفيف التوترات وحل المشاكل الرئيسية لعالم اليوم : اولا وقبل كل شيء القضاء على خطر الحرب النووية ووقف سباق التسلح ومواصلة العمل على نزع السلاح على أساس الامن المنصف والمتكافئ .

وللاسف لم تلق هذه المقترحات والمبادرات المحددة الرامية الى الحد من التهديد العسكري في أوروبا بل وفي العالم اجابة كافية من الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي .

ولا يزال المقترح الرامي الى ابرام معاهدة بشأن عدم استخدام القووة المتبادل وبشأن الابقاء على العلاقات السلمية ، دون اجابة محددة . ان الرغبة، التي أعربت عنها بوضوح غالبية بلدان العالم ، في أن تحذو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية حذو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وان تلتزم بألا تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية ، موضع تجاهل . كذلك لم يكن هناك رد فعل ايجابي لمقترح الاتحاد السوفياتي الذي يقضي بأن تعلن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تجميدا كميا ونوعيا للمستوى الراهن لأسلحتها النووية .

وقبل افتتاح هذه الدورة مباشرة تقدم الاتحاد السوفياتي بمقترح هام ، جاء في وقته تماما ، لابرام معاهدة بشأن حظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي

ومن الفضاء الخارجي ضد الارض . ونحن نرحب بهذا المقترح ونؤيده . اذ انه يتمشى تماما والجهود المتواترة للمنظمة العالمية لاحباط بدء سباق التسلح في الفضاء .

ان مقترح الدول الاعضاء في معاهدة وارسو لبدء المفاوضات بشأن الحد من الانشطة البحرية وتخفيض الاسلحة البحرية والحد منها ، ومد تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ، هو ايضا معروف تماما . وتكتسي هذه المسألة أهمية متزايدة بوصفها جزءا جوهريا في الجهود الرامية الى منع الحرب النووية .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية قلقة اشد القلق ازاء الافتقار الى احرار تقدم حقيقي في الجهود الرامية الى القضاء على بؤر التوتر الموجودة حاليا .

ولا تزال الحالة في الشرق الاوسط خطيرة للغاية ، حيث تتحول المنطقة بصورة متزايدة الى خط أول لمواجهة السياسة العدوانية الشاملة لبعض الدول الامبريالية ولا تزال اسرائيل تواصل عدوانها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني بتشجيع وتأييد من الدول الامبريالية ونحن ندين هذه الاعمال اداة قاطعة ونصر على الانسحاب الكامل لاسرائيل من لبنان ، وكذلك من جميع الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ومنذ ذلك الحين . ونحن نطالب بالاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية على قناعة بأن السبيل الوحيد الصحيح للتوصل الى تسوية سلمية شاملة عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط - كما تم التأكيد على ذلك في اعلان جنيف بشأن فلسطين - انما يتمثل في عقد مؤتمر جنيف بشأن الشرق الاوسط باشتراك جميع الاطراف المعنية بما في ذلك المشاركة الاساسية ، على قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي .

اننا نؤيد الجهود الرامية الى التوصل الى حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص
 يضمن استقلال وسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ونزع الطابع
 العسكرى من الجزيرة واحترام مصالح القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك .
 نتيجة للاحتلال غير الشرعي لنايبيا الذى يمارسه نظام بريتوريا العنصرى ،
 ولسياسة الفصل العنصرى التى يتبعها ، ولعدوانه ضد دول افريقية مستقلة فسي
 المنطقة ، لا يزال الموقف في الجنوب الافريقي متوترا وخطيرا . وان جمهورية بلغاريا
 الشعبية تؤيد تماما الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير والاستقلال الذى يخوضه
 الشعب الناميبى تحت قيادة مثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا
 الجنوبية الغربية (سوابو) . وان موقفنا يتسق تماما مع رغبة الغالبية العظمى من
 دول العالم ، التى أعربت عنها بشكل قاطع في مقررات الامم المتحدة ، وكذلك في
 المؤتمر الدولى لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال الذى عقد في باريس
 في نيسان /ابريل الماضى .

ان الوجود العسكرى ، والتدخل المباشر للدول الامبريالية في الشؤون الداخلية
 لعدد من البلدان يفرضان تهديدا ، ليس فقط لأمن بلدان بعينها ولأمن منطقة
 بعينها ، وانما للسلم والامن العالميين أيضا . اننا نطالب بشكل قاطع بوقف حملة
 التهديدات والاثارة ضد كوبا ، والتدخل الاجنبى في نيكاراغوا ، وادى تدخل فسي
 الشؤون الداخلية لهذه البلدان أو تلك في امريكا الوسطى . ويحددنا الامل في نجاح
 جهود بلدان مجموعة كونتادورا لايجاد حل سلمي للمشاكل .

انني اكرر تأييد جمهورية بلغاريا الشعبية القلبية للاقتراحات التى طرحتها
 حكومات جمهورية افغانستان الديمقراطية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية
 لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية كوريا الديمقراطية
 لزالة التوتر القائم حول هذه البلدان وحل المنازعات عن طريق المفاوضات ، وذلك
 بغرض ضمان السلم والهدوء لشعوبها . ان القضاء على التدخل الامبريالى فسي

افغانستان ، واقامة منطقة سلم واستقرار في جنوب شرقي آسيا ، والتوحيد السلمي لكوريا ، كل ذلك سيسهم اسهاما كبيرا في تعزيز السلم والامن في آسيا وفي العالم كله .

ان للامم المتحدة دورا هاما يتعين عليها القيام به لحل المشاكل الرئيسية الحالية التي تؤثر في مصالح جميع البلدان وشعوبها .
ان صيانة السلم وانها " سباق التسلح من أهم الشروط المسبقة للتوصل الى حل ناجح للمشاكل الملحة الاجتماعية الاقتصادية والمشاكل الاخرى ، تعتمد عليه رفاهية البشر .

اننا نولي اهتماما خاصا لمشاكل التنمية ، كما نهتم - كبلد ذي اقتصاد دينمي مستقر - بازالة الحواجز والعقبات المصطنعة ، وبتعزيز التعاون المنصف ذي الفائدة المشتركة ، وبتحقق ضمان ذلك في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ديموقراطي ، وفي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وفي هذا السياق ، نؤيد المطالبة بالبدء العاجل للمفاوضات العالمية ، ونحن على استعداد لدراسة اي اقتراح بناء في هذا المجال الهام .

ختاما ، أعود الى الموضوع الاساسي في بياني ، الذي يتمثل في كيفية صيانة السلم وانقاذ هذا الكوكب من وقوع كارثة نووية . وبالنسبة لنا في بلغاريا ، فان امامنا حلا واحدا . فكما قال تودور زيفكوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، فان :

" الحل اليوم هو على النحو التالي : اما ان نعيش معا في سلام أو ان يقضي بعضنا على بعض . ولذلك ، فان المحصلة الرئيسية التي طمنا أن نستخلصها لا يمكن ان تكون الا على النحو التالي : ان علينا ان نبني خطوة خطوة ، بشكل ثابت وحاسم ، علاقات دولية جديدة ، علاقات تعايش سلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة " .

اننا على استعداد الآن - كما كنا في الماضي - للتعاون مع جميع الذين يهدفون فعلا للسلام والتفاهم الدولي والتعاون ذي المنفعة المشتركة . وسوف نواصل العمل لدعم دور الامم المتحدة في امثال دقيق للمبادئ والاهداف التي يجسدها ميثاقها . ان هذه المبادئ والاهداف تتفق ومصالح جميع الشعوب . وستواصل جمهورية بلغاريا الشعبية اسهامها الايجابي في تحقيقها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أشكر النائب الاول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية للخطاب الهام الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد بيطر تانشف ، النائب الاول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية

بلغاريا الشعبية من المنصة .

خطاب فخامة الانواريل الأب والتره . لينى ه رئيس وزرا* جمهورية فانواتو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه فخامة الانواريل الأب والتره . لينى ه رئيس وزرا* جمهورية فانواتو .
اصطحب الانواريل الأب والتره . لينى ه رئيس وزرا* جمهورية فانواتو الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسعدني أن أرحب بفخامة الانواريل الأب والتره . لينى ه وأن أدعوه الى القا* خطابه في الجمعية العامة .

الأب لينى (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ه أتوجه اليكم والى بلدكم بالتباني الحارة والتمنيات الطيبة بالنيابة عن فانواتو حكومة وشعبا بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ه منصب رئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ان هذه الدورة تبشر بأنها دورة هامة ه بل ربما تكون من أخطر التجمعات الدولية في التاريخ الحديث . ونحن على ثقة من أن قيادتكم سوف ترقى الى مستوى المهمة وسوف تظهر خبرتكم الدبلوماسية الطويلة ه وحكمتكم المتأنية والشجاعة والصراحة التي اشتهرتكم بها واشتهرت بها حكومة بنما وشعبها .

اننا نتوقع ه بتوجيهكم ه نفس الحياء والنزاهة التي تحلت بها مدالاتنا أثناء الدورة السابقة تحت القيادة القديرة للسيد ايمرى هولاي مثل هنغاريا . لقد كانت فترة رئاسته للجمعية العامة فترة هصية ه وقد شعر المجتمع الدولي بأسره بالامتنان له ما قام به خلالها .

واننا نعتقد كذلك انه من الضروري أن نوجه تهنئتنا الى دبلوماسي بارز هو السيد ديفيدسن هيبورن ه الممثل الدائم لجزر البهاما . ان ترشيحه لمنصب رئاسة الجمعية العامة لهذا العام قد عزز العملية الديمقراطية في الأمم المتحدة وأوضح على نحو جلي حيوية الديمقراطية في منظماتنا .

ان ترشيحه كان هاما أيضا لسببين آخرين . أولا ، انه يمثل بلدا يعتبر ، شأنه شأن بلدي ، دولة نامية جزرية صغيرة . وفي كثير من الأحيان نجد أن الصعاب والحاجات الخاصة بمثل هذه الدول يتم اخفائها على الساحة الدولية . ثانيا ، ان بلده يقع في منطقة فرعية ، هي منطقة الكاريبي ، وشأنها شأن منطقتنا الفرعية ، جنوبي المحيط الهادئ ، تفضل في كثير من الأحيان . واننا نأمل في أن يكون ترشيح السفير هيبورن بداية للاعتراف بحقيقة أن كل الأمم وكل الشعوب قد خلقت متساوية .

ان بنما أيضا بلد صغير من حيث الحجم ولكنه عظيم من حيث السمعة والمكانة . وهكذا ، فان التنافس الودي على رئاسة الجمعية العامة هذا العام جعل منا جميعا فائزين . ولقد أتاح أمامنا فرصة فريدة للاختيار بين مرشحين مؤهلين من بلدين صغيرين . ولهذا السبب ، فاننا نحبيكما ونخبركما بأننا سوف نظل ممتنين لكما على الدوام . ونود أن نهني أيضا حكومة وشعب سان كريستوفر ونيفيس ، وهي دولة نامية جزرية صغيرة أخرى ، بمناسبة حصولها على الاستقلال وانضمامها الى الأمم المتحدة باعتبارها العضو ١٥٨ . ان وجودها بيننا يعزز منظماتنا وديمقراطيتها ويعتبر بمثابة شاهد على عالمية البشرية وعالمية هذه الهيئة الدولية .

ان من الضروري بين الغينة والغينة أن نشيد بممارسة الديمقراطية هنا في الأمم المتحدة ، لأن البعض لا يمارسون ما يعظون به في جميع الأوقات . فهناك أولئك الذين يناصرون الاعتقاد بكرامة وساواة كل البشرية وكل الشعوب ومع ذلك يتجاهلون البلدان الأصغر الى أن يحتاجوا الى أصواتنا بشأن بند معين . وهناك أولئك الذين يتظاهرون بالاعتقاد بحرية التعبير ومع ذلك لا يرحبون بممارسة هذه الحرية من جانب الدول الأصغر التي يمكن ، بين الحين والآخر ، أن تختلف مواقفها مع مواقف الدول الأخرى . وهناك أولئك الذين يقولون لنا انهم يؤمنون بوجود سوق حرة لتبادل الأفكار . ولكنهم مع ذلك لا يتسوقون في هذه السوق الحرة التي تقدم فيها هذه الأفكار ، بل انهم عندما يحلوا

لهم يهدون حتى باطلاق هذه السوق أو اجبارها على الانتقال الى مكان آخر لا نهم
لا يستسيغون في جميع الاحيان الأفكار التي تعرض فيها .
من الواضح ان هذا التفكير لا يعتبر غير منطقي فحسب ، بل هو أيضا تفكير
قصير النظر وصياني . ومن حسن حظ البشرية ان الأمم المتحدة لا تزال منظمة عظيمة .
ولكنها قطعاً ليست معصومة من الخطأ . فلم تخلق البشرية شيئاً حتى الآن يمكن أن يعتبر
كاملاً . ومع ذلك ، ربما كانت الأمم المتحدة أفضل وأهم مؤسسة أنشأناها حتى الآن . واذنا
ما توفرت لدينا الإرادة فأنها يمكن أن تتميز وأن تصبح أفضل ، ولكن ذلك لن يتحقق
الا اذا توفرت لدينا الإرادة واحترمتنا ووزنا قراراتها وعلياتها الديمقراطية .

وهذا لا يعني ان اولئك النقاد لا ينتمون الى مجتمعات ديمقراطية . بل في الحقيقة ، ان المفارقة هنا تكمن في ان مجتمعاتهم هي في كثير من النواحي نماذج للديمقراطية وحماية حقوق الفرد . ونتمنى ببساطة ان يتوقفوا للحظات لكي يتأملوا في المثل الديمقراطية للمجتمعات الاخرى ، بما في ذلك تلك المجتمعات التي تؤكد على حماية الحقوق الجماعية . وبالإضافة الى ذلك نود ان يقدم الجميع تأييداً أقوى لممارسة الديمقراطية بدلا من ممارسة القوة في المداولات الدولية .

ونحن شعب فانواتو ندين بالكثير للام المتحدة ، شأننا شأن كل أمة كانت مستعمرة في نهاية الحرب العالمية الثانية . والآخرون الذين يدينون بالكثير للامم المتحدة يضمنون الملايين من الافراد الذين لم يعودوا يعانون من المرض والجوع أو الذين أصبح لهم ملجأ ينامون فيه أو الذين أصبح بمستطاعهم ان يقرأوا نتيجة لما تقوم به الوكالات المتخصصة للامم المتحدة . ان الامم ، صغيرها وكبيرها ، تدين بالكثير للامم المتحدة لانها تتيح محفلا عالميا للنقاش وتبادل الآراء ، وهو محفل لم يكن موجودا من قبل .

ولا يمكن ، بطبيعة الحال ، ان ينسب الى الامم المتحدة الفضل في كل تقدم أحرزه الانسان منذ ١٩٤٥ ، ولكن يمكن بالتأكيد ان ينسب اليها الفضل فيما يكفي لان يجعلنا جميعا نشعر بالفخر . وليس من أقل منجزات هذه المنظمة انها جمعتنا معا من أركان المعمورة وجعلت من الاسهل علينا ان نتحدث ونتعارف ، سادة بذلك فجوات الشك والريبة المصطنعة . ان الامم المتحدة لا تتحمل المسؤولية اذا كنا نحن ، الاعضاء ، لم نستفد استفادة كاملة من هذه الفرصة .

ونحن أهل فانواتو محظوظون . فمجتمعنا حر ومتفتح ونقع في منطقة مـعـ جيران يحترمون حقنا في رسم ما نريده من أهداف وفي تنمية بلادنا على النحو الذي نشاء . ونفخر حقا بجنوب المحيط الهادي ؛ بجماله الطبيعي وشكله الفريد واماكانياته التي لم تستغل بعد . ومن أعز أمانينا ان نتعرف شعوب من مناطق اخرى

علينا وعلى منطقتنا وتقدرنا حق قدرنا . وهذه الدورة للجمعية العامة خطوة هامة بالنسبة لنا في سير تلك العملية .

ان القا خطاب امام الجمعية العامة لشرف فريد ونادر . وان الشرف هذا العام أندر وأكثر تفردا بسبب حضور الكثيرين من رؤساء الدول أو الحكومات الموقرين الدورة الثامنة والثلاثين هذه . وقد جاء معظمهم استجابة للنداء الذي وجه في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي في آذار/مارس الماضي ، والنداء العاجل الذي تلا ذلك والذي وجهته السيدة الفذة ، رئيسة الحركة ، وصديقتنا انديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند . لقد جاء الجميع هنا اعترافا بحقيقة ان الامم المتحدة ، برغم جوانب قصورها وبرغم نقادها ، لاتزال أفضل ، وربما آخر ، أمل أمام البشرية لبقائنا على هذا الكوكب .

فليس هناك محفل آخر يمكن فيه لشعوب العالم ان تكون ممثلة على هذا النحو . وليس هناك محفل آخر نجد فيه ممثلي الاقوياء والضعفاء والاغنياء والفقرات والفخوريين والمتواضعين والمثقفين وغير المثقفين من العالم بأسره يجلسون معا ويعملون معا ، نظريا ان لم يكن واقعيًا ، من أجل الوصول الى حلول للمشاكل التي تهدد بقاءنا ذاته كشكل من اشكال الحياة .

ان حضور هذا العدد الكبير من قادة العالم دورة الجمعية العامة هذه يدل على الاعتراف بأهمية هذه المنظمة الذي كان يجب ان يتم منذ أمد طويل . ونأمل ان يكون أيضا بداية لالتزام متجدد من جانب جميع الاعضاء وبنص الميثاق وروحه . ونأمل ان يكون هذا أيضا بداية لتصميم حازم على البحث الجاد لنصح أميننا العام المميز والمقتدر جدا ، الذي قال ، في آخر تقرير له عن أعمال المنظمة :

" ينبغي ان يشكل المجهود المستمر للمشاركة في تنفيذ مقررات الامم المتحدة جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول الاعضاء ، على نحو يزيد كثيرا عما هو عليه في الوقت الحاضر . " (A/38/1 ، ص ٥) .

لقد أظهر الأمين العام في تقريره مرة أخرى الصراحة والتحليل المتعمق اللذين أصبحنا نتوقعهما منه ومن موظفيه الممتازين وهو امر نرى انه أساسي جدا اذا اردنا ، نحن اعضاء الامم المتحدة ، ان نتخذ الخطوات اللازمة لتقوية المنظمة وزيادة فعاليتها . ولا بد لنا من ان نتذكر ان جوانب الفشل أو القصور في الامم المتحدة هي جوانب الفشل والقصور في أعضائها . فنحن جميعا ، كبارا وصغارا ، قدامى وجدد ، بلدانا متقدمة ونامية ، نشترك في تحمل هذه المسؤولية . فاما ان نجعل عملنا مجديا وناجحا ، أو ان نحيله من خلال اجراءاتنا الى شيء مجرد لا معنى له . والخيار خيارنا . ان شعوبنا تنظر الى الامم المتحدة من خلال اعمالنا وتعلق الكثير على اعلاناتها كما نفعل نحن .

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الأمم المتحدة ، بل والانسانية بأسرها ، قد وصلت في الوقت الراهن الى أحد المنعطقات الهامة للغاية التي تتكرر في تاريخ الانسان ، ففي هذه اللحظات نواجه تذكرة يومية بحقيقة أن التكنولوجيا قد قلصت من حجم الكوة الأرضية وقربتنا سويها . ومن سوء الحظ أن هذه التكنولوجيا ذاتها ، في كثير من الأحيان ، قد غدت في البعض جشعا لا يمكن التحكم فيه ورغبة جامحة في الحكم والسيطرة على موارد شعوب أخرى . ومع أننا نعيش في عالم غزير الوفرة يستطيع أن ينتج أكثر وأكثر نجد أن الكيريين جدا يعيشون في عالم الندرة الدائمة . هذه الندرة ليست فقط ندرة في السلع المادية التي قد يكون من الصعب وصفها والتغلب عليها ، ولكنها ندرة في الاحترام وفي الفرص . هذه الندرة الأخيرة هي التي تثير سخطنا ، ولا يمكن أن نجد لها عذرا ونحن نقرب من مشارف القرن الحادى والعشرين . وهذه الندرة ، أكثر من أى عامل آخر ، هي التي أدت الى تلك السلسلة التي يهد وأنه لا نهاية لها من الصدمات والمواجهات بين من "يملكون" ومن "لا يملكون" في هذا العالم .

ان الدولتين العظيمين الرئيسيتين في العالم لديهما بالقطع تناقضاتها ، ولديهما أسباب الصراع فيما بينها ، ومع ذلك سوف يكون خطأ فادحا أن يحاول البعض تحديد كل مشكلات العالم الحالية وتصويرها في اطار التنافس بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين . ان التنافسات بين الدول ، بل وحتى بين النظم الاجتماعية ، تأتي وتذهب . وشأنها شأن المد ، تنحسر وترتفع ومع ذلك فان طموحات وأهداف وأحلام الشعوب جميعها ، رجالا ونساء وأطفالا ، ثابتة . فالجميع يريدون نفس الشيء ؛ حياة أفضل وثقاها واحتراما . هل هناك مؤسسة يمكن أن تتناول هذه الطموحات والأهداف والأحلام أفضل من الأمم المتحدة ؟ نعتقد أنه لا توجد مثل هذه المؤسسة . هل يمكن للأمم المتحدة أن تفعل ذلك بوضوح أكثر ولفاظية أكثر ؟ نعتقد أنها تستطيع ذلك . أينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستثمار الذى بدأه بالفعل في الأمم المتحدة ؟ لا شك في ذلك . نحن نؤمن أن الأمم المتحدة قد أعطتنا بالفعل جميعا عائدا طيبها وهررت وجودها مرات ومرات . لا بد لنا أن نتذكر أن الأمم المتحدة هي امتداد للتحالف الذى كان قائما في

الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور . ومن هنا فان الأمم المتحدة تحالف دولي ضد الفاشية والعسكرية والعنصرية .

سبب طبيعة الأمم المتحدة وحقائق عالمنا لم يكن القصد من ورائها مطلقاً أن تكون ، على نحو فعال ، تحالفاً ضد الشيوعية ، أو أن تكون تحالفاً ضد الرأسمالية ، ان النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يختاره أي بلد للحياة ، مسألة متروكة لشعب هذا البلد ، وهذا صحيح بصرف النظر عن اسم أو حجم أو موقع هذا البلد سواء كان الولايات المتحدة أو نيكاراغوا .

ان الأمم المتحدة كانت في أفضل حالاتها عندما ساعدت على منع نشوب حرب عالمية جديدة وساعدت على تعزيز عملية انهاء الاستعمار والتعجيل بها . وكانت في أسوأ حالاتها عندما أتاحت محفلاً لشجب نظام اقتصادي واجتماعي على لسان دعاة نظام آخر . مثل هذه الحملات يجب أن تترك لهيئات أخرى لأنها تعوق دعائم فاعليتنا وتقوضها على نحو خطير .

ومن الحكمة لنا جميعاً أن نتذكر أن أعظم دولتين في العالم أقوى منا جميعاً بشكل كبير . ان أياً منهما لا تحتاج الى أي منا ليقاتل معاركها . ومع ذلك فان آثار أي قتال من هذا النوع تؤثر على كل منا . ومن هنا ، فان لنا مصلحة في الممارسة المنطقية والرشيده للقوة التي تملكها هاتان الأمتان العظميان ، شأننا شأنهما تماماً .

من هنا لا بد لنا أن نبحث أرضية مشتركة يمكن لهما ولنا على أساسها أن نواصل السعي من أجل السلم والتنمية والبقاء . فلندع أطفالنا يقررون المستقبل ، ولكن يجب علينا أن نضمن وجود هذا المستقبل .

عند تقييم الحالة الراهنة للأمم المتحدة يتذكر المرء قصة الفردين اللذين نظروا الى كأس ماء واحدة فلاحظ كل منهما شيئاً مختلفاً عن الذي لاحظه الآخر . فالمتشائم لاحظ أن الكأس فارغة حتى نصفها ، والمتفائل لاحظ أن الكأس مملئة حتى نصفها . هذه القصة تنطبق أيضاً على أي تقييم للأمم المتحدة والشؤون الدولية .

نعم ، هناك مشاكل عويصة ابتلي بها العالم ، وتهدد و كما لو كانت تستعصي على الحل . ففي الجنوب الافريقي والشرق الأوسط هناك نمط ستر للعنصرية المؤسسية ترتب عليه صراع بين مختلف الطوائف يهدد وفي بعض الأحيان يستعصيا على الحل الا عن طريق القوة المسلحة . وفي جنوب شرقي آسيا نجد أن أكثر من أربعة عقود من العطيات الحربية المستمرة باطّراد قد تركت الشعوب وأراضيها وقد دمرت تماما . وبدلا من المساعدة في اعادة بناء ما دمره فإن أولئك الذين كانوا في وقت من الأوقات يؤيدون لون نول يؤيدون الآن بول بوت ويحيقون بذلك عطية التوفيق والإعمار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة . وفي أمريكا الجنوبية والوسطى ، نجد أن النضال الشرعي العادل للشعوب من أجل العدالة والمساواة والأرض والخبز والحرية يوصم بأنه من قبيل الأعمال التخريبية على لسان الطغاة الذين يسيطرون على كل مظهر من مظاهر الحياة . وفرق الاعداء الفاشستية تعمل بغير عقاب ، ويعاني منها المزارعون ورجال الدين والمعلمون والأطفال . وفي جنوب المحيط الهادى نجد معظم ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في العالم ونجد ذلك الجزء من العالم الذى واجه أكبر تعرض للتجارب النووية ، دون اعتبار يذكر لسلامة الانسان والبيئة .

ومع ذلك هناك أيضا حلول . ان شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى والكاريبى في مواجهة أحوال الفقر والعرض والأمية التي فرضت عليها بدأت عطية تغيير في أحوالها المعيشية . ومن الطبيعي أن تشكل مختلف شعوب جنوب المحيط الهادى جزءا لا يتجزأ من عطية التغيير هذه . ويجب ألا يدعونا أن الكيرين في العالم المتقدم يشاركون في عطية التغيير هذه والبعض منهم يشاركون في تاريخنا . وقد تعرضوا هم أيضا للاستغلال على نحو قاس . وكلهم يشاطروننا رؤيتنا للمستقبل .

وفي بعض الأحيان وجدنا عطية التغيير هذه تضي قدما في هدوء دون أن يشعر بها أحد تقريبا . وفي أوقات أخرى مضت على نحو مثير ومصعب شديد واضطراب كبير . وفي معظم الحالات فإن الأسلوب الذى تمت به هذه العطية حددها أولئك الذين سعوا الى اجهاض عطية التغيير . ويقول فريدريك دوفلاس " ان القوى لا يتنازل عن شئ " دون

مطالبة "لم يحدث ذلك من قبل ولن يحدث" هكذا قال هذا الابن العظيم من أبناء افريقيا الذي ساعد ، مع شعبه ، في انهاء الرق القانوني في الولايات المتحدة منذ مائة عام . واليوم فان كلماته لها نفس المعنى الذي كان لها في ذلك الوقت :

"فيغير نضال ليس هناك تقدم . وأولئك الذين يعلنون أنهم يفضلون الحرية ثم يستنكرون الاثارة شأنهم شأن الذين يريدون محصولا دون أن يحرقوا الأرض . انهم يريدون أمطارا بغير رعد وبرد وحر المحيط بغير صخب مياهه ."

هذه الكلمات يجب أن نضعها في اعتبارنا خلال مداولاتنا وخاصة حول بنود جدول أعمالنا التي لا بيدو في الأفق أي حل لها .

وبعد سنوات طوال لا نفهم لماذا لا يمكن لشعب فلسطين أن يعود الى دياره .

ومن الصعب أن نفهم لماذا يجب أن تعطى جنوب افريقيا مزيدا من الاغراض لكي تنهي احتلالها غير الشرعي لنايبيا . ومن الصعب أن نعرف كيف يمكن للعقل الراجح أن يعالج النظام القائم على الفاشستية الجديدة في بريتوريا كأمة متدينة وليس كطريد منبوز .

لقد قال البعض اننا نحن المجتمع الدولي لم نتذرع بالصبر الكافي أو أننا لسنا

معتدلين على نحو كاف عند بحث هذه القضايا وعند وضع مشروعات قرارات بشأن هذه الموضوعات . ويقول الآخرون على نحو مقتنع اننا أسرفنا في الصبر وانه ليس من حقنا أن نصبح

أكثر اعتدالا مما كنا . ويقولون ماذا كان حال صبر واعتدال المجتمع الدولي منذ أربعمائة

عقود في مواجهة نفس الفاشستية ونفس العسكرية ونفس العنصرية التي يطالبوننا أن نصبر عليها وأن نكون معتدلين ازاها اليوم ؟ .

ربما تكون هناك حجة يمكن أن نسوقها للتخفيف من حدة بعض هذه القرارات . نحن

لا نعرف . ونعرف ببساطة اننا لم نستمع حتى الآن الى أسباب وجيهة للتصويت ضد مشروعات قرارات تسعى الى تصحيح مظالم أكيدة .

بيد ولنا أن أولئك الذين يعلنون عن نيتهم في أن يمتنوا جنوب افريقيا لا بد أن يتحملوا المسؤولية عن قرارات تتخذ مثل هذا الموقف . ان عمل غير ذلك يعني أن البعض منا فوق النقد ، وبالقطع فان خالقنا لم يقصد مطلقا عندما خلقنا أن يعتبر أي منا نفسه كذلك . ان هذا الأمر هو قمة المعجزة ، وما لا شك فيه انه سيثير سخط الخالق وقضبه . ان الأوضاع في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي مأساوية بالفعل . انها مأساوية بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق كما هي مأساوية بالنسبة لنا ؛ جميع بني البشر .

ومشاعرنا بالنسبة للضحايا من شعوب تلك المناطق ، ليست مشاعر تعاطف أو حزن أو تشاؤم . ان مشاعرنا الأساسية تجاههم هي مشاعر التأييد والتضامن والتشجيع والتفائل . ونحن متمنون لهم ، لأنهم يجدون فينا جميعا أفضل صفات الانسان . ان شفقتنا ووطننا وأسفنا هي بالنسبة لأولئك الذين يختارون البقاء على الهامش، ويقبلون على نحو سلبي الوضع الراهن ، وبالنسبة لأولئك الذين يهاكون على نحو مأساوي اسرائيل وجنوب افريقيا في مناطق أخرى . ان اندونيسيا بلد احترامنا وأعجبنا به طويلا وهو بلد ساعد بأعماله على عملية تصفية الاستعمار وأصبح بعد ذلك من مؤسسي حركة عدم الانحياز . وهو بلد كبير وقوي نعتبره بلدا صديقا .

ومع أن فانواتو صديقة لاندونيسيا ، فاننا ندرك أيضا أن الصديق الحقيقي ليس هو الصديق الذي يقول لصديقه ما يرغب في سماعه . ان الصديق الحق لا بد ان يكون أميناً وصادقاً في مناسبات معينة رغم صعوبة ذلك وأن يقول لهذا الصديق ما لا يرغب في سماعه . هذا هو الحال فيما يتعلق بغزو اندونيسيا لتيمر الشرقية ، واحتلالها لها ومحاولتها ضمها .

وتيمور الشرقية بلد صغير في جنوب المحيط الهادى ، شأنه شأن بلدنا . وقد حارب شعبها الى جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، ودفع ثمنا غالبا لالتزامه بما أصبح بعد ذلك مثل الأمم المتحدة . وقد نظر شعب تيمور الشرقية ، شأنه شأن أكثر من ثلثي الأمم الممثلة هنا اليوم ، الى فترة ما بعد الحرب باعتبارها فترة لاعادة تأكيد استقلاله الاجتماعي والسياسي . ومن المحزن أن الحكام العسكريين في اندونيسيا أوقفوا عملية تصفية استعمار تيمور الشرقية وهي في مراحلها الأخيرة .

وقد أساء تعرض شعب تيمور الشرقية للعنف الذى تبع ذلك اساءة بالغة الى صورة اندونيسيا كأمة . فكيف يمكن لدولة بهذا الحجم الكبير أن تبرر هذا القمع العنيف لجوار صغير ؟ وما الذى يهدد اندونيسيا في تيمور الشرقية بحيث كان لا بدّ لمئات الآلاف من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال أن يدفعوا أرواحهم ثمنا له ، وما زال هناك

الكثيرون غيرهم يدفعون الشمن في صورة اختفاء مفاجئ واحتجاز دون تبرير فضلا عن التعذيب؟ ولماذا أوقفت سلطات اندونيسيا كل جهد لتوفير أدنى مستوى من المساعدات الانسانية لشعب تيمور الشرقية؟

وبالقطع ما من شخص عاقل يمكن أن يقول أن هناك معيارا مقبولا للكيل بمكياالين فيما يتعلق بمضاياها الاستعمار ، وحقوق الانسان . فأين يوجد ذلك القول بأن الاستعمار يكون خطأ فقط عند ما تكون الدولة المستعمرة دولة أوروبية ؟ وأين يوجد ذلك القول بأن الانكار المنهجي لحقوق الانسان الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة نفسها يصبح شرا فقط عند ما يكون المنتهك دولة أوروبية ؟

وإذا ما قبلنا أعمال اندونيسيا في تيمور الشرقية ، فأى سلطة شرعية أو قانونية يمكن بها أن تطعن في ضم اسرائيل للقدس ومرتفعات الجولان ؟ وإذا ما قبلنا عنف اندونيسيا في تيمور الشرقية ، فبأى سلطة أخلاقية تتحدى الفصل العنصرى ؟ وإذا لم تكن نحن المستعمرات السابقة ، مخلصين ومؤمنين بما قلناه عن الاستعمار وحقوق الانسان عند ما يتعلق الأمر بتيمور الشرقية ، فان ذلك يعني أننا لم نتحرر بعد من القيم البالية القديمة لأولئك الذين أسماوا أنفسهم سادتنا .

ليس من السهل وليس مما يشيع البهجة أن نضطر الى التركيز على أعمال بلد كان في وقت من الأوقات نموذجا ومصدر الهام لشعبنا وللآخرين الذين كانوا يعانون من الاستعمار . ومع ذلك ، فانه من الأكثر صعوبة وأقل اشارة للارتياح أن نشهد ما حدث لشعب تيمور الشرقية . ومن العسير أيضا أن نفهم الافلاس الأخلاقي لأولئك الذين يتحدثون بهلاغة عن مسائل أخرى ويلتزمون الصمت عند ما يثار موضوع تيمور الشرقية . اننا كأمة ، لا يمكن أن تكون لنا مصالح تجعلنا نغلق أعيننا بالنسبة للحظالم التي تفرض على اخواننا في البشرية في تيمور الشرقية . ولو سكتنا على أعمال اندونيسيا فلن نكون ملتزمين بميثاق هذه المنظمة ولا صادقين مع أنفسنا ولا مع أطفالنا والمستقبل الذى سوف نورثه لهم* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوه (سنغافورة) .

A/38/PV.14

وهذا يذكرنا بتوجيه هام صدر خلال النضال لتحرير غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر من السيطرة الاستعمارية :

" لا تخفوا شيئا من جماهير الشعب ، لا تكذبوا ، ولا تزعموا أنكم حققتم

انتصارات سهلة " .

هذه الكلمات مناسبة هنا في هذه القاعة اليوم كما كانت مناسبة في غرب افريقيا

في عام ١٩٦٥ .

ومن هنا فاننا مرة أخرى نناشد اندونيسيا أن تحرر روحها كامة وان تكون صادقة مع تراثها ومكانتها ، وذلك بأن تتفاوض وصولا الى انسحاب كامل وسريع لقواتها من تيمور الشرقية . ودعوا شعب ذلك البلد بقرار صيره ، ودعوا الأمم المتحدة تساعد في هذه العطية . فهذا هو ما أنشئت من أجله الأمم المتحدة .

ان كالدونيا الجديدة اعظم آخر لا يتمتع بالحكم الذاتي في جنوب المحيط الهادئ ، وهي مثال آخر للأسباب التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة . وهي أيضا مسألة أخرى تتطلب منا ، في المجتمع الدولي ، " ألا نذكر أكازيب وألا ندعي أننا حققنا انتصارات سهلة " .

ان كالدونيا الجديدة هي ثاني اكبر منتج للنيكل في العالم . وبالتالي فان نضال شعبها للحصول على استقلاله كان وسوف يطرح دائما ، بغير شك ، سؤالا ثانيا : من الذي سوف يسيطر على الامكانيات الاقتصادية الهائلة لهذا البلد النامي الصغير ؟

نحن جميعا هنا اليوم ندرك تماما ، دون شك ، الدور الذي لعبه الاقتصاد في استعمار معظم اجزاء العالم . ونحن بالقطع ندرك ان الثروة المعدنية في ناميبيا وفي جنوب افريقيا هي التي تكمن وراء النسيج السياسي المعقد الذي نسجه الذين لا يريدون لشعبي هذين البلدين ان يسيطرا على مواردهما . ان شعب كاليديونيا الجديدة يواجهه عقبات مشابهة لنفس الأسباب .

وفي كاليديونيا الجديدة ، كما هو الحال في الجنوب الافريقي ، فان السكان المستوطنين يتصرفون عادة بما يتعارض ومصالح السكان الأصليين . وأصبح العالم يفهم ذلك ويتوقعه ولكن ما لا يمكننا أن نفهمه على نحو كامل هو أن السكان المستوطنين . ولهم مصالحهم الخاصة والضيقة التي يحمونها ، يتصرفون في كثير من الأحيان بما يتعارض والمصالح العريضة للدولة المتبوعة . هكذا كان الحال في الجزائر وفي زيمبابوي ، وهذا هو الحال الآن في ناميبيا وجنوب افريقيا ، وهذا هو الحال في كاليديونيا الجديدة .

وعموما ، فان الدول المتبوعة لها مصالح مباشرة في الحفاظ على قواعد اجتماعية جامدة وعازلة تعوق التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما يجرى تطبيق القواعد الاجتماعية ، مهما كانت تسميتها بعيدا عن البيئة الطبيعية للدولة المتبوعة . وهكذا فان الفصل العنصري ، أو العزل العنصري ، أصبح ينظر اليه على أنه بال ولا ضرورة له ويهدد المصالح الاقتصادية المعرضة للدولة المتبوعة . وفي النهاية قد تسعى الدولة المتبوعة ، لأغراضها الخاصة ، الى الظهور بحظير من يقوم بدور قيادي في انهاء نظام اجتماعي بغيض معين .

وطبيعة الحال فان أي من ذلك لا يحدث بين عشية وضحاها . فظهور التناقض يستغرق وقتا ، والاعتراف به يستغرق وقتا أطول ، والعمل على التوفيق بينه وبين امكانيات التنفيذ يستغرق المزيد من لوقت . وفي الوقت نفسه فان الذين راحوا ضحية لهذا النظام الاجتماعي يبدأون عادة بعملية تغيير خاصة بهم . وعموما فان ما يكون في آذانهم هو تغيير جذري الى أبعد مدى .

وعندئذ تقع الدولة المتبوعة في دوامة . فهي ، من ناحية ، رهينة لسكان
ستوطنين عنيديين ، ومن ناحية ثانية ، تدرك في النهاية أن التوصل الى توفيق معقول
ومنطقي مع السكان الاصليين يخدم مصالحها البعيدة المدى على أفضل نحو . ويصبح
شاغلها الأساسي الآن كيف تشتري لنفسها وقتا كافيا لتحقيق التوفيق اللازم وكيف توازن
بين العداوات المتنافسة بين الستوطنين والسكان الأصليين .

وفي هذا الصدد فان كاليديونيا الجديدة تختلف عن جنوب افريقيا بصورة رئيسية
في طبيعة الدولة المتبوعة . فجنوب افريقيا لم تعد لها دولة متبوعة يمكن تحديدها
بسهولة . وفرنسا ، من ناحية أخرى ، هي الدولة المتبوعة المحددة بوضوح ، والتي يلجأ
اليها الآن الستوطنون والسكان الأصليين .

ان كاليديونيا الجديدة مشابهة لجنوب افريقيا فيما يتعلق بالمواقف العرقية المتصلية
لبعض من الستوطنين الأوروبيين فيها . فالسكان الكاناك الأصليين لا يستحقون بالنسبة لهم الكرامة
الأساسية والاحترام والحقوق القانونية التي يستطيع معظم البشر أن يتمتعوا بها الآن على
نحو سلم به . والكثيرون من هؤلاء الستوطنين كانوا مستعمرين سابقين تركوا الجزائر بعد
أن فشل الجيش السري المشهور في جهوده لاجهاض استقلال الجزائر وقتل شارل ديغول ،
الذي كان رئيسا لفرنسا في ذلك الحين .

لقد مد شعب كاليديونيا الجديدة يد الصداقة لكل من يود العمل معه في دولة
حرة ومستقلة . ورويته هي رؤية أمة مفتوحة في جنوب المحيط الهادي يعامل فيها كل البشر
على قدم المساواة .

ونحن نؤمن بأن حكومة فرنسا تبحث مخلصا عن اجابات للأسئلة التي يثيرها مستقبل
كاليديونيا الجديدة . ان الاصلاحات التي ادخلتها فرنسا قد ساعدت بالقطع ، وهي تبرهن
على حسن النية والالتزام بالعمل من أجل التوصل الى قاعدة مشتركة يمكن التوفيق على
اساسها بين المصالح المتعارضة .

ان مجموعة دول جنوب المحيط الهادئ في اجتماعها الأخير في الشهر الماضي
في كانبيرا باستراليا ، أحاطت علما بجهود فرنسا في هذا الصدد . ومع ذلك ، أعلننا ،

نحن رؤساء حكومات دول المحيط الهادئ ، عن تأييدنا لاستقلال كاليدونيا الجديدة ،
وقمنا بحث الحكومة الفرنسية على أن تنظر ، قيامها بأى عمل من أعمال تقرير الصير ، في
الرغبة في استثناء السكان غير الدائمين أو الموجودين لفترة قصيرة في كاليدونيا الجديدة
من الحق في الانتخابات . وهذا يمثل اعترافا بأنه من أجل أن تكون عملية تقرير الصير
سليمة ينبغي لشعب البلد المعني ممارسة هذا الحق واستبعاد الذين لم يعيشوا هناك
وانما تم احضارهم وسمح لهم بالتصويت حتى يؤثروا على رغبات السكان الشرعيين .

ان بيان كانبيرا ، في مجموعته ، يؤيد حق تقرير الصير ، وبحث قطاعات
السكان المختلفة على العمل على نحو وثيق مع فرنسا لضمان انتقال سلمي نحو الاستقلال .
وهو بيان صريح في أهدافه وعلمي في نهجه ، بما في ذلك قراره باستعراض الوضع في
العام الماضي وبحث استصواب إعادة ادراج مسألة كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم
المتحدة للأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي .

ان حكومة فانواتو واثقة من أن كاليدونيا الجديدة سوف تحتل قريبا مكانها الشرعي
كدولة مستقلة . وتحقيقا لهذه الغاية ، فاننا نحث أعضاء الأمم المتحدة على أن يبقوا
على علم دائما بتطورات الموقف في هذه الأرض الهامة اقتصاديا ، وان يهدوا مساندات
شعب كاليدونيا الجديدة ، مثلما فعلت حكومات جنوب المحيط الهادئ .

اننا في جنوب المحيط الهادى لدينا شاغل آخر كبير ، بالإضافة الى امتصاصنا
بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي المتبقية في منطقتنا . ان كل حكوماتنا بما فيها حكومات
استراليا ونيوزيلندا قد اتخذت مواقف قوية ضد التجارب النووية في منطقتنا .
لقد احترمت شعوب المحيط الهادى دائما بيئتها . وبالنسبة لنا ، فان أراضيها
وسمائها ومحيطنا كانت دائما مصدرا للالهام الروحي ووسيلة لدعم الحياة .
لقد جاء الآخرون الآن الى منطقتنا لاجراء تجارب وتخزين مواد وتصريف مخلفات
لا يمكن أن يسمح بها في مياهم وأراضيهم . ورغم الاحتجاجات القوية التي قدمتها جميع
حكوماتنا ، فان هذا الاغفال الطائش لحياة الانسان والبيئة مستمر دون انقطاع . وتقوم
معارضتنا على أسس علمية وأخلاقية . وان أية دعوات توجهها فرنسا أو أية دولة نووية أخرى
لزياره مواقع التجارب لن تقلل مطلقا من قوة اعتراضاتنا الأدبية والأخلاقية . لقد أوضحنا
نحن شعوب جنوب المحيط الهادى ، أننا نريد نهاية فورية لجميع تجارب الأسلحة النووية
في منطقتنا .

ولهذا السبب تهدد حكومتنا المقترحات الخاصة بجعل المحيط الهادى منطقة
خالية من الأسلحة النووية . لقد كان لنا الفخر في أن نستضيف في تموز/يوليه الماضي
مؤتمرا دوليا بشأن جعل المحيط الهادى منطقة مستقلة خالية من الأسلحة النووية . وبالنسبة
للجميع من الواضح ان الأمرين يسيران جنبا الى جنب . في الواقع انه سوف يكون من الصعب
جعل المحيط الهادى منطقة خالية من الأسلحة النووية قبل أن يتحقق استقلال المحيط
الهادى وتكون شعوب منطقتنا حرة في أن تقرر لأنفسها ما اذا كان هذا التلوث في البحر
والجو والأرض سوف يستمر .

ان التنمية الاقتصادية في جنوب المحيط الهادى هدف مراوغ وصعب . ومع
بلادنا حباها الله موارد معدنية كبيرة ، والبعض الآخر لديه موارد زراعية ضخمة ، وثمة
بلدان أخرى ليس لديها أى شيء . ولا يوجد في معظم بلداننا سكان كثيرون . وتفصل
بيننا جميعا أميال كثيرة من مياه المحيط مما يجعل من عطيات النقل والمواصلات مشاكل

كبرى . وعلى المستوى الداخلي ، فان هذه الخصائص الأخيرة تزيد حالة التخلف الراهنة
سواءً وتشغلنا جميعاً .

لهذه الأسباب ، فان اتفاقية قانون البحار بالغة الأهمية بالنسبة لنا . ونحن
نأمل أن تحظى هذه الاتفاقية في يوم من الأيام ، بالقبول عالمياً وبالاجماع ، كما قبلتها
الغالبية العظمى من جيراننا .

نحن كدولة جزرية صغيرة نفهم اهتمام الدول الأخرى المشابهة لنا باحترام سلامة
أراضيها . والحفاظ عليها . ونحن أيضاً لدينا نزاع اقليمي مع دولة كبرى . ونأمل أن تتفاوض
فرنسا بحسن نية من أجل حل مقبول معنا وأن جزر ماثيو وهنتر سوف تصبح مرة أخرى جزءاً
من بلدنا ، لأنها جزء منه فعلاً .

لقد بدأت حركة عدم الانحياز والأم المتحدة التركيز على المشكلات الفريدة للدول
النامية الجزرية الصغيرة . وان مؤتمر الخبراء الذي اختتم أعماله مؤخراً والذي استضافته
حكومة غرينادا خطوة ايجابية للغاية في الاتجاه السليم . ونأمل أن يستمر عمل المؤتمر
ويحظى بتأييد المجتمع الدولي بأسره .

ونحن نعتز بأن مشكلات الدول النامية الجزرية الصغيرة ليست الا واحدة من
المشكلات الاقتصادية الكثيرة التي تصيب العالم اليوم . ان حالة الكساد التي تسود
اقتصاد العالم ، والظاهرة العالمية الخاصة بالضغط التضخمي ، من المشاغل الكبرى .
وان الحاجة الى اصلاح نقدي دولي وتوسيع التجارة الدولية من الأمور الثابتة . والحاجة
المزدوجة الى حوار أكبر بين الشمال والجنوب وتعاون اقتصادي وتجاري أكبر بين الجنوب
والجنوب من الأمور المعروفة أيضاً . وهناك مشاكل اقتصادية كبرى عديدة تواجهنا اليوم
بحيث يتعذر على المرء أن يعرف أين وكيف يبدأ حصرها .

وان حل هذه المشكلات سوف يتطلب التزاماً جاداً وطويلاً المدى من جانب كل
واحد منا . ربما يكون ذلك شاقاً ، ولكن ينبغي لنا ، على الأرجح ، أن نبدأ بمعطية
بحث انتقادية للذات ولتاريخنا وسياساتنا وأولوياتنا المختلفة .

ليس فينا أحد كامل ، سواء كنا صغارا أو كبارا ، متقدمين أو غير متقدمين . وهؤلاء الذين يعظوننا وينصحوننا بأن نسير على نفس طريق التنمية الذي ساروا عليه لا يفهمون التاريخ ولا الاقتصاد . ان العالم اليوم مختلف عما كان عليه منذ ٢٠٠ عام ، بكل وحتى منذ ٢٠ عاما ، وظروفنا الموضوعية مختلفة حتما . والتكنولوجيا الحديثة جعلت الكثير مما تعلمناه باليا وزادت على نحو كبير من اتساع الفجوة بين الأمم التي " تلك " والأمم التي " لا تلك " .

وليس هناك أمة اليوم تستطيع أن تنمي نفسها بمعزل عن الدول الأخرى ، وماكاناتها الخاصة . فالإذاعة والسينما والتلفزيون والكتب والصحف والمجلات كلها توضح لمواطني كل البلدان صورة العالم المزدهر . وحكومات قليلة جدا اليوم هي التي يمكنها أن تقاوم الضغوط التي تهذل لتهمي لمواطنيها حياة طيبة ماثلة . ان الثروة خلقت ، على الأقل في جانب منها ، كنتيجة مباشرة للرق المقسطن ، وسرقة الموارد الطبيعية للشعوب الأخرى والاستعمار وليس كما يدعون نتيجة للعمـل الشاق والذكاء الطبيعي لا ولثـك الذين يملكون تلك الثروة . ليس من الممكن ولا من المنشود أن ننمي بلادنا على أساس التقليد الجامد للغرب أو الشرق . ولا يمكن أن نعزل أنفسنا ، ولكننا نستطيع قطعا أن نطور مناهجنا واقتصادنا السليم وكياننا الاجتماعي .

ونحن لا نعلم ، اذا كان العالم سيعرف أبدا الأحداث التي أدت فعلا الى وقوع هذه المأساة وما حدث فعلا قبل اسقاط الطائرة . فمن الممكن ان يكون كـلا الجانبين قد ذكر الحقيقة كما تصورها . نحن لا نعلم .

ولا نعتقد انه يمكن أن يكون هناك أى تبرير لاسقاط طائرة مدنية الا اذا كان ذلك من أجل تجنب كارثة انسانية أخرى أكبر . ونعتقد ان الاتحاد السوفياتي ارتكب خطأ جسيما وزاد من استفحال هذا الخطأ بعد ارتكابه مباشرة .

ومع ذلك ، فنحن لا نعتقد أن اللوم أو الاحساس بالذنب في هذا المقام هو من نصيب دولة بعينها . لقد كانت هذه مأساة للانسانية بأسرها وليست مأساة لدولة بعينها أو مجموعة من الدول . وهي لا تثبت أى شيء يتعلق بأى نظام اجتماعي أو اقتصادي . لقد كان ذلك فشلا للانسانية كلها يكشف عن الاحساس المتزايد بعدم الأمن الناجم عن سباق التسلح والحرب الباردة واختبارات الاستعداد العسكري .

ان هذه المأساة توضح لنا أن تكنولوجيا التدمير أكثر تقدما بكثير من تكنولوجيا منع التدمير . وفي الأحوال الطبيعية ينبغي لنا أن نتعلم العبر من مأساة كهذه ، وأن نستحدث ضمانات أكثر فعالية لمنع تكرارها . ولسوء الطالع لا يبدو أن هذا هو الحال . وهذا في حد ذاته مأساة .

ان ما يحزننا ويقلقنا هو أن نرى الجوالدولي يتسم أكثر فأكثر بالكراهية وتبادل الاتهامات . ويحتاج العالم الآن أكثر من أى وقت مضى الى قيادة الساسة الحكماء فأين هم القادة الذين لديهم الحكمة والشجاعة ليكون باستطاعتهم أن يقولوا " فلنجلس معا ولنتناقش " أو أن يقولوا " فلنضمن ألا يحدث ذلك مرة أخرى " أو أن يقولوا " فلنضع حدا للشك والرهبة اللذين أدبيا الى هذا الحادث " .

لماذا نجد أصوات الذين صمتوا عندما أسقطت المقاطلات الاسرائيلية طائرة ليبية تدوى عاليا الآن ؟ لماذا نجد الذين كانوا صامتين عندما أسقطت طائرة كوبية باستخدام قنبلة ارهابية يشعرون بالغضب الشديد الآن ؟ ان الحياة الانسانية كلها مقدسة وليست هناك حياة أكثر قدسية من غيرها .

ان أرواح سكان تيمور الشرقية وفييت نام مقدسة ، وأرواح الفلسطينيين واللبنانيين مقدسة ، وأرواح الايرانيين والعراقيين مقدسة ، وأرواح أهالي شيلي والظمين مقدسة، وأرواح القبارصة وأهل غواتيمالا مقدسة . وغير استثناء ، فان فقدان حياة أى انسان يعتبر مأساة . ولا يزيد عدد الضحايا أو جنسيتهم من فداحة المأساة أو من أسفنا . ان من يؤكدون على الجوانب الفردية لحقوق الانسان يجب أن يفهمو ذلك أكثر من غيرهم .

لماذا لا يتوفر لدى الذين يبدون الاستعداد لعزل الاتحاد السوفياتي نفس الاستعداد لعزل جنوب افريقيا ؟ لماذا يعتبر من الحيوى الابقاء على قوات الاتصال مفتوحة مع جنوب افريقيا ، وليس مع الاتحاد السوفياتي ؟ لماذا تعتبر جنوب افريقيا دولة متدينة ، بينما لا يعتبر الاتحاد السوفياتي كذلك .

ان بلدنا صغيره ولا ننكر أننا لا نعرف الاجابة على كل سؤال . ومع ذلك هناك أمور كبيرة نحن متأكدون منها . ومن هذه الأمور أن الذين يتحالفون مع ممارسي الفصل العنصرى البغيضه أو أشكال العنصرية الأخرى لا يستطيعون أن يشكوا لنا عندما يدخل الآخرون في الفراغ الأخلاقي الذى خلقوه هم أنفسهم . ونحن نقول لهم " اذا أردت أن تؤمن بتفوقكم الأخلاقي ، فلقد آن الأوان لأن تظهروا ذلك في الجنوب الأفريقي وفي تيمور الشرقية وفي الشرق الأوسط وفي أمريكا الوسطى وفي أجزاء أخرى من عالمنا المضطرب " . ولمزيد من التأكيد سوف نكرر مرارا وتكرارا أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ولتان كبيرتان جدا وقويتان جدا ؛ ولا تحتاج واحدة منهما الى فانواتو أو الى دولة أخرى لكي تخوض معاركها ، وبالقطع المعركة بين هذين العملاقين . ومع ذلك ، ان لدينا بصفتنا بشرا ، أشياء كثيرة تتعرض للخطر .

نحن لا نريد لهاتين الدولتين الكبيرتين أن تتقاتلا إلا اذا قصرتا أسلحتهما على القوة المعنوية ، وقوة الاقتناع لدى كل منهما . اننا يمكن أن نخسر الكثير اذا ما أصرتا على القتال بالأسلحة العسكرية . ونحن لا نستطيع ايقافهما ، ولكننا نستطيع أن نحاول حثهما على ضبط النفس وتوخي الحذر . ان الأسلحة الوحيدة المتاحة لنا هي الصدق وايماننا بالانسان ، وقد راتنا على الاقتناع .

اننا الآن نناشد أيما من البلدين أن يتقدم الى الأمام ، واسم الانسانية نقول " كفانا هذا الجنون " . فليبدأ أحدهما بفك أحد الأسلحة ، وليحذ الآخر حذوه بفك سلاح آخر . وليس المهم من يبدأ العطية ، تماما كما أنه لم يعد من المهم من الذى يبدأ بتكديس الأسلحة .

ان شعب الاتحاد السوفياتي وشعب الولايات المتحدة ، ومعهما شعوب أخرى لدول كبيرة ، قدمت تضحيات هائلة منذ أربعة عقود أدت الى انشاء الأمم المتحدة . والآن حان الوقت لتقديم تضحية أخرى هائلة . ولم يفت الأوان بعد .

ان العالم كله ينتظر منا جميعا أن نمضي قدما باسم الجنس البشري . والان ، ان كل أمة مثلة هنا اليوم لا بد أن تسأل نفسها عما اذا كانت ترغب في أن تصبح جزءا من المشكلة أم جزءا من الحل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن أتوجه بالشكر لرئيس وزراء جمهورية فانواتو على بيانه الهام الذي ألقاه توا .
اصطحب فخامة الأب والتره . ليني رئيس وزراء فانواتو من المنصة .

السيد لانك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أيما سعادة أن أقدم للرئيس تهنيتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة . ان مهارته الدبلوماسية البارزة وخبرته العظيمة في الشؤون الخارجية ، علاوة على اشتراكه في عمل الأمم المتحدة لفترة طويلة ، سوف تيسر بشكل كبير مهمتنا الصعبة خلال الأسابيع القادمة ، وسوف تسهم اسهاما عظيما في تنويع أعمال هذه الدورة بالنجاح .

أود أيضا أن أعرب لسلفه السيد اميرى هولاي نائب وزير خارجية هنغاريا عن شكرنا الصادق وتقديرنا العظيم للباقة ، وتفهمه السياسي ، وجهوده الشخصية الدؤوبة في توجيه شؤون الجمعية العامة خلال العام الماضي .

وأود كذلك أن أعرب عن الترحيب الحار بوفد الدولة العضو الجديد سان كريستوفر ونيفيس ، وعن آمالنا في القيام بتعاون مشر وثيق معها .

تتعقد الدورة الثامنة والثلاثون للجمعية العامة في ظل خلفية لحالة دولية خطيرة . ان خطر الحرب النووية يلقي ظللا قاتمة على مستقبل البشرية . والنزاعات المزمنة المستعصية الحل تجلب معاناة ، يعجز عنها الوجدان لمناطق كثيرة من العالم . ويؤدي التنافس بين الدول العظمى الى تفاقم هذه النزاعات وطالة عهدها . ان الغالبية العظمى من البشرية قد حكم عليها بالعيش في فقر وعوز بسبب الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العالمي ، مقترنة بالأزمة الاقتصادية الحالية . ان تجاهل المتزايد لحقوق الانسان ، واستمرار التمييز العنصرى ، وقمع الشعوب المناهضة من أجل حقوقها الوطنية تثقل جميعها ضمير البشرية .

ان الأخطار على أشدها ، وهناك حاجة ملحة للغاية للتقدم في مجال الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح . ان تطوير تكنولوجيا الأسلحة ، والتغيرات التي حدثت في التفكير الاستراتيجي تهدد بتقويض التوازن الهش الحالي للربح ، وزيادة خطر الحرب النووية . هذه الاتجاهات الخطيرة تؤثر على أمن جميع الدول وجميع الشعوب . لذلك فاننا نعتقد أنه على كل انسان وكل حكومة المشاركة في الكفاح ضد التهديد النووي . وفي أجزاء كبيرة من العالم بدأت الحركات الجماهيرية تستجمع قواها وتطالب بوضع حد لتعزيز الأسلحة النووية .

ان النمسا وهي دولة صغيرة محايدة ، تقع بين الكتلتين العسكريتين في منطقة من
أكثر مناطق العالم تسليحا ، وتشارك بشكل طبيعي في شواغل ومثل حركة السلام . والمسؤولية
النهائية عن وقف الحركة النووية وسباق التسلح ، مع ذلك ، تقع بصورة مباشرة على عاتق الدول
الحائزة على الأسلحة النووية . ان النمسا تتقدم بمناشدة طمحة الى الولايات المتحدة
والاتحاد السوفياتي أن يمارسا في محادثاتها في جنيف الارادة السياسية الضرورية لاسرام
اتفاقات نزع سلاح حقيقية وكافية . وعلينا أن نحول ميزان الرعب الى ميزان للتعقل .
وبعد اجراء مفاوضات شاقة وطويلة في ظل ظروف دولية صعبة ، اختتم بصورة ناجحة
مؤتمر متابعة مدريد لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ان مقررات مدريد زادت من تطوير
الوثيقة الختامية لهلسنكي بشكل أوفى . وهي تشكل مدونة لارساء دعائم علاقات أكبر ايجابية
واستقرارا بين الشرق والغرب . ورغم الأزمة العميقة في العلاقات بين الشرق والغرب وسباق
التسلح الذي يزداد سرعة ، فان كل الأطراف في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بما في
ذلك الدول العظمى ، قد أقامت الدليل على اهتمامها باستمرار عملية الوفاق . ان النمسا
لن تدخر وسعا في الاسهام بشكل فعال في نجاح هذه العملية ولقد علمنا بارتياح أن مؤتمر
المتابعة القادم سيعقد في فيينا عام ١٩٨٦ .

ان اختتام مؤتمر مدريد يثبت أن الجهود التفاوضية الصادقة يمكن لها النجاح .
وهو يعد مثلا يجب أن يحتذى به في المجالات الأخرى ، خصوصا في مجال مفاوضات نزع
السلاح التي يتوقف على نجاحها أو فشلها بقاء الانسان جمعاء . وعلاوة على المفاوضات
الجارية ، فان مؤتمر الثقة والأمن وتدابير بناء الثقة الذي سوف يبدأ في كانون الثاني /يناير
من العام القادم في ستوكهولم سوف يهيئ أفضل فرصة في هذا الصدد . وطبيعة العمل
يتطلب هذا قدرا كافيا من حسن النوايا وتبادل الثقة .

ان عدم توفر هذه الشروط السابقة قد تجلس مؤخرا بوضوح وبشكل مفرع عندما أسقطت
الطائرة المدنية الكورية . ان حكومة النمسا تدبر بوضوح هذا العمل . والمجتمع الدولي
يطلب بحق باجراء استقصاء كامل لكل الظروف التي أدت الى وقوع هذه الكارثة . ان عقاب

المسؤولين والتعويض الكافي لعائلات الضحايا أمر لا بد من القيام به . ونحن نعتقد أن التدابير الدولية الفعالة لا بد من اتخاذها لمنع تكرار وقوع مثل هذا الحادث المفرغ . ان الأمم المتحدة لا بد أن تقوم بدورها في عطية نزع السلاح . ان المفاوضات في لجنة نزع السلاح ، ومداولات الحد من الأسلحة في المحافل الأخرى ، والجهود الرامية الى بناء الدعم الجماهيري لنزع السلاح ، لا بد من تكييفها وتوسيع نطاقها . وخلال هذه الدورة للجمعية العامة سوف يتابع وفد النمسا تلك المبادرة المتعلقة بالتدابير التي من شأنها تيسير المعلومات الموضوعية حول القوة العسكرية للدول . ان توفر المعلومات الموضوعية الموثوق بها من شأنه أن يعزز الثقة بين الدول وينهض بعملية ابرام اتفاقات نزع السلاح .

وبنينا بلغت تكلفة سباق التسلح ٨٠٠ بليون دولار في ١٩٨٢ ، فان ثلثي البشرية ما زالوا يعانون من الفقر والجوع . ان عشر النفقات السنوية على السلاح يمكن أن يكفي لتمويل خدمات الدين لكل البلدان النامية . وبعد سنوات من الانكماش الاقتصادي نجد أن الاحتمالات الخاصة بالانتعاش الاقتصادي قد تحسنت أخيراً ، ولكن هذا الاتجاه الايجابي لا يزال حتى الآن مقتصرًا على حفنة من الأمم الصناعية التي قد لا تعرف لأي مدى سوف يستمر هذا الاتجاه . ولذلك فمن الأهمية الحيوية تحويل هذه الاتجاهات الى انتعاش مستمر للجميع .

وانني على اقتناع بأن العوامل المؤدية الى الاستقرار اللازم لانتعاش اقتصادي عالمي دائم لا بد من خلقها أو إعادة خلقها . ولا يمكن ارساء دعائم نمو التجارة العالمية والانتاج الأعلى أساساً يمكن التكهن به لأسعار الصرف للعملة الأجنبية والأسواق المفتوحة دون حماية وتطوير متوازن لأسعار البضائع والسلع الصناعية علاوة على الزيادة التدريجية في نقل الموارد من الذين " يملكون " الى الذين " لا يملكون " . كيف يمكن خلق هذه الشروط وهذه التدابير من بناء الثقة . لا بد من مناقشة الاقتصاد العالمي بشكل عالمي . وليس من الممكن التوصل الى أي قرار قطاعي مشردون وجود هدف يشترك الجميع فيه ويقبلونه .

لقد انقضى عهد اطلاق العنان للفردية الاقتصادية . ان ترك أفقر الشعوب تحت رحمة تقلبات القوة الاقتصادية أمر غير انساني وعقيم .

ولا يمكن ضمان السلم والرفاهية إلا اذا قامت كل البلدان في جميع الأقاليم بشكل منصف بالتمتع بالتقدم الاقتصادي العالمي . ان النمسا على اقتناع وثيق بأهمية الحوار بين الشمال والجنوب، ومن جانبها فانها سوف تستمر في توسيع مجال تعاونها الراسي الى تحقيق التنمية .

واعتقد النمسا أن احترام حقوق الانسان والنهوض بها لا يشكلان فقط مبدأ نظريا، بل سياسة عملية أيضا . وهذه السياسة تكتسب أهمية أعظم في عالم تعصف به النزاعات العسكرية والتقلبات السياسية والأزمات الاقتصادية . ولذلك فان الأفراد وأعضاء الحركات الذين يناضلون ضد القمع وضد حرمانهم من حقوقهم في جميع أنحاء العالم يمكن أن يعتمدوا على صداقة النمسا .

ورغم وجود معايير قانونية واضحة فان هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان تقع يوميا في جميع أرجاء العالم . ونحن نشاهد بصفة مستمرة عطلات الاعتقال التي ليس لها ما يبررها، وأعمال التعذيب، والاعداء التعسفي وعدم التسامح الديني والاضطهاد السياسي . ان الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين القادمة لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ينبغي أن تكون فرصة لجميع الدول لأن تنفذ بحق وشكل واقعي الاحترام الكامل لحقوق الانسان، ذلك الاحترام الذي التزمنا به جميعا . ان الأمم المتحدة لها دور هام تقوم به في هذا الشأن . ونحن نرى أن هذا الدور لا بد من العمل على تعزيزه وتطويره بشكل أكبر بحيث يمكن ضمان الحماية الدولية الفعالة لحقوق الانسان .

ان الموقف الدولي يتميز بالعديد من النزاعات الاقليمية .
 ولا يزال الشرق الأوسط بعد من أخطر مناطق الأزمات في العالم . وآثار هذا
 النزاع تتخطى حدود الاقليم . والسلم العالمي والأمن الدولي لا يتهددهما الخطر بشكل
 مباشر أكثر منه في الشرق الأوسط . والأبعاد الانسانية المختلفة لهذا النزاع لا ينبغي
 تجاهلها أيضا . وفي كل يوم نجد أن دائرة الكراهية والقمع واستخدام القوة يسقط
 بسببها الكثير من الضحايا ، وتضع عواقب جديدة في سبيل السلم .
 ولم يجعلنا العام الحاضر أكثر قربا من تسوية مشكلة الشرق الأوسط . فلا يزال
 لبنان محتلا بالقوات الأجنبية ، وتتهدده أخطار الحرب الأهلية . ولا تزال اسرائيل تتابع
 سياسة الاستيطان بالضفة الغربية ما يؤدي الى ضم ضمني لهذه الأراضي . وهذه السياسة
 تتنافى بشكل واضح مع القانون الدولي وتتعارض مع أى حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط .
 وينتج عن أعمال حكومة اسرائيل بشكل متزايد تدهور خطير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي
 للسكان الفلسطينيين ، ولهذا فهي تسبب قلقا عميقا لأسباب انسانية أيضا .
 لقد وصلت جهود السلم في الشرق الأوسط الآن الى جمود خطير . وكثير من
 المتورطين بيد وأنهم يسعون الى تحقيق مصالح وطنية ضيقة قصيرة المدى ، بغض النظر عن
 الآثار الخطيرة على التطور الشامل في المنطقة . وتؤمن النسا ايمانا عميقا بأن هذا الاتجاه
 يجب أن يغير وأن يحل محله الجهد المخلص للتوصل الى حل عادل . وهذه التسوية
 لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق المفاوضات والحوار . ونرفض بشكل قاطع استخدام القوة وكل
 أعمال الارهاب من أى جانب .

ولا يزال موقف النسا الذي يقوم على مبادئ العدالة والحل الشامل لمشكلة الشرق
 الأوسط كما هو دون تغيير . وحق جميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، في
 العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها لا يد من احترامه . والمسألة الفلسطينية هي لب
 مشكلة الشرق الأوسط . وكما أبرز المؤتمر الدولي الخاص بفلسطين الذي عقد أخيرا ، فإن
 الحل يتطلب الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في دولته

الخاصة به . وتشاطر النمسا الرأي القائل بأن منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها ممثل الفلسطينيين ، يجب أن تشارك في جميع المفاوضات . ان الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر غير مقبول . ويجب على اسرائيل ان تانسحب من جميع الأراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

ان استعادة السيادة الكاملة للبنان ، وسلامة أراضيه تشكلان عنصرا جوهريا في التسوية السلمية الشاملة . ولا ينبغي لأية قوات أجنبية أن تظل في لبنان دون موافقة الحكومة اللبنانية . ويجب أن تبذل كل الجهود في لبنان للتغلب على الانقسامات الداخلية وتحقيق المصالحة الوطنية . ومثل من يعانون مباشرة من الحرب الأهلية في لبنان فانه يسعدنا أن يتم تنفيذ وقف لاطلاق النار ولكن لا بد أن يتلوه حل سياسي فورا لأنه يمكن على أساس ذلك إعادة بناء لبنان المسالم والمستقل . ولكن هذا الهدف لا يمكن التوصل اليه إلا اذا ما نجحنا في التوصل الى حل دائم للفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان . أين ينبغي أن يذهبوا ؟ ان هذا السؤال يقدم مثالا آخر على أن جوهر مشكلة النزاع في الشرق الأوسط هو المسألة الفلسطينية . ودون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية فلن يحل السلم الدائم سواء في لبنان أو في أي مكان آخر في المنطقة .

ان الحرب بين ايران والعراق قد دخلت عامها الرابع . والخسارة في الأرواح البشرية والتبديد للموارد بلغا أبعادا مذهلة . وتناشد النمسا كلا الطرفين أن يوقفا هذا النضال الذي لا معنى له وأن يسعيا الى تحقيق تسوية سلمية لمنازعتهم . ونرحب بجميع جهود الوساطة التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الغاية ونؤيد هذه الجهود . ان التدخل المسلح في أفغانستان لا يزال سببا في معاناة بشرية هائلة وتهديد اخطيرا لاستقرار المنطقة بأسرها . ان هذا الاصرار على انتهاك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة يشكل كذلك عقبة كئودا في سبيل تحسين العلاقات بين الشرق والغرب . وتحث النمسا جميع الأطراف على تأييد جهود الوساطة المبذولة من جانب الأمين العام وممثلته الخاص ، واستجماع الارادة السياسية اللازمة لتحقيق الاتفاق على العناصر الرئيسية التي

لا زالت دون حسم . والحل السياسي للمشكلة يجب في رأينا ، أن يتضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية ، واحترام لسيادة البلد ، والاعتراف بحق الشعب الأفغاني في أن يختار بحرية شكل حكومته ، والضمانات الدولية لعدم التدخل في شؤونه الداخلية .

وتعد مشكلة كمبوتشيا مسألة تشير القلق العميق أيضا . وفي هذا الصدد فان العام الماضي قد برزت فيه بعض علامات مرونة أكبر ولكن نجد في نفس الوقت أن الاحتلال العسكري واستخدام القوة ، ومؤس اللاجئين وانكار حقوق الانسان الأساسية ما زالت مستمرة دون هوادة . ولا تزال النمسا مقتنعة بأن المفاوضات بين جميع الأطراف في النزاع على أساس قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ستؤدي الى تسوية عادلة يمكن أن تؤمن مستقبلا أفضل للشعب الكمبوتشي البائس .

ويبرز الموقف في قبرص الحاضرة المطحة الى التوصل الى تسوية تفاوضية شاملة ، ويشكل الاحترام للسيادة ، والاستقلال وسلامة الأراضي والانسحاب الكامل للقوات المحتلة ، في رأينا ، الأساس الرئيسي لهذه التسوية . وتعتبر النمسا أن المناقشات بين الطائفتين لا تزال هي أفضل الوسائل لحل مشاكلهما فيما بينهما . ونحن نقدر وندعم تماما الجهود المبذولة في هذا الصدد من جانب الأمين العام ومثله الخاص .

ان شعب ناميبيا ما زال ينتظر تحقيق استقلاله . وقد أدت أربع سنوات من العمل على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الى درجة كبيرة من الاتفاق على التفاصيل وعلى التنفيذ لخطة الانتقال . والعناصر التي ليس لها ، في رأينا ، علاقة مباشرة باستقلال ناميبيا لا ينبغي أن تعوق هذه العملية . ونحن ندعم بقوة جهود الأمين العام لكسر الجمود ولتحقيق تنفيذ خطة الأمم المتحدة من أجل ناميبيا في النهاية .

والسبب الجذري للموقف المتأزم في الجنوب الافريقي هو سياسة الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . وتشجب النمسا بشكل قاطع نظام الفصل العنصري لأنه انتهاك بغيض لحقوق الانسان وكرامة الانسان . والتحول العميق لجنوب افريقيا الى مجتمع حر ، ديمقراطي متعدد الأجناس يمكن أن يحقق الاستقرار الحقيقي في جنوب افريقيا . ومن الضروري أن تبدأ هذه العملية دون ابطاء . وهذا السبيل وحده ، يمكن اتمام هذه العملية بسلام كما نأمل أن يتم ذلك .

يعد الموقف الخطير المستمر في أمريكا الوسطى من الشواغل العميقة للنمسا . ونحن نعتبر ان هذه الازمة ترتبط ارتباطا مباشرا بالتغيرات الاجتماعية العميقة التي تحدث في الاقليم الآن . ان الاستغلال والظلم والقمع خلال القرون المتعاقبة تمثل الأسباب الحقيقية للمشاكل الحالية . وای نهج لمعالجة ازمة أمريكا الوسطى ، يعتبرها مجرد نزاع بين الشرق والغرب او قضية مناطق نفوذ أو مسألة ايديولوجيات متنافسة لن يكون من شأنه الا زيادة تردى الموقف . ان التسوية لا يمكن فرضها من الخارج أو عن طريق استخدام القوة أو التلويح باستخدامها ، بل لابد من التوصل الى ذلك عن طريق المفاوضات الحرة بين جميع الاطراف المعنية بشكل مباشر . ترحب النمسا على وجه الخصوص بالجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا . ان تقرير المصير وعدم التدخل ، واحترام سلامة الأراضي للدول ، وواجب عدم استخدام اراضي دولة في اعمال العدوان ضد دولة اخرى ، والتسوية السلمية للنزاعات ، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، تمثل جميعها المبادئ الوحيدة التي يمكن عن طريقها ايجاد حل دائم ومستقر .

تؤكد النمسا باستمرار وبشكل خاص على سياسة حسن الجوار . وخلال العام الماضي تمكنت النمسا من تعميق تعاونها وزيادته مع جميع جيرانها بغض النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية .

في علاقاتنا القائمة على حسن الجوار والصدقة مع ايطاليا لمشكلة جنوب تيرول مكانها الخاص . لقد أدت قرارات الجمعية العامة التي اتخذت في ١٩٦٠ و ١٩٦١ الى ابرام اتفاق بين النمسا وايطاليا في ١٩٦٩ حول اطار جديد للحكم الذاتي لجنوب تيرول . ومن بين احكامه الهامة التي تحظى باهمية خاصة للحفاظ على الجماعة العرقية لجنوب تيرول تلك التي تتعلق باستخدام اللغة الالمانية ، وبانشاء قسم للمحكمة الادارية يتمتع بالحكم الذاتي في يوزن ورغم التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ منذ عدة شهور بين الحكومة الايطالية والاقلية المعنية ، فان المقررات المتعلقة بهذه التدابير الهامة لم يتم القيام بها بعد . وتدرك النمسا ان هذا يعود بصورة

جزئية الى التطورات السياسية التي وقعت مؤخرا في ايطاليا . ومع ذلك تنظر النمسا بشيء من القلق الى ان الاختصاصات التي نقلت الى اقليم بوزن قد انتقص منها مرة ثانية تدابير تشريعية وطنية وان القوانين التي اعتمدها السلطة التشريعية الاقليمية ترفضها السلطات في روما بصورة متزايدة . لقد أدت هذه التدابير الى تزايد القلق الذي يساور سكان جنوب تيرول بالفعل نظرا لتأخر تنفيذ تلك الأحكام المتعلقة بالحكم الذاتي . ولقد اعلن رئيس الوزراء بتينو كراكسي مؤخرا بأن الحكيم السالفي الذكر سوف يتم تنفيذهما في الشهر المقبل . وتتوقع الحكومة الاتحادية النمساوية الوفاء بهذا الوعد في أسرع وقت ممكن . ونحن على ثقة من أن هذا سوف تكون له أهمية قصوى في خلق ظرف سبق لازم للتحقيق المبكر والمقبول بصورة عامة للاستقلال الذاتي في جنوب تيرول .

لدى تناول المشاكل الحرجة للموقف الدولي اليوم فان على الدول ان تواجهه خيارين : اما ان تستغل المشاكل الحالية في سبيل تحقيق مصالح وطنية قصيرة الأمد ، او ان تسعى هذه الدول لايجاد حل لهذه المشاكل عن طريق التعاون في سبيل المصلحة الطويلة الأمد للمجتمع الدولي بأسره . لقد تم ابراز الخيار الثاني منذ ٣٨ عاما في ميثاق الأمم المتحدة . لقد أرسى مؤسسو هذه للمنظمة دعائم القواعد الأساسية للتعاون بين الدول كما خلقوا مؤسسات لترجمة هذه المبادئ الى نظام عالمي اكثر سلما وانسانية .

ان المثل العليا والنهج الأساسية للميثاق صالحة لعالم اليوم كما كانت في الماضي . ومع هذا ففي عالمنا الذي يزداد تعقيدا وانقسامًا ، نجد ان احساس الهدف الذي كان سائدا بعد اكبر حرب في تاريخ البشرية قد اصبح احساسا واهيا فالיום نجد ان الانتهاكات لمبادئ الميثاق في تزايد ، ونظام الأمن الجماعي لا يزال دون تنفيذ ، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو الجهاز الرئيسي للحفاظ على السلم كثيرا ما يخفق في اتخاذ قرارات فيما يتعلق بأخطر المسائل . وفي حالة اتخاذ قرارات فكثيرا ما يتجاهل هذه القرارات اطراف النزاع . ومكرارا وتكرارا نجد ان الدول الاعضاء تعيق مؤسسات الأمم المتحدة أو تسيء استخدامها ،

وذلك من أجل مصالحها المتحيزة . رغم الخدمات العظيمة التي تستمر المنظمة في تقديمها ، ورغم امكاناتها العظيمة للاسهام في تحقيق التقدم البشرى علينا ان ندرك ان نظام الدبلوماسية المتعددة الأطراف يعاني من ازمة خطيرة . لقد قام الأمين العام لمنظمتنا في تقريره السنوى بتحليل مقنع لهذه الأزمة كما ابرز الاخطار الرهيبة التي تسببها لمستقبل البشرية . نحن ندعم بصورة كاملة دعوته المجددة والطلحة الى اعادة الالتزام الجماعي بمبادئ ميثاق منظمتنا . فالأمم المتحدة في الواقع هي المحفل الوحيد لمن لا حول لهم عسكريا .

تشعر النمسا بسبب دور فيينا باعتبارها احد المقار الثلاثة للأمم المتحدة ، بالالتزام خاص باهداف الميثاق ، وهي على استعداد لأن تقوم باسهام فعال في تعزيز دور الأمم المتحدة كأداة فعالة حقا من أجل تحقيق السلم والحرية والعدالة .

السيد كوسوماتاجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني بالفعل اشعر بسعادة غامرة اذ اتقدم باسم وفد بلادي بالتهنئة للسيد رئيس الجمعية العامة على انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابه هذا هو اعتراف بانجازاته في خدمة حكومته وخدمة المجتمع الدولي . اننا على ثقة من اننا سوف نستفيد من حكمته وخبرته في ادارة اعمالنا خلال هذه الدورة من دورات الأمم المتحدة .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة لكي اثني على الرئيس السابق صاحب السعادة السيد ايمرى هولاي على الطريق التي اضطلع بها في اداء مسؤولياته في ظل ظروف صعبة ولكي اسجل تقديرنا العميق لارشاده وقيادته .

نيابة عن اندونيسيا حكومة وشعبا فاننا نتقدم بتهنئة حارة لسان كريستوفر ونيفيس على قبولها في عضوية منظمتنا . ويتطلع وفد بلادي الى التعاون الوثيق بين بلدينا .

يجرى انعقاد هذه الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة في جو من الاحباط والقلق العميق ، نظرا لأن العالم يواجه العديد من الأزمات التي أصبحت مزمنة واتخذت ابعادا لم يسبق لها مثيل : فالتوتر والاضطراب في المجال السياسي يصاحبهما الركود والتراجع اللذان تتصف بهما اليوم اقتصادات غالبية الدول واللذان يؤثران بصورة أكثر حدة على البلدان النامية . ان خطر الكارثة النووية الذى يغذيه سباق التسلح بصورة مستمرة يلقي بظلاله المشؤومة على جميع الجهود البشرية . وبدلا من مواجهة هادفة وشاملة لهذه التحديات يبدو ان المجتمع الدولي حبيس العجز القوى عن التوصل الى نهج مشترك ، على الأقل ، لمعالجة هذه المشكلات .

ونحن نتفق جميعا على ان السلام ونزع السلاح والتنمية هي القضايا المركزية المترابطة لعصرنا الحالي . واذ نعتزف بهذه الحقيقة ، فاننا نحدد في واقع الامر الاطار الشامل الذى لا يمكن الا بواسطته ان نحل بطريقة سلمية مشكلة تنامي عدم الاستقرار وعدم الأمن في العالم .

وفي ظل الوضع الشامل الحالي فان التفاعل المتبادل والروابط بين المشاكل الاقتصادية والمشاكل السياسية لا تحتاج الى ايضاح . ومع تزايد التكافل في العالم يصبح الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية وللبلدان المتقدمة النمو أكثر تشابها وتداخلا . ونظرا لان المشاكل التي نواجهها اليوم تكتسب ابعادا دولية شاملة - سواء فيما يتعلق بالنطاق أو فيما يترتب عليها من اثار - فهي تتطلب بالتالي بذل جهود شاملة للتوصل الى الحلول . ان ظهور نظام عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر رشدا لا يمكن التوصل اليه الا عن طريق التعاون الدولي والحوار ، الذى يتم في اطار نهج متكامل ومتماسك تجاه المشكلات التي نحن بصدد حلها .

ومما يثير القلق العميق ان نلاحظ ما ورد في تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة حيث عبر بصورة صحيحة عن " تسرب الضعف الى النزعة المتعددة الأطراف والدولية " (A/38/1 ، ص ٢) .

ان الاتجاه المتزايد لبعض الدول الكبرى للجوء الى النزعة الثنائية القائمة على اعتبارات النفعية وعلى المفهوم المحدود للأمن ينبغي كبحه ذلك انه لا يفضي الا الى تزايد عطية الاستقطاب ، والى العودة مرة اخرى الى سياسات القوة السافرة . واذا ما سمح لهذا التيار بالاستمرار ودون حل لمشكلة التفاوت واللامساواة بين الأمم ، فان التكافل سيصبح ، وللأسف ، تعبيراً منقفاً عن اشكال جديدة للتبعية والسيطرة ، وعلاوة على ذلك فعندما ينظر الى كل موقف للصراع في العالم باعتباره داخل نطاق التنافس بين الشرق والغرب ، سيصبح حل المشاكل اكثر تعقيداً وستتسع مخاطبـر التصاعد على الصعيد العالمي .

ومن ثم فان حكومتي توافق بصورة كاملة على الدعوة التي تقدم بها الأمين العام لاتخاذ نظرة جماعية جديدة نحو المشكلات التي تواجهنا ، ولتجديد جهودنا على أعلى المستويات بهدف تعزيز التعاون الدولي . وتدعيم الأمم المتحدة باعتبارها الاداة الجماعية والرئيسية التي يمكن بواسطتها أن تتوصل الحكومات الى حلول مشتركة للسيطرة على النزاعات .

ويعتبر التهديد الذي يتعرض له بقاء الحضارة البشرية ذاتها نتيجة الحرب النووية أكبر الاخطار التي تواجه العالم اليوم ، فسباق التسلح النووي بدلا من توقيفه ، يستمر تصاعده الى مرحلة غير مقبولة اطلاقاً . وكلما انفقنا المزيد من الأموال على التسلح ، زاد خروج الشعوب عن دروب العقل وسارت بلا هوادة نحو التدمير الذاتي ، حيث ينفق المزيد والمزيد ويجنى القليل والقليل .

وفي مواجهة احتمال ازدياد التصاعد ، فان مؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة ، الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس الماضي ، قد طالب بألوية العمل على تجميد انتاج الأسلحة النووية ونشرها ، وبالاسراع بوضع معاهدة شاملة لوقف التجارب ومعاهدة لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية ، وكذلك باتخاذ اجراء لضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فقط . وقد أكد رؤساء دول

أو حكومات البلدان غير المنحازة على ضرورة انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، طبقا للترتيبات التي يتم التوصل اليها بحرية بين البلدان الواقعة في المناطق المعنية . واندونيسيا من جانبها تؤكد دوما على صلاحية وصحة النهج الاقليمي للأمن ونزع السلاح . وتؤيد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا انشاء منطقة للسلم والحرية والحياد تتضمن شرطا بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا . لقد أقامت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في هذا الجزء من العالم ، صرحا للتعاون والتقدم بين البلدان التي يشملها الاقليم ، وقد اثبتت ذلك الصرح حتى الآن ، ليس فقط جدواه بل الأهم من ذلك قدرته على الاستمرار . ان انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا كعنصر متكامل من منطقة للسلم والحرية والحياد ، قد يكون مساهمة منطقية هادفة للأمن والسلم في المنطقة .

وفي مناخ من تزايد انعدام الثقة وتصاعد التوترات بين الدول العظمى ، فان الصراعات المزمنة قد اصبح من العسير حلها . وللأسف ، فان حادث اسقاط الطائرة المدنية لكوريا الجنوبية في أول ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، قد ادى الى تفاقم حدة التوتر والشك المتبادل . وترحب اندونيسيا بالقرار الأخير الذي اتخذته منظمة الطيران المدني الدولية في هذا الشأن وهي محفل مختص للقيام ببحث دقيق وضمان عدم حدوث مثل هذه الكارثة في المستقبل .

ان السلم والتناسق الاقليمي في جنوب شرقي آسيا مازالا بعيدين عن التحقق نتيجة عدم حل مشكلة كمبوتشيا . وجوهر هذه المشكلة هو كيفية ضمان اعادة الاستقلال الوطني والسيادة الى الشعب الكمبوتشي ، وكيفية ضمان استمراره كأمة . ولا يمكن ايجاد حل دائم وعادل لهذه المشكلة مادامت القوات الأجنبية في هذا البلد ، ومادام الشعب الكمبوتشي محروما من حق تقرير المصير ، ومن اختيار النظام السياسي والاقتصادي دون تدخلات خارجية .

وبشجعنا ملاحظة ان الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية بقيادة نوردم سيهانوك قد حظيت بتأييد واسع داخل كمبوتشيا وخارجها .

وتكرر حكومي اعتقادها الراسخ بأنه من صالح جميع الأطراف المعنية اتباع طريق المفاوضات بدلا من المواجهة ، للوصول الى حل سياسي شامل . كما اننا مقتنعون بأن العناصر الواردة في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا تعتبر افضل اطار لمثل هذا الحل ، فهي تقدم اتجاها عادلا لضمان عودة كمبوتشيا بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة . كما ان هذا الاعلان يضع في اعتباره المصالح المشروعة وقضايا الامن لجميع البلدان في جنوب شرقي اسيا ، بما في ذلك فييت نام .

وأود ان أؤكد بان اندونيسيا والبلدان الاخرى الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي اسيا ، تأمل بالتوصل الى حل يمكن تنفيذه ، نظرا للرغبة المتوافرة من قبل جميع البلدان في المنطقة في تحقيق السلام والاستقرار والتعاون المتبادل في جنوب شرقي اسيا . ولكن يجب ان يستند هذا الحل الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا واقامة حكومة كمبوتشية ، عن طريق الانتخابات التي يشارك فيها جميع افراد الشعب الكمبوتشي والتي تتم تحت الاشراف الدولي ، وعندئذ فقط ، سوف تعمل الجماعات السياسية المختلفة في كمبوتشيا على تحقيق هدف المصالحة الوطنية .

وثمة قضية أخرى تتطلب التوصل الى حل سياسي عاجل وملح يركز على انسحاب القوات الأجنبية ، وتلك القضية هي الحالة في افغانستان . فبالإضافة الى تهديد السلم والأمن في جنوب غرب آسيا ، آثار هذا الصراع قلعا عالميا واسع النطاق . ولهذا القلق ما يبرره وذلك لتأثير هذا الصراع على عدد من المسائل العالمية . ولا بد من ان يستعيد هذا البلد سيادته ووحدة أراضيه واستقلاله وعدم انحيازه ، ولا بد من السماح للاجئين الافغان بالعودة الى ديارهم في امان وكرامة . ويطيب لي أن اغتنم هذه الفرصة لاثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لاجاد حل تفاوضي وتشجعنا بهوادر التقدم الذي احرزه معمله الخاص حتى الان .

ان السعي لاجاد سلم عادل في الشرق الأوسط يركز على المسائل التي لاتزال لب النزاع المطول في تلك المنطقة ، والتي هي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة دولته ذات السيادة ووقف عدوان اسرائيل واحتلالها غير الشرعي لجميع الأراضي العربية بما فيها القدس . لقد تمخضت التطورات في هذه البقعة المضطربة عن نمط ثابت من تواتر الأزمات العنيفة التي تفجرها سياسات اسرائيل القائمة على العدوان والتوسع ، وسخريتها الصارخة من جميع قرارات الأمم المتحدة . فابتداءً من اعلانها القدس عاصمة لها حتى ضمها للجولان ، وانشاء المزيد من المستوطنات غير الشرعية في الأراضي العربية المحتلة ، والاضطهاد المستمر وانتهاكها لحقوق الانسان للشعب العربي في هذه الأراضي ، كانت سياسات اسرائيل وماتزال السبب الرئيسي للتوتر والتفاقم الذي يحول دون احراز تقدم فعلي نحو الحل . ومن دواعي السخرية ، لم تحقق هذه السياسات السلام ولا مزيدا من الأمن لاسرائيل ، وقد أهدت اندونيسيا دائما كل المبادرات العربية بما في ذلك مقترحات قمة فاس لانها توفر أساسا سليما لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة . ولاتزال اندونيسيا تؤيد بقوة منظمة التحرير الفلسطينية - الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي ، كان لقاء تاريخيا للمجتمع الدولي يؤكد مدى الالحاحية والقلق اللذين

نبيدهما جميعا ازاء ضمان حقوق الشعب الفلسطيني . ان مقررات هذا المؤتمر ، حسبما يرى وفد بلادى ، تتضمن العناصر الرئيسية للتوصل الى حل سلمي لمشكلة فلسطين . والأهم من ذلك ، طالب هذا المؤتمر مجلس الأمن باعتماد تدابير فعالة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وضمن حق كل دولة في الوجود داخل حدود ارضه معترف بها دوليا . وفي هذا الصدد ، طلب الى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة الى عقد مؤتمر للسلام يحضره كل الاطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والدول الكبرى والدول الاخرى المعنية على قدم المساواة . وتمثل مهمتنا في العمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق عملية المفاوضات التي تؤدى الى تسوية شاملة . ان الغزو الاسرائيلي الواسع النطاق للبنان في العام الماضي قد هز العالم وبرز أن الحبل متروك لاسرائيل على غاربه لفرض مخططاتها على المنطقة ، تجاهلة بذلك الادانة الدولية تجاهلا كاملا . وبعد عام من هذا الغزو ، واصلت القوات الاسرائيلية احتلال اجزاء كبيرة من لبنان وازداد تفاقم الموقف باشتراك دول من خارج المنطقة . ويرى وفد بلادى ان مفتاح الحفاظ على وحدة اراضي لبنان واستقلاله هو ضمان اتمام الانسحاب الكامل والفورى للقوات الاسرائيلية والالتزام التام لجميع الدول الاجنبية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان . وهذا من شأنه ان يبسر كثيرا الجهود المبذولة لتشجيع جميع الطوائف اللبنانية المتناحرة على اجراء المفاوضات التي تؤدى الى تحقيق مصالح وطنية . وعليه ، فاننا نرحب بوقف اطلاق النار كخطوة ايجابية في هذا الاتجاه .

ان محنة ناميبيا لاتزال تمثل اهانة لمعنى العدالة بالنسبة لنا ، وعبئا ثقيلا ينوء به ضمير المجتمع الدولي . فالى متى سنظل نشهد معاناة وآلام الملايين الذين يناضلون من أجل كرامة الانسان والعدالة الاجتماعية ؟ بل الى متى سنلجوز بالصمت ، عاما بعد عام ، ازاء المحاولات الوحشية التي تقوم بها بريتوريا لادامة سياستها القائمتين على الاحتلال الاستعماري في ناميبيا والفصل العنصرى في جنوب افريقيا ؟

وعلى الرغم من الجهود الدولية المتضافرة التي بذلت في الآونة الأخيرة فـي المؤتمر الدولي لعنصرة كفاح شعب ناميبيا من أجل الحصول على الاستقلال الذي عقد في باريس في نيسان / ابريل الماضي ، فان الآفاق لاقامة ناميبيا الحرة المستقلة لا تبدو اليوم أفضل مما كانت عليه في الربيع الماضي . والأهم من ذلك ، فقد أوضح تقرير الأمين العام (S/15943) لدى زيارته الأخيرة للمنطقة ، استمرار حالة الركود بسبب تصميم بريتوريا على ربط تحقيق أى تقدم نحو استقلال ناميبيا بأمر خارجي كوجود القوات الكوبية في انغولا . كما ان النظام العنصرى يمعن في بذل الجهود لادامة احتلاله غير الشرعي لناميبيا عن طريق سياسة منظمة تقوم على التفتت الاجتماعي والسياسي وفرض أنظمة عميلة . وكما أوضح الأمين العام الى ان يتم تحديد موعد لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ووقف اطلاق النار ، لا يمكن اقامة الدليل على صحة الدعوى بتحقيق تقدم . وفي ظل هذه الخلفية ، فانه من السذاجة أن تخالجا الآمال بأن العنصرين في جنوب افريقيا سوف يتخلون عن سياساتهم ويلتزمون بالأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن دون فرض عقوبات الزامية عليهم .

وسوف تواصل اندونيسيا تاييدها المخلص للنضال البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الحقيقي الوحيد .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، تنتهج سياسة الفصل العنصرى البغيضة بلا هوادة وازاء القمع المتزايد الذى يقوم به النظام ، قام شعب ناميبيا بتكثيف مقاومته . وقد دأب على هذا اجتماع الاحتجاج في الشهر الماضي في مدينة كيب تاون ، وكان هذا الاجتماع أكبر اجتماع من نوعه يعقد في جنوب افريقيا فيما يربو على عقدين .

وواضح ان سياسات جنوب افريقيا القائمة على القهر في الداخل والعدوان في الخارج ، قد وصلت الى حجم يعرض السلم والأمن الدوليين لخطب وشيك . لقد تحملت دول العواجبة وطأة تكرار العدوان المسلح الذى تشنه جنوب افريقيا ومحاولاتها التي تقوم بها لاثارة القلاقل العسكرية والسياسية والاقتصادية ، ويتعين على مجلس الأمن

ان يتناول هذه الاخطار المستمرة بحزم لأن لديه سلطة ومسؤولية حمل جنوب افريقيا على الامتثال لقراراته بمقتضى الميثاق .

وفي الغالب الأعم يؤدي وقف الأعمال العدائية المسلحة الى تراخي الجهود لتحقيق تسوية سلمية لصراع ما كما هو الحال بالنسبة للصراع على ماليناس . ويتعين بذل جهود جديدة لاستئناف المفاوضات لأن المعاملة لن تفضي الا الى اطالة النزاع بل استئناف الاعمال العدائية المسلحة .

وفي نفس المنطقة من العالم مازلنا ننظر بعين القلق الى التوترات والصراعات التي تحيق بمنطقة امريكا الوسطى والكاريبى . ان العوامل التي زجت بهذه المنطقة في اضطراب مستمر تضرب بجذورها في المشكلات الداخلية المتعلقة دون حل التي احبطت من قبل التحرك نحو تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتطور نحو الاستقلال الحقيقي . ان السبيل الى حل هذه المشكلات تعترضه الضغوط الخفية والمكشوفة التي تمارس من الخارج . ان أرشد النهج قد انبثق من دول المنطقة نفسها التي لها في نهاية الأمر المصلحة في اعادة الاستقرار الى ربوع المنطقة .

وفي هذا السياق ، تؤيد حكوتي مبادرة مجموعة كونتادورا . ان تفهم هذه المجموعة للظروف التاريخية الفريدة لهذه المنطقة ونهجها الاقليمي الشامل ، يستحقان الدراسة الجادة . وبالإضافة الى ذلك يأمل وفد بلادي ان تضطلع المنظمات الاقليمية الموجودة في المنطقة بدور اكبر في بناء بنية اساسية ، تتوفر لها مقدمات الاستمرار للتعاون الاقتصادي والالتحام السياسي والاستقرار الشامل .

ما لاشك فيه أن منطقة القطب الجنوبي ذات أهمية عميقة وبيئية ومناخية كبيرة بالنسبة للعالم ، بالإضافة إلى أنها تنطوي على إمكانات اقتصادية هائلة . وهكذا ، تزايد - في السنوات الأخيرة - الاهتمام الدولي الموجه إلى هذه القارة السادسة التي تشكل - من أوجه عديدة - الحدود الطبيعية الأخيرة على وجه الأرض . لكن للأسف لم يواكب الإعلام عن هذه المنطقة هذا الاهتمام المتزايد . وعليه ، فإن هناك حاجة فعلية للمشاركة العالمية في هذا الإعلام وللتعاون الدولي الأوسع نطاقاً لضمان أن تعود جميع الأنشطة في هذه القارة في المستقبل بالخير على البشرية جمعاء .

إننا على بينة من أن أطراف معاهدة ١٩٥٩ تشجع التعاون العلمي والبحث البيئي ، وتنجح في الحيلولة دون ظهور مطالب ودعاوى اقليمية ، ودون اضافة الطابع العسكري على هذه المنطقة . إلا أن كل هذه الأنشطة المحمودة لا تنتقص من حقيقة أن المعلومات عن أعمال المعاهدة ووسائل تنفيذها لا تزال حتى الآن حكراً على فئة قليلة . ومن ثم تعد مبادرة ماليزيا وأنتيغوا وبربودا ، التي تطلب من الأمم المتحدة أن تقوم بدراسة شاملة للاقليم مبادرة تستحق الثناء ويؤيدها وفد بلادي تمام التأييد كما أنها تسير في نفس الخط للمقرر الذي اتخذته اجتماع القمة السابع لدول عدم الانحياز . إن اندونيسيا لا تشاطر الموقعين على المعاهدة خشيتهم من أن تقوض هذه الدراسة بطريقة أو بأخرى ما تم تحقيقه بالفعل . وفي الواقع ، سوف نسهر على أن تسهم هذه الدراسة في زيادة اهتمام واشتراك المجتمع الدولي بتطوير امکانات الكامنة في انتاركتيكا ، دون الاخلال بالنظام القانوني القائم بالفعل .

عند استعراض الموقف الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكننا أن نخفي قلقنا إزاء الاضطراب المستمر الذي لا يزال يحيق بهما . إن الأزمة الاقتصادية التي اكتست أبعاداً شاملة منذ أمد طويل ، إنما تهدد استقرار جميع البلدان وتعرقل نموها . ونتيجة لذلك ، فإن المرونة الاقتصادية وهامش الأمان اللذين كانا متاحين من قبل للعديد من البلدان النامية قد تقلصا بصورة كبيرة . كما أن اقتصاداتها الضعيفة

التي تركت عرضة للهجمات المحمومة المتمثلة في الأزمات التي تحاك من الخارج قد تضررت تضررا كبيرا .

ان هذه الحقائق المريرة التي يشهدها المسرح الاقتصادي العالمي اليوم ، مصحوبة بعوامل دورية ، تدل ، في الواقع على النقائص الأساسية جدا التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي . ففي العقد الماضي ، منذ الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، اتخذ العديد من المبادرات ، وعقدت مؤتمرات واجتماعات متعددة ، حاولت عثا معالجة هذه الاختلالات الهيكلية . واخفاق هذه الجهود في يد اضعفاء الطابع الديمقراطي على النظام الاقتصادي الدولي لا يلغي جدواها أو يقلل التزامنا بتحقيق نجاحها . واندونيسيا ، من جانبها تكرر التزامها القوي باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولا يمكن أن نوضي بأقل من ذلك . فنحن نريد تحقيق مشاركة منصفة في عطيات صنع القرار البنائة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي .

ما هي اذن استجابتنا لهذه الأزمات المتعددة ؟ لقد استجابت بعض البلدان المصنعة بالشروع في اتباع سياسات للانتعاش بضرب بجذورها فيما يسمى بنظرية القطر الضئيل في الاقتصاد . وتنحو هذه السياسات الى تخويل تنمية البلدان النامية التي مجرد نتيجة ثانوية للانتعاش الاقتصادي للشمال . لكن هل يمكن لسياسات الانتعاش هذه القائمة على هذا الاحتكار أن تستمر في مواجهة التكافل الاقتصادي العالمي ؛ ومن ناحية أخرى ، هل يمكن ضمان التنمية الدائمة للبلدان النامية دون تحقيق انتعاش اقتصادي عالمي ؟ ان هذه الأسئلة الأساسية انما تفرض تحديا على الحكمة الجماعية للمجتمع الدولي الرشيد .

هناء على ذلك ، تؤيد اندونيسيا تماما جهود بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ ، التي اوضحت في نيودلهي وبوينس ايرس ، في أوائل هذا العام ، والتي رمت الى تناول هذه المشكلات بصورة محددة . ان التدابير الفورية لحفز الانتعاش الاقتصادي العالمي والتنمية السريعة للبلدان النامية لمطلوبة بصورة ملحة . ومن أبرز هذه التدابير

المقترح الذي يرمي الى عقد مؤتمر دولي بشأن المال والتمويل من أجل التنمية والذي تنضم اليه اندونيسيا انضماما تاما .

وفي الوقت ذاته ، لا بد من اتخاذ تدابير حاسمة للبدء بصورة فعالة فـي المفاوضات الشاملة . وقد تطرق الأمر في نيودلهي الى وضع نهج للمرحلتين ، يتم فـي المرحلة الأولى للمفاوضات تناول القضايا التي تتعلق بالصياغة والتخصيص والتي تـتم التوصل الى اتفاق بشأنها . أما في المرحلة الثانية ، فتتم مناقشة القضايا التي تؤثر على هيكل النظام الاقتصادي الدولي . ويتطلب هذا النهج المرن استجابة بناءة مماثلة من البلدان النامية . لذا ، فنحن نناشد بروح الصلحة والتبادل المتكافئين ، شركائنا مناشدة قوية أن يبدأوا المفاوضات العالمية الشاملة دون ابطاء .

لقد كانت نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية مخيبة للاسأل بدرجة عميقة . ان أن فرصة ذهبية قد ضاعت حقا ، فالبلدان المتقدمة النمو المشتركة في المؤتمر بدلا من أن تستجيب استجابة مناسبة لخطورة الوضع الاقتصادي العالمي ، اخفقت في أن تظهر مرونة مماثلة لتلك التي أظهرتها البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فان اخفاق مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية في احراز أي تقدم هام ، يمكن أن يشكل سابقة ضارة ينتج عنها تقلص التعاون المتعدد الأطراف . وهذا لا يعني اننا نقلل تماما من أهمية نتائج المؤتمر . فنحن نستطيع أن نتفق مع تقييم الأمين العام الذي قال ان مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية قد أتاح بعض العناصر الايجابية التي من شأنها أن تشكل أساسا لمزيد من الحوار والمفاوضات .

ان الاعتماد الجماعي للبلدان النامية على الذات ، كما تم التعبير عنه من خلال التعاون الاقتصادي التقني بين البلدان النامية ، عطية دينامية . ولا ينبغي أن تثبت هذه العطية أهميتها لانعاش تنمية اقتصادات هذه البلدان فحسب ، وانما ينبغي أيضا أن تسهم اسهاما كبيرا في استمرار الانعاش العالمي . ان التعاون بين الجنوب والجنوب منذ بدايته في بانكوك عام ١٩٥٥ - كما اتضح في الجزائر ، وكراكاس ، ووينس ايرس -

قد أحرز تقدماً محموداً وأصبح التعاون التقني بين البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من سياسة اندونيسيا الخارجية ، فقد قدمنا - في حدود قدراتنا المحدودة - برامج للتعاون التقني لشتى البلدان داخل اقليمنا وخارجه على حد سواء ، وسوف نستمر في ذلك .

ان الثمانينات قد تسببت لنا حتى الآن في زيادة مؤسفة في التوترات السياسية وحدة النزاع والاخضرار الاقصادي على نطاق عالمي واقليمي . وقد صاحب هذا التردى تفاقم مشابه في الشك المتبادل والانقسامات والاستقطاب فيما بين الأمم ، واستمرار عجز المجتمع الدولي عن تطوير المفاهيم والسياسات والمؤسسات الضرورية القادرة على مواجهة الحقائق الجديدة لعصرنا الا أن الاتجاه القوى نحو التكافل المتزايد للأمم ونحو حل المشاكل ، قد دعم أيضاً الإدراك المتزايد للمصير المشترك ، ولمستقبل تتقاسمه البشرية جمعاء في مجتمعنا ذى العالم الواحد .

ان الأزمة والمحنة الصعبة تفرضان تهديداً باستمرار ، الا انهما أيضاً تتيحان الفرصة لاجراء تغيير جذري . فبالرغم من أنه قد يكون من المغري أن ندعن للاستسلام أو التشاؤم فان هناك ضرورة ملحة لمواجهة التحدى ووقف وعكس الانحدار نحو هوة الفوضى الجامحة وانهيار النظام الدولي الحالي وينبغي أن نتوقف عن التشدد بالكلمات عن التكافل لأن هذا قد أضحى الآن غير مناسب ومن ثم فهو جائر على كل حال . وبدلاً من ذلك ينبغي أن ننظم قدرتنا الجماعية وارادتنا السياسية لنبدأ حقاً في تناول آثار التكافل العالمي الحقيقي ، على أساس المنفعة المتبادلة والأمن المشترك . وتعتقد اندونيسيا انه ما من مكان ولا زمان نبدأ فيهما ذلك أفضل من هنا الآن ؛ كما أنها لا تزال مقتنعة بأن الأمم المتحدة أفضل أداة دولية مناسبة لتطوير هذه القدرة .

ان حضور عدد كبير من رؤساء الحكومات والدول هنا في نيويورك ، استجابة لهادرة رئيسة حركة عدم الانحياز ، صاحبة السعادة رئيسة الوزراء انديرا غاندى ، ليس الأداة لتأييدنا الذى لا يحيد للأمم المتحدة . كما أن الاجتماعات غير الرسمية التى عقدت بين قادة العالم هؤلاء ، بروح من الاخلاص وحسن النية ، قد أتاحت نقطة

محورية فريدة ، يمكن - على الأقل - الانطلاق منها نحو البدء في انتهاج نهج عالمي متضافر لتناول مشكلة السلم والتعايش السلمي ونزع السلاح والتنمية .
وإذا كان الأمر كذلك ، يمكن أن يصبح عام ١٩٨٣ - كما قال الأمين العام - عام اعادة للتقييم ونقطة للانطلاق .

السيد شيت هيلينغ (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، يسعد وفد بورما ، الذى أشرف بتمثيله ، أن يوجه أحر التهانى الى السيد أيويكا بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ان عطه السياسى المتميز ومعرفته وخبرته الواسعتين بالشؤون الدولية تمثل ضامنا لنا جميعا بأن تكون الجمعية الحالية بين أقدرا الأيدى . ونود أن نؤكد له تأييدنا وتعاوننا فى أداءه لمسؤولياته . ننتهز هذه الفرصة أيضا لكي نشيد برئيسنا السابق السيد ايمرى هولاي ، لقوة الهدف التى قاد بها مداوات الجمعية العامة خلال دورتها السابقة . يسعدنا أيضا أن نقدم تهانينا وتحياتنا الودية لوفد سان كريستوفر ونيفيس بمناسبة قبولها ضمن أسرة الأمم المتحدة ، وهذه خطوة أخرى نحو عالمية العضوية فى هذه المنظمة .

ان دورات الجمعية العامة دائما بالغة الأهمية والقيمة لجميع الوفود الحاضرة فى هذه التجمعات السنوية . انه موعد تقليدى لاستعراض وتقييم ما يحدث فى العالم وما يمكن أن نتوقع القيام به ازاءه وايلاء التفكير لمشاكل المستقبل . ان هذه المناسبات تمكننا من النظر الى مختلف ظروف وأحوال العالم والتعرف على مواقف بعضنا من البعض الآخر . ومن جانبنا ، فاننا نترك هذه الجمعية عادة بتقدير للأمر أفضل مما جئنا به اليها .

لقد عطلت هذه الجمعية فى السنوات العديدة الماضية فى ظل ظروف توتر دولى ملحوظ . وفى رأينا أن نمط الاحداث خلال الفترة التى انقضت منذ الدورة الأخيرة لم يظهر أى تقدم أو أية تغييرات كبرى فى الموقف الدولى العام ، سواء كان ذلك فى المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . فى عالم تسيطر عليه المصالح الاستراتيجية والسياسية للدول الكبرى ، لا تزال علاقات هذه الدول السيئة تؤثر تأثيرا سيئا على العلاقات الدولية ، وتؤثر أيضا على عمل هذه الجمعية . وما لم يجر احداث تغييرات نحو الأفضل فى هذه العلاقات ، فاننا نخشى ألا يؤدي الاتجاه الحالى الا الى الشلل

وما يترتب عليه من ترد في هيئة الأمم المتحدة . هذه هي المحنة التي تجد منظماتنا العالمية نفسها فيها ، وتشكل طبيعة المشاكل التي يتعين علينا أن نواجهها . من الواضح أن العلاقات بين الدول الكبرى لا تزال تسيطر على العقد الحالي بما يترتب على ذلك من آثار عميقة على السلم والأمن . ان انعدام الثقة والآراء المختلفة فيما بينها كانت حتى الآن العقبة الرئيسية أمام حسم القضايا الأساسية في عصرنا . وقد اظهرت التجربة أن درجة معينة من التفاهم فيما بين الدول الكبرى ضرورية قبل أن يكون في مقدورنا أن نأمل بتحقيق تقدم ملحوظ في عطية صنع السلام . ان طريق أية مفاوضات يمكن أن تعوقه اللامبالاة التي تديها هذه الدول ، أو يعززها الى حد كبير تأييدها . واذا كان للأمم المتحدة أن تقوم بحركة بناءة نحو عالم أكثر أمنا وسلمًا ، فان من الأساس أن تقوم الدول الكبرى بدورها في جعل التقدم ممكنًا . ان إعادة توجيه التفكير وصياغة مناهج ومفاهيم جديدة للعمل لن تكونا ممكنتين الا عند مستوى أقل من التوتر . وبالنظر الى المسؤولية الاستثنائية التي تتحملها الدول الكبرى فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن ، يتعين عليها أن تتقدم بمبادرات تضمن تخفيف حدة التوتر الدولي . وهذا يعني أيضا أن عداها الحالي ينبغي أن تحل محله درجة أكبر من التعايش تؤدي الى خفض الريبة والتشكك ، والى بناء الثقة المتبادلة ، وتسهم في نظام عالمي أكثر استقرارا يمكن الاعتماد عليه .

ان الاستقرار الذي نسعى الى تحقيقه يتطلب جهودا مستمرة لوضع العلاقات الدولية على أسس أسلم وليس على أساس توازن للقوى المادية . ونحن نؤمن بأن الأسس الدائمة للسلم العالمي على أساس التعايش السلمي هي أفضل ما يستجيب لأممال وطموحات البشرية ، ويحظى بتأييد الغالبية العظمى من الأمم . اننا نأتي من قارات مختلفة ولدينا خلفيات تاريخية وثقافية واجتماعية متنوعة ، وظروف سياسية واقتصادية مختلفة ، ولكنها سليمة ووجيهة في حد ذاتها . فضلا عن ذلك ، فان طبيعة البشرية متنوعة للغاية بحيث لا يمكن أن تسمح بفرض نظام عالمي واحد وشامل . فلا يمكن لأية

دولة وحدها ، أو لمجموعة من الدول أن تتوقع أن تصوغ مصير العالم على نحو ما تريد والواقع أن مثل هذه المحاولة لن تؤدي الا الى عدم الاتساق بدلا من أن تعززه ، وسوف تعهد البلدان بعضها عن بعض بدلا من أن تقرها .

وفي ظل هذه الظروف ، يطىء المنطق والعقل ألا يكون هناك بديل لزيادة التعايش السلمي والتعاون بين الدول ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، وصرف النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ولنعترف بأن ذلك قائم في ميثاق الأمم المتحدة .

ان عامل تنافس الدول الكبرى مصدر من مصادر الصراع والتوتر في العالم . والحقيقة أننا نعيش في عصر من التغييرات الثورية الأساسية في طبيعتها . وقد خلقت هذه التغييرات اندفاعات ومشاكل لم يسبق لها مثيل في أبعادها وطابعها . وفي ظل هذا الموقف ، أصبح الصراع بين القوى الوليدة الجديدة التي تتقدم الى الأمام والقوى القديمة التي تسيطر بالفعل مصدر توتر أكثر عمقا . وفي هذا السياق المتغير ، يتراوح عمق الأزمة المعاصرة ما بين قضايا نزع السلاح والعطيات الاقتصادية الدولية ويوضح ذلك أيضا في مشاكل الشرق الأوسط والجنوب افريقي والحالة في أفغانستان وكجوتشيا وأمريكا الوسطى .

أما وقد تحدثت عن الطبيعة العامة للقضايا العالمية ، أود الآن أن أعقب بإيجاز طيها من حيث صلتها ببحثنا المشترك عن استجابة فعالة وقادرة على البقاء . ان المفاوضات الخاصة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة تواجه حاليا تناقضات وصعابا كثيرة . ولا يزال المجتمع الدولي ينوء بعبء المشكلة المزمنة الخاصة بسباق التسلح ، التي يواصل وقعها - الذي لم ينخفض - زيادة حدة التوترات ويمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . واليوم فان مفاوضات نزع السلاح في حالة ركود وتهددو غير مشيرة للأمل بعد أن توقفت وحلت محلها لغة الحرب . وحتى الآن ، لم يحدث تخفيض للتسلح ولم يتحقق نزع السلاح . وتفترض السياسات المتنافستان للدولتين العظميين أنه

لسن يحقق مزيدا من الحماية سوى مزيد من الأسلحة . وان المفاوضات والاتفاقات بشأن تحديد الأسلحة لم تفعل سوى القليل حتى الآن للحد من استحداث الأسلحة أو كمياتها كما لم ينقص احتمال الحرب النووية على نحو كبير .

وفي موقف نجد فيه أن الامكانية التدميرية الهائلة الكامنة في الأسلحة النووية تهدد بقاء الانسانية ذاته ، فان المخاوف من مخاطر الحرب النووية أصبحت أكثر وضوحا من قبل . ان منع نشوب الحرب النووية قد برز باعتباره القضية الملحة اليوم . ان الأسلحة والتكنولوجيا لم تعد سوى أدوات للحرب والعوامل التي تؤثر على احتمال نشوب الحرب أصبحت سياسية في طبيعتها بشكل أكبر . والقضاء على امكانية نشوب الحرب النووية يعني تخفيض التوترات القائمة الحادة بشكل خطير . ان للدولتين العظيمتين موقفا خاصا فيما يتعلق بهذه المسألة ، لأن القرار في النهاية بالنسبة للسلم والحرب يقع عليهما . وفي ظل الموقف الراهن ، لا يمكن أن تكون هناك حرب كبرى بغير اشتراكهما ، وبالمثل لا يمكن أن يكون هناك سلم حقيقي الا اذا ارادت الدولتان العظيمتان ذلك . وهكذا ، فانهما تشتركان معا في تحمل عبء ثقيل من المسؤولية ، ليس فقط بالنسبة لشعبيهما ولكن بالنسبة للانسانية ككل .

ان اهتمام الرأي العام العالمي وتوقعاته تتركز على المحادثات الجارية حاليا بين الدولتين العظيمتين فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة النووية المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية . وان عدم احراز تقدم حتى الآن يثير القلق ، كما أنه ينظر الى احراز نتيجة ناجحة للمفاوضات الثنائية - الى حد كبير - باعتباره بداية للتقدم في مجالات نزع السلاح الأخرى . وينبغي استكشاف كل حل مقترح . ان التوصل الى حل يضمن جعل أوروبا منطقة آمنة فرصة قد لا تعود مرة أخرى وقد لا تبقى لفترة طويلة . ويحدونا الأمل في التوصل الى صيغة مقبولة للطرفين تتيح احراز نتيجة يمكن للعالم أن يتعايش معها وليست فقط لصالح منطقة معينة على حساب منطقة أخرى .

لا يمكن أن نتجاهل تدخل عامل الوقت في مفاوضات تحديد الأسلحة . اننا نقف في منعطف نجد فيه أن عجز مفاوضات تحديد الأسلحة عن مواكبة الاستحداث التكنولوجي قد يصل الى نقطة يصبح من المستحيل فيها من الناحية المعطية وقف سباق التسلح المتصاعد . ان المفاوضات الدبلوماسية المطولة البطيئة ، والسرعة في التقدم التكنولوجي ، تعني أن تحديد الأسلحة سيكون أكثر صعوبة في السنوات المقبلة ما لم يتم اتخاذ مبادرات جريئة لوقف وعكس الاتجاهات الحالية . وفي الوقت نفسه ، بينما تقف مفاوضات تحديد الأسلحة أمام طريق سدود ، فان تقدم التكنولوجيا يهدد بأن يقلب التوازن النووي .

لم يشغل الجمعية العامة نزاع اقليمي مثلما فعلت الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين . ان منطقة الشرق الأوسط لا تزال في حالة لا يلوح في أفقها حل مرغى بشأن قضية فلسطين التي تعتبر السبب الأساسي للأزمة الحالية . ورغم الجهود التي تبذلها العديد من البلدان وكذلك الأمم المتحدة ، فانه لا يزال من غير الممكن ايجاد حل للمشاكل الكثيرة التي تصيب الشرق الأوسط والمواضيع الفلسطينية مثل مسألة القدس ومرتفعات الجولان والمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . وقد أصبحت الأمور أكثر تعقيدا نتيجة للاختلافات والنزاعات القائمة داخل الحركة الفلسطينية بشأن أساليب التوصل الى الحل . ان ذلك قد أدى الى حدوث نكسة للجهود الأخيرة الخاصة بمعطية السلم .

ومن الواضح أيضا أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط قادر على البقاء لا بد أن يكون ذا طبيعة شاملة . وبالمثل ، فان التسوية الشاملة في الشرق الأوسط لا يمكن أن تتحقق بغير احراز تقدم حقيقي في طريق ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية .

ان موقف وفد بورما فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط وفلسطين موقف واضح للغاية . فنحن نعترف بحقيقة أنه مهما كانت الظروف التي أدت الى ولادة اسرائيل ، فانها قد أتت لتبقى في الشرق الأوسط . ونحن بالتالي نعترف بحق اسرائيل في الوجود

ولكننا مع ذلك نرى أن حق الوجود لا يعطي اسرائيل أو أية دولة أخرى حق الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو عن طريق اللجوء إلى أعمال مفردة تضر بنتيجة أيّة تسوية نهائية شاملة . وإذا ما نظرنا إلى الاحتمالات في المستقبل ، فإننا نشعر أنه ما لم تتخذ خطوات لوقف العطفية الراهنة في المستوطنات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة فقد يصبح من المستحيل التوصل إلى فرص لتحقيق السلم عن طريق التفاوض . ومن المطالب المسبقة الأساسية الأخرى لتحويل الموقف انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وهي خطوة نعتقد أنها ستسهم في التوصل إلى حل عادل ودائم . وفي رأينا أن أيّة مفاوضات ترمي إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط يترتب عليها بالضرورة حساسية أكبر لدى كل طرف من أطراف النزاع إذاً شواغل الطرف الآخر . والأمر الذي نحن بحاجة إليه الآن هو الاعتراف المتبادل بحق كل طرف في البقاء . ان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانشاء وطن قومي لا بد من الاعتراف بها جنباً إلى جنب مع الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء وحاجتها إلى الأمن . وان الاخفاق في التوصل إلى تسوية بين الطرفين سوف يجعل السلام في الشرق الأوسط مستحيلاً . وما يؤسفنا أن العداوة العنيدة الحالية بين الطرفين لا تبحث على الأمل في احراز تقدم كبير في طريق ايجاد حل للحالة في الشرق الأوسط .

ان وجود قوات أجنبية بغير تفويض في لبنان لا يزال يثير القلاقل في النظام الداخلي هناك . وقد فشلت الجهود المبذولة حتى الآن في سحب هذه القوات . فضلاً عن ذلك ، فإن مشكلة النزاع الطائفي العسيرة لا تزال تواجه هذا البلد . ان مشاكل لبنان تنجم من القضايا التي لم تحل في الشرق الأوسط وفلسطين . ورغم هذه الحقيقة لا بد أن يظل الشاغل الأساسي ضمان انسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد وتحقيق سيادة لبنان التامة ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي في اطار حدوده الدولية المعترف بها وفقاً لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن .

ان سجل التطورات الجارية في الجنوب الافريقي لا يثير التفاؤل . فليس هناك

أى تغيير حقيقي في نمط العلاقات السائد بين جنوب افريقيا ودول خط المواجهة الافريقية المحيطة بها . ولا يزال التصعيد العسكري والتدخل قائمين ومكثفين ضد هذه الدول فضلا عن ذلك ليس هناك تغيير في سياسات وممارسات جنوب افريقيا الخاصة بالتمييز العنصرى والفصل العنصرى . والواقع أن نظام الفصل العنصرى قد تم توسيع نطاقه الى أراضي ناميبيا التي ثبت أن نيل استقلالها سيستغرق وقتا أطول مما كنا نتوقع .

لقد انقضت خمس سنوات على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بوصفه أساسا للتسوية المعترف بها دوليا والخاصة باستقلال ناميبيا . ولكن شعب هذا الاقليم لا يزال حتى اليوم ضحية السيطرة الاستعمارية العنيدة . ان الآمال التي أثارتها خطة الأمم المتحدة لتنفيذ حق ناميبيا في تقرير المصير بطريقة سلمية قد خبت نتيجة الرفض المستمر المتشدد من جانب جنوب افريقيا للامثال لما سبق أن قبلته أصلا . ان مقاومتها لقوى التغيير لم تزد تقاوم الحالة في ناميبيا فحسب بل انها أيضا تشكل تهديدا خطيرا على الاستقرار الاقليمي وعلى السلم والأمن الدوليين .

ان جهود فريق الاتصال الذي يمثل أقوى بلدان العالم قد فشلت في التأثير على جنوب افريقيا ، ولم يعد هناك اليوم أى احتمال للتوصل الى حل لمشكلة ناميبيا . وهناك خطة تعويقية أخرى تثير القلق ، ألا وهي اقحام عناصر غريبة تفضي الى تشويه حقيقة المسألة الناميبية . ان وفد بوروما لا يمكن أن يؤيد بنية حسنة حوافز لا تتفق مع نص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نرى أن اقامة أى تواز أو ربط بين استقلال ناميبيا ومواضيع أخرى غريبة لا علاقة لها به سوف تثير الشكوك في موقف الذين يدعون الى تبني هذا المفهوم .

ان خبرتنا فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان وكمبوتشيا تكشف صعوبة وضروية أبعاد الصراعات الاقليمية عن العلاقات بين الدول الكبرى . ان آثار الحالتين بدأت تظهر بالفعل في السياسات الخاصة بكلتا المنطقتين . وهي توضح أيضا الاخطار الأساسية الكامنة في التدخل المنفرد في شؤون أى بلد على يد دولة خارجية . ان التدخل

في الحالتين مليء بالصعاب بالنسبة للدولة المتدخلة وكذلك بالنسبة للبلد الذي وقع ضحية هذا التدخل . وفي كل حالة تثير المشاكل مسألة ما اذا كان التدخل قد خدم بالفعل المصلحة الوطنية للدولة القائمة بالتدخل وبينما قد يتم في المدى القصير تحقيق أهداف معينة ، فانه لا بد من دفع ثمن سياسي في شكل معارضة الرأي العام العالمي .

في ضوء آرائنا التي أعربنا عنها بالنسبة لأفغانستان وكمبوتشيا ، فاننا نعتبر أن انسحاب القوات الأجنبية من البلدين أساسى بغية التوصل الى حل سياسي . وهذا أمر أساسى أيضا من أجل تحسين العلاقات في المنطقة . ان هذه المسألة نعتبرها مسألة مبدئية ، لأن أى خروج على المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية ، كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، لا يمكن السكوت عنه لأنه يخلق سابقة خطيرة ذات آثار واسعة النطاق . ونحن نقول ذلك لأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة تنطبق على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولن تبقى الا اذا التزمت بها الدول الأعضاء بأمانة .

ان المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان قد أدت الى بعض التحرك في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للتوصل الى حل سياسي شامل . واننا نرحب بهذه الجهود البناءة ونأمل أن يتم تحقيق انطلاقه لتمكين شعب أفغانستان من أن يحدد مصيره الخاص به بعيدا عن أى تدخل خارجى وأن يصبح بمقدور اللاجئين العودة الى ديارهم .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، فان حالة الركود لا تزال مستمرة رغم الكثير من التحركات الدبلوماسية في المنطقة وخارجها . ان وفد بورما يعتبر أن التوصل الى حل سياسي في كمبوتشيا لا بد أن يحققه بالضرورة شعب كمبوتشيا نفسه دون تدخل خارجى . واننا نأمل أن الظروف الداخلية والخارجية ستؤدى في الوقت المناسب الى ما يسمح بالتوصل الى مصالحة وطنية سليمة والى حل سياسي يستجيب لحاجات شعب كمبوتشيا في البقاء وفي أن يعيش في ظل السلم .

وبالنسبة للاقتصاد العالمي ، لا يمكن أن ننكر أنه لا يزال يعرّب بأطول وأخطر أزمة واجهها حتى الآن . ولا يمكن لأي بلد ، بصرف النظر عن مستوى تنميته الاقتصادية وحجمه ونظامه الاجتماعي والاقتصادي ، أن يكون قد سلم من انتشار هذه الأزمة ، مع أن العبء الأساسي لآثارها العكسية قد تحمته البلدان النامية . وقد فرض ذلك توترا حادا على التجارة الدولية وعلى النظم النقدية والمالية ، وأثار التخوف من نشوب الحرب التجارية وحدوث الانهيار المالي . وان التباطؤ الناجم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يخلق أيضا أزمة في التنمية . وهذه الأزمة في الواقع تعتبر أزمة في العلاقات الدولية وتبرز أن النظام الحالي قد عفا عليه الزمن .

وهنا نتحدث التنبؤات الأخيرة عن التحسن الاقتصادي في بعض البلدان الصناعية المتقدمة جدا ، فان قوة الدفع نحو التحسن بطيئة بدرجة لا تهرز الابتهاج . ونود بطبيعة الحال أن نكون متفائلين تجاه تحسن الاقتصاد العالمي لأن نتائجه ستفيد جميع الدول . بيد أنه من نواح كثيرة لا يمكن وصف الوضع الاقتصادي العالمي بأنه طيب حقا . فالتجارة العالمية لا تزال بطيئة وأسعار الفائدة مرتفعة وأدت الى زيادة مطردة في مستوى مدفوعات خدمة الدين . ونتيجة لذلك تعرض النظامان الدوليان النقدي والمالي الى تقييدات عنيفة . وكل ذلك يشير الى أن وقت التغييرات في أنماط العلاقات الاقتصادية العالمية ، خاصة في مجال التجارة والمال ، قد حان منذ زمن بعيد .

لا بدّ من ايجاد الطرق والوسائل الجديدة لتضييق الفجوة المتزايدة على الدوام في حصيلة صادرات البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء من أجل أن ننشئ علاقة أساسية واقعية ومنصفة وذات طبيعة دائمة . ونعتقد أن اتجاه الرأي العالمي يحيل الى جانب الحلول الهعيدة المدى والاجراءات الدولية الهنائة لمعالجة امراض الاقتصاد العالمي وليس الى جانب التدابير الآنية المؤقتة .

ان القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٧٩ والذي يطالب بالهدوء بالمفاوضات العالمية الشاملة ، كان يرمي الى تحريك عملية التحول المرجوة في العلاقات الاقتصادية الدولية . ونحن نشعر بالانزعاج لأن الدول المتقدمة الغنية قد قابلته بالمعارضة مما جعل الشروع بالمفاوضات أمرا غير أكيد .

وبالاضافة الى ذلك عززت الروابط الداخلية المتزايدة بين اقتصادات الدول تكافلها الى درجة أن أي عمل منفرد يقوم به بلد واحد أو مجموعة من البلدان للخروج من الأزمة الحالية سيكون غير فعال وغير صحيح . ورغم ذلك تم اللجوء بدرجة أكبر الى الاجراءات المنفردة وتواني التعاون الاقتصادي الدولي في وقت كان يجب أن يزداد فيه تعززا . ان الهيكل الاقتصادي العالمي الصحيح لا يمكن أن يبرز الا بالاعتراف بأن انتهاج طرق أوسع للتعاون والاتفاق الدوليين من المتطلبات الأساسية لعودة الاقتصاد العالمي الى طريق

النمو المستمر . اننا نأمل أن تساعد المداورات الحالية في تعزيز هذا الهدف ، وأن يوثق بحث القضايا العالمية ثماره .

السيد سالم (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أولاً أن أشكر جميع رؤساء الوفود الذين تعاطفوا مع بلادى ، لبنان ، وأبدوا اهتمامهم به . وآمل مخلصاً أن يعزز لبنان الموحد والمستعيد لقوته القضايا العظيمة التي يحيطون جميعها من أجلها .

يسعدني أن أهنيء الرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وتكتسي تهانتي أهمية خاصة في ضوء العلاقات الوطيدة القائمة بين بلدينا ، فضلاً عن الروابط التقليدية التي تقوم على الصداقة والتعاون والتي تميز العلاقات بين أمريكا اللاتينية ولبنان .

وأود أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق ، سعادة السيد اميرى هولاي ، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة السابعة والثلاثين .
وأود أيضاً أن أحيي بحرارة الأمين العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دى كويبار ، على تفانيه المخلص في سبيل السلم . ان فهمه الواضح للمجتمع الدولي ولقدرات الأمم المتحدة على صنع السلم وحفظه ، ومناقشه الانسانية والدبلوماسية ، والطريقة الكفؤة التي يوجتبه بها أعمال هذه المنظمة ، تستحق منا أسى الشناء .

لقد درس وفدى بعناية تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة . ونعرب عن تأييدنا للتعليقات والملاحظات القيمة الواردة فيه ، لا سيما المتعلقة بالسعي الرامية الى زيادة فعالية مجلس الأمن وتقوية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم التي يحدد مجلس الأمن ولاياتها وأهدافها .

ويؤيد وفدى على وجه الخصوص اقتراح الأمين العام ايضاً بعثات لتقصي الحقائق الى مناطق التوتر لمنع المنازعات المحتملة التي يمكن أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

ان جدول أعمالنا لهذه السنة يفيض بالمشاكل المعقدة التي لم تحسم بعد والتي
 تحقق الضرر بالسلم الدولي . ولبنان ، العضو المؤسس للأمم المتحدة والبلد الحساس
 بمشاكل الدول الأخرى ، يجد نفسه مرة أخرى في قلب العاصفة . وعليه فاننا مضطرون
 للتركيز على مشاكلنا لأن وجودنا ذاته ، كدولة ، مهدد بالخطر . وقبل عام ذكر فخامة
 الرئيس أمين الجميل من هذا المنبر :
 " . . . اننا عانينا بما فيه الكفاية ، كإنا دماء ، كإنا تخريباً ودماراً ،
 كإنا تفسخاً وبأساً .

لقد دفعنا ثماناً باهظاً في الحرب . ويجب ألا ندفع ثمننا آخر من أجل
 السلام . اننا نطلب كدولة عضو في الأمم المتحدة ، أن تعاد إلينا حقوقنا كاملة
 وغير منقوضة . " (A/37/PV.35 ، ص ٧ - ١٠)

والنداء الذي نوجهه اليوم هو نفس النداء الذي وجهناه بالأمس ، لأننا نحن
 اللبنانيين في أمس الحاجة الى السلم والأمن مع الحرية والعدالة . وعلاوة على ذلك من
 حقنا ، بل يتوجب علينا ، أن نشرح قضيتنا لهذه الجمعية وأن نحل أنفسنا من التهمة
 أمام محكمة التاريخ ، خشية أن يؤدي سوء فهم المشكلة اللبنانية بالاقليم الى الوقوع في
 برائن حرب قد تهدد التوازن القائم في الشرق الأوسط ، المنطقة الهالغة الحساسة
 للعالم كله .

وهناك قدر كبير من الدعاية الايديولوجية التي تصرّ على أن لبنان سيبقى دائماً
 في حالة غليان ، وان لبنان لن يستطيع أبداً أن يسهم في الحياة المتحضرة والهادفة .
 والذين يشيرون هذه السخافات يرون أن من الأفضل لمصالحهم استمرار الصراع والمجابهة ؛
 فهم يشعرون بالضيق واللاجدوى في مجتمع من الأمم المتحضرة والمتعاونة والمحبة للسلم .
 ويصرّون على أن الوضع في لبنان لن يمكن السيطرة عليه أبداً ، آملين بذلك إثناء الأمم
 المتحدة عن الاضطلاع بدورها في حفظ السلم أو إثناء الدول الصديقة عن مد يد التعاطف
 والمساعدة الى لبنان .

وفي ضوء هذه الدعاية المفرضة ، وانقضاء ثمانية أعوام من سفك الدماء ، والدمار الاقتصادي ، والتدخل الأجنبي بجميع أنواعه ، فإنه لما يبرهن على قدرتنا الحتمية على الحياة كأمة ألا تفكر أمة لبنانية بالتقسيم أو الانفصال . ان الشعب اللبناني ملتزم التزاماً قاطعاً بلبنان الموحد والمستقل . ان ما يتقاسمه الشعب اللبناني هو تجربة شميعة للحكم الديمقراطي ، وهي تجربة فريدة في العالم العربي . فقبل أن تندلع الحرب كان لبنان العاصمة الثقافية والاقتصادية للشرق الأوسط ، ومقر تجمع المفكرين العرب والغربيين ، والمركز الدولي للعمل المصرفي والتجارة ، ونموذجاً شميعة للحكم الديمقراطي السلي الناجح .

وفي ١٩٧٥ شهد مجتمع الدول المتحضرة هذه الديمقراطية الفتية تقع فريسة لمجموعة من التوترات العربية - الاسرائيلية ، والتوترات العربية ، التوترات فيما بين الشرق والغرب. ولقد كان للبنان ، شأنه شأن بقية المجتمعات المتعددة العناصر ، نصيبه من الصراعات الداخلية ، ولكن يتمثل فضل الديمقراطية في أنها تستطيع حل هذه التوترات سلمياً ، بخلاف أشكال أخرى من الحكومات ليس في إمكانها الا مقاومة هذه التوترات وقمعها بالقوة .

اننا نقف أمام العالم مطالبين بأن تعطى لنا الفرصة التي تسمح لنا أن نحاول بأساليبنا الديمقراطية أن نحسم التوترات السائدة في أمتنا . هذا الطلب ليس خيالياً أو غير واقعي . فالكثير من الدول الأعضاء القديمة المستقرة في هذه المنظمة ، سواء الأوروبية أو الآسيوية أو الأمريكية قد عانت فترات مشابهة من العنف والمخاطر في ماضيها حتى صاغت من سكانها بعناصرهم المختلفة أما حديثة موحدة . لذلك فان السوابق التاريخية ، فضلا عن شجاعتنا وتصميمنا وإيماننا ، تقف جميعا الى جانبنا .

ان المجتمع التعددي في لبنان يحاول أن يصبح أمة ناضجة ، لقد أعيد تعريف حدود الديانات والعقائد حتى تتلاءم مع متطلبات الدولة الحديثة . ان الفلسفة السياسية لمجتمع تقليدي تكيف نفسها مع حقائق النزاعات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين والايديولوجيات السائدة ، والحركات الجماهيرية التي تتخطى حدود الوطنية والتهديدات العسكرية الحديثة . ان مشاكل لبنان من نواح عدة هي مشاكل معظم دول العالم الثالث ولكي نتفهم مشاكل لبنان ونعالجها بنجاح علينا أن نتجنب عدم اليقين والنزاعات المماثلة في العالم الثالث في العقود القليلة القادمة .

ان لبنان يجد نفسه اليوم محتلا من قبل ثلاثة جيوش نظامية وقوات مقاتلة تابعة لهذه الجيوش . فاسرائيل تحتل ثلث الأراضي اللبنانية تقريبا . انها تحشد الجيوش المحلية والمليشيات في المنطقة التي تسيطر عليها ، وتدريبها وتجهزها بالمعدات وتمدها بكل أنواع الدعم الاداري . وتدعي اسرائيل أمام العالم انها تفهم الوضع في لبنان وانها تريد أن تنقذه ؛ ومع ذلك فانها تقوم بأعمال من شأنها أن تقود لبنان الى الدمار .

اننا ننادي أفراد الشعب اليهودي الذي ذاق مرارة الاضطهاد ، ونقول لهم من هذا المحفل

الدولي " لتكن أعمالكم مطابقة لأقوالكم ، لقد أردتم الأمن لحدودكم الشمالية وحصلتم عليه بمقتضى الاتفاق المقترح " ، وفي ضوء الحقائق السياسية التي نشأت نطالب اسرائيل بأن تعيد بحث العقبات التي تجعل تنفيذ هذا الاتفاق أمرا صعبا .

ان سوريا تسيطر فعلا على نصف الأراضي اللبنانية ، ولم يعد جيشها يتمتع بمظلمة الشرعية التي منحها له الحكومة اللبنانية منذ ١٩٧٦ . ولا ينكر أحد أن القوات السورية لعبت في الماضي دورا متوازنا في النزاعات الدولية العنيفة التي ثارت فوق الأراضي اللبنانية ولكن الأمر لم يعد كذلك اليوم . ان اطالة الوجود العسكري السوري في لبنان ستؤدي الى تروى العلاقات بين لبنان وسوريا والى الاضرار بكل منهما . ففي الأراضي اللبنانية التي تحتلها سوريا ، نجد الفلسطينيين واليرانيين والليبيين وهددا من المنظمات المحلية المسلحة والموجهة من قبل سوريا ، تقف ضد القوات الخاصة بالحكومة الشرعية . ومن الواضح أن سوريا ولبنان تربطهما مصالح لا تنفصم عراها ، تزايد البعض منها الى حد كبير في السنوات السبع الماضية . ومن الواضح أيضا أن العلاقات بين لبنان وسوريا قدّر لها في الماضي ، ولا تزال من المقدّر لها حتى الآن ، أن تكون أوثق ، من الناحية النوعية ، من أى علاقة أخرى تربط لبنان بأية دولة في الشرق الأوسط . ولقد أوضح لبنان بجلاء كاف انه ينوى أن يجعل هذه العلاقات أكثر ازدهارا وأن يهتم بالمصالح المشتركة لكنينا وأن يعمل مع سوريا على تعزيز المثل العليا التي يشارك فيها شعبا البلدين . ان لبنان يدعو سوريا الآن الى أن تقدم يد المساعدة وأن تعطي معنى ومغزى لعرى الأخوة التي تربط بين الدول العربية . اننا نتوقع من سوريا أن تسحب قواتها على نحو يدعم سيادة لبنان ويلبي في الوقت نفسه شواغل سوريا المتعلقة بأمنها .

وفي الوقت الحالي يربط المقاطون الفلسطينيون في لبنان قرب طرابلس في الشمال وحمص في الشرق . وبشترك هؤلاء المقاطون مع عناصر أخرى ومع بعض الميليشيات المحلية التي تدعمها قوات خارجية ، في مقاطعة الجيش اللبناني بصورة مباشرة ، ويمنعون لبنان من مدّ سلطاته الى المناطق التي أخلتها اسرائيل مؤخرا . لقد كان لبنان منذ ١٩٧٠

قاعدة للأعمال العسكرية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية ضد اسرائيل ، والتي أدت الى قيام اسرائيل بخيارات جوية متلاحقة على لبنان والى غزوه مرتين في ١٩٧٨ وفي ١٩٨٢ ، ولقد أدى الغزو الثاني الى احتلال اسرائيل لجنوب لبنان . لقد أعطى اللبنانيون للفلسطينيين فرصة لم يتحها لهم أى شعب آخر في العالم العربي ، لاختبار جميع المناهج لاستخلاص حقوقهم المشروعة . فإذا ما أخفقوا في ذلك فان هذا الفشل لم يكن بسبب عدم توفر حسن النية من جانب لبنان . ومع ذلك لا يوجد لبنان الآن كما لا يوجد الفلسطينيون أن تدوم المأساة المفجعة التي قد تؤدي الى خراب للبنانيين وللمواطنين الفلسطينيين المدنيين في لبنان . لذلك فاننا ندعو منظمة التحرير الفلسطينية الى أن تبادل اللبنانيين حسن النوايا الذي أظهره وأن تسحب مقاتليها كما وافق قادتها على ذلك . أما بالنسبة للفلسطينيين الذين يعتبر وجودهم في لبنان قانونيا ، فاننا نعيد التزامنا لهم في هذا المحفل العالمي ونؤكد من جديد أنهم سوف يتمتعون بجميع الحقوق والامتيازات التي يمنحها لهم القانون . وسوف يستأنفون حياة عادية آمنة ، ليس لها شئ في أى بلد في الشرق الأوسط ، في مجال الحرية والآثار الثقافية . وهكذا نجد أن لبنان الذي عصفته قوات من خارج حدوده يعلن أمام هذه الجمعية بالقول وبالفعل استعداد له للتوفيق بين ما تصفه هذه القوات بأنه مطالب ملائمة وعادلة ومنصفة . اننا على استعداد للحوار معها جميعا ، متسكين بشدة بما لنا ، وسلمين في حدود التعقل والتسامح ، بما يريد الآخرون ما هو لنا . ومن ناحية حقوقنا القانونية التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي ، ومعايير الوجود المتحضر ، فاننا نشعر بحقنا في مطالبة الضمير الأخلاقي للبشرية مطلقا في هذه الجمعية أن ينقذ هذه الديمقراطية الباسلة المطوقة .

هل يستطيع شعب أن يتحمل أكثر من هذا ؟ هناك أكثر من ١٠٠٠٠٠ قتيلا و ٥٠٠٠٠٠ من النازحين والمشردين وأكثر من ٢٠٠٠٠٠ تركوا البلاد ، وهناك عشرات الالاف من المشوهين أو المصابين بعاهات مستديمة . ان المدن والمواقع التاريخية قد هدمت وحطمت ونهبت ؛ والقرى الجميلة قد حرقت وسويت بالأرض وتلك التلال البديعة وقمم الجبال الشامخ ، التي كانت مقرا للآلهة القدماء وصارت بعد ذلك مكانا مقدسا للاله القدير الدائم الوجود المحب ، اصبحت مواقع لقطع المدفعية التي تصب الحمم والحديد والدمار والموت على سكان مدنيين آمنين وعلى حكومة تحاول - في ظل ظروف صعبة جدا - القيام بالواجب الهائل المتمثل في الوقوف الى جانب الحق والانصاف والصفات الحميدة التي لا حصر لها والتي يتحلى بها لبنان .

ان لبنان ، نظرا لمجتمعه التعددي وحكومته الديمقراطية وموقعه الجغرافي قد أصبح مركزا للسياسات المتنازعة في الاقليم . وواقع الامر هو ان لبنان يجني ثمار كل اخطاء سياسات الشرق الاوسط في الخمسين عاما الماضية وأخطاء كل السياسات التي أخفقت في أن تكتسب وضعا قانونيا في ذلك النظام المتذبذب لسياسات الشرق الاوسط . واذا ما تركنا لبنان يتخبط في المسار الحالي للامور فان ذلك سيؤدي الى تفاقم المنازعات في المنطقة وتصديرها الى خارج حدودها ، الى سوريا والعراق ودول الخليج التي تتكون مثل لبنان من طوائف مختلطة يمكن أن تشتعل نيران العواطف الايديولوجية المتأججة فيما بين عناصرها .

ان اللاجئين الفلسطينيين قد تدفقوا على لبنان في أعقاب اقامة اسرائيل وفي وقت ما تحول اللاجئين الى محاربين ، لا يحاربون اسرائيل فحسب بل أيضا ذلك النظام اللبناني الحر الذي سمح لهم بأن يعيشوا في بحبوحة من العيش . ان سوريا اصبحت في مواجهتها مع اسرائيل عسكرية الطابع بشكل كبير وفقدت صبرها

ازاء نظام لبنان المتحرر . والدول العربية الثورية استغلت ذلك الهيكل التعددي للبنان وشجعت قيام حركات وأحزاب تتعارض أهدافها مع التوافق في الآراء الواسع القاعدة الذي يقوم عليه نظام لبنان التعددي الديمقراطي .

وفي الوقت الذي انشغل فيه الآخرون بتعبئة الجماهير وبناء الجيوش وتركيز القوة في أيدي الصفوة الحاكمة فان اللبنانيين كانوا يعملون من أجل السلم واحراز التفوق في مجالات التجارة والمال والتعليم والصحة والنهوض بالفنون وكل ما هو جميل في الحياة . وربما استخففنا في غمار كل هذا ، بضرورة بناء دولة قوية ومؤسسات قوية وجيش وطني قوى . ان خطيئة لبنان ، اذا كانت هناك خطيئة ، هي أنه كان مفرطاً في الحرية في منطقة لم تكن الحرية فيها موضع تقدير ، ومفرطاً في الليبرالية في منطقة اعترفت بانظمة الحكم القوي ، ومفرطاً في اباحته للافعال والافكار التي كانت تسعى صراحة الى تقويض النظام ذاته الذي كان يغذيها .

لقد تعلم لبنان درسه . وسوف يواصل الاعتزاز بالحرية ، ولكنه لن يسمح لها بأن تتدهور الى فوضى ، وسوف يستمر في التمسك بالقيم الليبرالية التعددية ، ولكن ذلك لن يكون على حساب الدولة القومية القوية النابضة بالحياة .

وسوف يسمح بتنوع الفكر والتنظيم بل في الحقيقة سوف ينمي هذا التنوع ولكن في الحدود الواضحة لوحدة الدولة ووحدة الشعب ووحدة المؤسسات الحكومية . ان حرب لبنان حرب اقليمية ذات أبعاد دولية . ان الطوائف المختلفة في لبنان قد أجبرتها الحقائق العسكرية والسياسية ودفعتها الى التحيز الى طرف أو آخر . اما بالنسبة للنزاعات المتعلقة بالاسرائيليين والفلسطينيين والسوريين فلم يسمح في واقع الامر لاي طائفة أن تصبح حيادية حقاً ولبنانية حقاً . وبعد أن استعر لهيب المعركة بعض الوقت ، فان اللبنانيين تبينوا ما يحدث فعلاً على أرضهم . وبعد أن أدركوا ذلك سارعوا الى خدمة قضية لبنان وحاولوا أن يخلصوه من شرك القوات التي وقع ضحية لها . ووفقاً لذلك ، فان البرلمان المنتخب بشكل سليم ،

وهو من البرلمانات التمثيلية الحققة في الشرق الاوسط ، انتخب بالاجماع امين الجميل لتولي الرئاسة . ويمثل هذا البرلمان جميع الطوائف والمناطق وجميع الاتجاهات السياسية في البلاد . وعندما وقع لبنان الاتفاق المتعلق بسحب القوات الاسرائيلية من لبنان لم يصوت ضد ذلك سوى عضوين من أعضاء البرلمان . وهناك توافق وطني في الآراء يدعو الى الاعجاب على انها حرب الاخرين على ارضنا واجلاء جميع القوات الاجنبية عن البلاد والوقوف خلف رئيس لبنان في جهوده الرامية الى تحرير لبنان وتوحيده وانماه .

ومنذ عام مضى طلبنا من مؤتمر القمة العربي في فاس بالمغرب القبول بقرار لبنان بازالة القوات الاسرائيلية والسورية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وفي بداية الربيع طلبنا من مؤتمر قمة عدم الانحياز في نيودلهي ان يدعم حق لبنان في اجلاء جميع القوات غير اللبنانية عن البلاد . والاتفاق الذي امكن التوصل اليه في أيار/مايو بين لبنان واسرائيل ، برعاية الولايات المتحدة ، يطالب من اسرائيل ان تنسحب كلية من لبنان . وقد ارسل الرئيس الجميل مؤخرا رسالتين الى الرئيس الاسد والسيد عرفات طالبا منهما سحب قواتهما المسلحة من لبنان .

لقد اكد مجلس الأمن مجددا وبشكل متكرر على حقنا في توسيع نطاق سيادتنا على اراضيها . ومنذ عام ١٩٧٨ ، احتفظت الامم المتحدة بقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان " اليونيفيل " في الجنوب وهي القوة التي استطاعت ، في ظل ظروف صعبة ، أن ترفع لواء حقوق لبنان المشروعة في منطقة عملياتها وان تهتم بالامن والأمل للسكان المحليين ، ونود ان نعرب عن عميق امتناننا للمبلدان المشتركة في هذه القوة .

ونود أن نعرب عن امتناننا الخالص للولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة على اسهامها في قوات صيانة السلم في بلادنا وعلى الدعم الذي تقدمه لحكومتنا لمساعدتها على احراز اهدافها العريضة ، ولا بد للبنان أن يشيد

اشادة خاصة بالرئيس ريغان الذي تعهد شخصيا بمساعدة لبنان على استعادة وحدته وسيادته واستقلاله . وفي الاسبوع الماضي أدت جهود الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ، في اطار الدبلوماسية الهادئة المكثفة بين بيروت ودمشق ، الى وقف لاطلاق النار نامل ان يؤدي الى انتهاء سفك الدماء وبدء الحمضية السياسية للتوفيق في هذه النزاعات والتوفيق بين المصالح المختلفة . ونحن ممتنون للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ولممثليهما الدبلوماسيين القديرين الذين عملوا بلا كلل على تحقيق وقف اطلاق النار . والآن نتطلع الى الامم المتحدة لمساعدتنا في انشاء الآلية التي من شأنها ان تشرف على ذلك بشكل يفي بالغرض ويحدونا الأمل أن هذا الهدف الانساني الملح سيحظى بالتأييد الحماسي من جانب جميع اعضاء هذه المنظمة .

وبايجاز فان رسالة لبنان الى الجمعية العامة هي : ساعدونا على اجلاء جميع القوات غير اللبنانية عن البلاد ، ولبنان نفسه سوف يحسم توتراته الداخلية ويستأنف موقفه القيم بوصفه مساهما في السلم العالمي والرخاء الدولي ثقافيا واقتصاديا .

ليس هناك من شك في أن الشرق الأوسط اقليم مثلث بالنزاعات ، الا أن مشكلة لبنان هي أشد المشاكل حدة من بين مشاكل المنطقة وأكثرها احاحا . ان الحرب العراقية - الايرانية تشكل خطرا على استقرار الخليج والتنافس السوفياتي - الأمريكي في الشرق الأوسط يهدد ميزان القوى الدولي الحساس بالخطر . والمشكلة الفلسطينية تشكل تهديدا خطيرا للمسلم في الشرق العربي والمشكلة العربية - الاسرائيلية تشكل تهديدا للنظام الدولي في المنطقة . وأخيرا ، فان هناك مشكلة حركات الأقية المتطرفة والخطر الذي تفرضه على النظام الاجتماعي الثابت في المنطقة .

وانا ما نجح الحوار والدبلوماسية في لبنان ، سوف يولد ذلك النجاح نجاحات أخرى ، وسوف تكتسب الأطراف المشتركة في ذلك الجهد صداقية وزخما لتحسم مشاكل أخرى . وانا ما سقط لبنان ، فان كل مجتمع من المغرب في الغرب حتى دول الخليج في الشرق سيتهده بالخطر . والآن ، يتطلع العالم بارتياح ان تدور رحى المعركة بين النظام والفوضى ؛ وكل نظام في المنطقة ينتظر نتيجتها بخوف . وانا كانت هناك أزمت تشكل عواقبها بداية أو نهاية عصر ما ، فان أزمة لبنان ستكون من بينها . ومن الناحية التاريخية الحقيقية ، تمثل مشكلة لبنان أحداثا محورية ومستقبلية سوف يتم الحكم عليها بما يتم أولا يتم عطفه في هذه المرحلة التاريخية .

ان لبنان يقوم بالمستحيل في اطار الموارد المتاحة له وتمارس الحكومة السيطرة الفعالة على مجرد ١٥ في المائة من الأراضي ، ومع ذلك فان الشعب ، بغض النظر عن القوة التي تمارس السيطرة عليه ، يقف مع الحكومة بشكل اجماعي . وقد دعا الرئيس الجميل مرارا وتكرارا جميع القادة في المعارضة للاشتراك في حوار من شأنه أن يقيم الجادئ التي ستقوم لبنان الجديد على أساسها . والآن تم انشاء لجنة حوار ، وتبذل جهود لعقدتها في أسرع وقت ممكن . لقد تم الاعداد لتكوين حكومة الوحدة الوطنية وتمت دعوة المعارضة للاشتراك فيها .

وفي العمام الماضي ، بنينا جيشا ملتزما بالدفاع المحايد عن الدولة اللبنانية

كلها ؛ جيشا من الشعب كله ، وللشعب كله . وان تلاحم الجيش في الشهر الأخير يعد تعيلا لذلك التلاحم الذي يربط بين أفراد المجتمع اللبناني بغض النظر عن تلك الصعوبات العارضة التي استغلتها القوى الخارجية بلا رحمة أو هوادة . لقد حققنا سلما ونظاما في مدينة بيروت ، وهي المنطقة الوحيدة التي تقع ضمن سلطة الحكومة . وحيثما تسيطر الحكومة ، تعيش الفئات المختلفة في سلم كعائلة واحدة ، ولا ينظر أحد الى جاره بارتياب .

وان أحدتكم عن لبنان ، اتحدث عن موضوع ليس بغريب عنكم . فلأكثر من قرن كامل كان اللبنانيون يهاجرون الى الشرق الأقصى ، الى جنوب شرقي آسيا ، والى استراليا ونيوزيلندا ، والى افريقيا ، والى الأمريكتين ، وحينئذ الى أوروبا والى دول الخليج . ان اللبنانيين الذين يتسمون بالطموح والجرأة كانوا مسؤولين عن كثير من الانجازات الفكرية والفنية والانهائية ، في الأراضي الجديدة التي جعلوها وطننا لهم وفي معظم البلدان الممثلة في هذه الجمعية ، يشغل لبنانيون مراكز بارزة في الحكومة والتعليم ، وسائر الأعمال . لقد تركو وطنهم بحثا عن حلم ، وهو حلم التفوق واعطاء ذريتهم أفضل بكثير مما أعطوه لأنفسهم . انني أعرف اليوم مع ذلك ، حلم اللبنانيين في أرض لبنان المعدبة . انها أحلام بسيطة وسوف تعترى معظمكم الدهشة ان يسرون هذه تسمى أحلاما على الاطلاق . ان اللبنانيين يحلمون بأن يعيشوا حياة بسيطة عادية . ويحلمون بالعودة لمدنهم وقراهم . يحلمون بفتح حوانيتهم في الصباح وطقها فسي النساء . يحلمون بجني محاصيلهم وارسال أطفالهم الى المدارس والترحيب بهم فسي ديارهم في المساء . يحلمون بنزهات آمنة الى ينبوع القرية . ويحلمون بالتجمع عند غروب الشمس حيث يقصون قصصا عادية معادة واحداثا عادية تجرى في حياة عادية . ويحلمون بما يعتبره الآخرون قضية سلما بها .

انني أحمل معي مطامح شعب محاصر وأحمل في صوتي صوت عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين فقدوا حياتهم في نزاع دولي يفترق الى الرحمة .

ان ما أطلبه من المجتمع الدولي ، الممثل في هذه القاعة ، هو مساعدة الأمة اللبنانية على ضمان الظروف الطبيعية للوجود الوطني ، أو الحد الأدنى منها . والشعب اللبناني نفسه مطلب على تحقيق ما فوق ذلك . ان الشعب اللبناني يتمتع بالقـُدرة والابداع والمثابرة ولن يستسلم لتفشي الفوضى والصراع الداخليين . ولكنه سيصوغ من المعاناة التي تحطها كيانا وطنيا أقوى وأعمق . ونود أن نشعر بأننا لسنا وحدنا في هذا النضال ، ونتطلع الى اخوتنا في مجتمع الأمم لكي يقدموا اليها التشجيع والمساعدة والدعم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت وفود عديدة الكلام لممارسة حقها في الرد . وأود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، ويلقيها الممثلون من مقاعد هم . وأنا أعتزم أن أنفذ هذا على نحو صارم . وفي ضوء الوقت المتأخر ، أحث زملائي الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد على أن يتوخوا الاجاز . أعطي الكلمة أولا لممثل العراق .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قام وزير خارجية ايران صباح اليوم ، فيما يشبه خطبة يوم الجمعة ، بمحاولة عقيمة للحصول على صداقية لنظامه المعروف ، فأثبت فقط مرة أخرى نفاقه وخذاعه واساءة استخدامه للأمم وتحديه .

لقد اتهم بلادي بأنها ارتكبت عدوانا ضد ايران . ولن أخوض في تفاصيل أو وقائع القضية وذلك لسبب بسيط هو أولا ، أن تلك الحقائق تم تقديمها للأجهزة المختلفة للأمم المتحدة في مناسبات عديدة ، وثانيا للحقيقة القانونية التي أود أن أتحدى وزير خارجية ايران بشأنها اذا كان بوسعها أن يأتي الى هذا المنبر ويعلن موقفاً مشابها لموقف بلادي ، وهو أن العراق على استعداد لعرض مسألة تحديد من ارتكب العدوان ضد الآخر للتحكيم عن طريق طرف ثالث محايد .

لقد حاول وزير خارجية ايران أن يظهر تلك الحركة السلمية من جانب بلادى بمظهر سيء مقتبسا من الوثيقة A/C.1/35/5 وقد تعودنا على تلك الممارسة الايرانية باقتباس أمور من خارج السياق . لقد اقتبس وزير الخارجية الايراني ببساطة سطرًا واحدًا من صفتين ونصف صفحة ، ولن أزعج الممثلين بتلاوة تلك الوثيقة الطويلة عليهم لكي أوضح لهم مدى خداع ذلك الاقتباس الذي قام به وزير خارجية ايران ، وكيف يمكن أن تكون بقية الاقتباسات الواردة في بيانه شكوكا فيها .

لقد أشار الى بعثة الامين العام التي شكلت لتفقد المناطق المدنية في ايران والعراق ، وهاجم مجلس الامن لعدم بته في تقرير الامين العام بشأن عمل هذه البعثة . ان أعضاء مجلس الأمن يعلمون تماما انه اذا كان مجلس الامن لستم يتوصل الى أية نتيجة بشأن هذا التقرير فان ذلك مرجعه ببساطة الى التخريب الذي قامت به حكومة ايران لمنع مجلس الامن من التوصل الى نتيجة سلمية بالنسبة لعمل هذه البعثة .

وبدلا من الاستجابة لتلك الاقتراحات الجديدة من جانب العراق لتسوية النزاع سلميا ، قدم وزير خارجية ايران تمثيلية مسرحية بشكواه من الهجوم على دزفول وانديمشك . ولكنه لم يخبر الجمعية العامة بأن هذا الهجوم كان ردا على هجمات إيرانية سابقة على أهداف مدنية عراقية كان آخرها الهجوم الذي وقع منذ يومين على شاندرى في شمال العراق والذي نتج عنه مقتل ١٦ شخصا ، من بينهم طفلان ، وجرح ٣١ شخصا من بينهم ١٥ طفلا . ولم يخبر الجمعية العامة بالتحذيرات العراقية المستمرة لايران باستبعاد الأهداف المدنية من الهجمات العسكرية . ولم يشر الى المقترحات العديدة التي طرحتها العراق وعممتها في وثائق الامم المتحدة المتعلقة باستعدادها - استعدادها الصادق الحقيقي - لابرام اتفاق خاص باستبعاد الأهداف المدنية من الهجمات العسكرية .

هل هناك حاجة لأن أذكر ما دأب عليه الإيرانيون من قتل أسرى الحرب أو تجنيد الاطفال والقائهم في ساحة القتال - وهي ممارسة أدانتها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات - كما حدث في مضيق هرمز ؟ ان هذا العمل يمثل أبشع اشكال الابتزاز والخداع . انه يذكرنا بسياسات الشاه ، شرطي الخليج واذا كانت لدى النظام الإيراني رغبة حقيقية في امن ورفاه المنطقة ، فلماذا لا ينهي احتلاله للجزر العربية الثلاث ، ذلك الاحتلال الذي بدأه الشاه ؟

اننا نعلم ما هي المشكلة الجوهرية لدى نظام حكم الملث . انها التوهم بتصدير الثورة ، وانني أتحدى الإيرانيين أن يأتوا الى هذه المنصة ويخبرونا ببلد اسلامي واحد لم يحاول ذلك النظام التدخل في شؤونه الداخلية .

السيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لم يكن في نيّة وفد بلادى أن يطلب الكلمة في هذه الساعة المتأخرة ، ولكن ورد في البيان الاخير في المناقشة العامة تحليل للوضع اللبناني ، والعربي بالتالي ، يختلف تماما عن تحليلنا لهذا الوضع الذى طرحه وزير خارجية بلادى بتاريخ ٢٨ ايلول / سبتمبر الجارى ، وهو وارد في الوثيقة A/38/PV.9 اعتبارا من الصفحة ٧٥ . ولا أود أن أعيد وأكرر ما قاله وزير خارجية بلادى عن أسباب الازمة في لبنان .

ان لبنان يواجه عدوانا خارجيا أصبح متعدد الجنسية . ان لبنان يعاني من الاحتلال الاسرائيلي . ان لبنان يعاني من الاحتلال الامريكى . ان لبنان يعاني من أنواع أخرى من الاحتلال يتجسد في القوات المتعددة الجنسية .

لقد أوضحنا موقفنا حول كل هذه الامور . وأرى من واجبي أن أذكر المتكلم السابق بموقف الجمهورية العربية السورية ، الموقف المبدئي للجمهورية العربية السورية من الاجتياح المتعدد الجنسية ، الاجتياح الاجنبي المستورد من الولايات المتحدة الامريكية ؛ وأرى من واجبي أن أشرح مرة ثانية مما قاله وزير خارجية بلادى وسأقتبس بالانكليزية لأن المحضر باللغة العربية لم يصدر بعد وهنا اود أن أسجل احتجائي على عدم توزيع المحاضر باللغة العربية مثلها مثل اللغة الانكليزية ان لم تكن لغة أفضل وأوسع وأشمل :

(تلكم بالانكليزية) :

ان موقفنا من جملة هذه القضايا واضح ويعتمد على المبادئ التالية:

أولا ، ان وحدة لبنان واستقلاله وسيادته من المبادئ التي لا يمكن لسورية وللدول العربية القبول بانتهاكها أو مسها ، وستبقى الدول العربية تعمل من أجل ذلك وتساند الشعب اللبناني الشقيق لاستعادة وحدته الوطنية واستقلاله وسيادته على كل أراضيها . وفي هذا المجال ساهمنا في الوصول الى الاتفاق الاخير الذى تم التوصل اليه منذ أيام بين أطراف الحرب الاهلية في لبنان . (A/38/PV.9 ، ص ٧٨ - ٨٠) .

(واصل كلامه بالعربية) :

عندما يقول وزير خارجية الجمهورية العربية السورية باننا ساهمنا في عقد هذه الاتفاقية يجب أن نتوقع من لبنان الرسمي على الاقل أخذنا بالعلم بأن هناك اتفاقية ، وأرى من واجبي أن أقرأها عليكم لانها اتفاقية من شأنها ، اذا ما نفذت بحسن نية وبهدف المصالحة الوطنية تغيير تاريخ لبنان ، تاريخ الحرب الاهلية ، وادخال لبنان مرة أخرى الى الحظيرة العربية التي تواجه العدوان الصهيوني والعدوان المدعم من الخارج . أرى من واجبي أن أقرأ هذه الاتفاقية ، حيث يتبين منها ، وهي اتفاقية مقبولة من الحكومة اللبنانية ، أن الوضع القائم في لبنان حالياً أى القتال الاخر في لبنان ، هو وضع داخلي ، نزاع داخلي ، حرب اهلية ، ليس للجمهورية العربية السورية علاقة بها . وهذا باعتراف الحكومة اللبنانية . وانني أرى نفسي مضطراً لان استشهد بكامل الاتفاقية وباللغة الانكليزية كالعادة حسب النص المنشور في صحيفة " نيويورك تايمز " الصادرة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

تقول الاتفاقية :

(تكلم بالانكليزية)

"الوقف الفوري للقتال في الاراضي اللبنانية ، على جميع الجبهات

وعلى خطوط الحدود . ويشرف على الهدنة مراقبون محايدون .

"تشكيل لجنة من ممثلي الجيش اللبناني وجبهة الخلاص الوطني

والقوى اللبنانية وأمل لوضع الترتيبات الضرورية وحماية وقف اطلاق النار " .

(صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣)

وتنص الفقرة الثالثة على ما يلي :

" عقد مؤتمر عاجل لبد* حوار وطني بين الاطراف التالية :

" من جبهة الخلاص الوطني : السيد وليد جنبلاط ، ورئيس الوزراء*

السابق رشيد كرامي ورئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية .

" من القوى اللبنانية : رئيس الجمهورية السابق ، كميل شمعون

والسيد بيير جميل .

" ويدعى الى المؤتمر ايضا رئيس الوزراء* السابق صائب سلام والسيد

عادل عسيران والسيد ريمون أده " .

" يسعد الرئيس ان يرحب ايضا بممثل من كل من الدولتين الشقيقتين

سوريا والمملكة العربية السعودية لحضور المؤتمر مع الوفد الرسمي اللبناني ،

الذي سوف يضم ، بالاضافة الى الرئيس جميل ، ممثلا لكل من السلطتين

التنفيذية والتشريعية " . (المرجع نفسه)

(ثم واصل الكلام بالعربية)

هذا هو النص ، وأحببت ان اسجله في محضر هذه الجلسة حيث ان روح هذه

الاتفاقية وما ورد فيها من تعابير يدلان دلالة كاملة ومنتهية على ان الجمهورية العربية

السورية هي التي ساهمت بالتعاون مع الدول العربية في وقف اطلاق النار في حرب

بين اخوة ، حرب مدمرة .

والذي يستلقت انتباهي هو اننا صرحنا عدة مرات ، واعتقد ان السيد وزير خارجية لبنان يعلم ذلك ، وهنا اود ألا أضع كلماتي بل أستشهد بما قاله رئيس الجمهورية العربية السورية وتم نشره في ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٣ . وقد كان يلخص بدقة موقفنا من مسألة وجود قوات الردع العربية ، أي القوات السورية ، في بعض انحاء لبنان . قال السيد الرئيس لصحيفتي لوس انجيلوس تايمز وواشنطن بوست في عدديهما الصادرين بتاريخ ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٣ ما يلي :

" يخطئ من يعتقد اننا سنترك لبنان لقمة سائغة بيد الاسرائيليين لان لبنان بلد عربي يربط بيننا وبينه تاريخ مشترك ومصير واحد . والمشكلة هنا ليست مشكلة انسحاب القوات السورية من لبنان . ونحن لا نحتاج -" يقول السيد الرئيس - " بأن يقنعنا احد بسحب قواتنا . اذا أرادت ذلك الولايات المتحدة " اي انسحاب القوات السورية " فما عليها الا ان تجعل اسرائيل تنفذ قرارى مجلس الامن ٥٠٨ (١٩٨٢) ، ٥٠٩ (١٩٨٢) المتعلقين بالغزو الاسرائيلي للبنان والذين ينصان على انسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي اللبنانية دون ان تفرض أية شروط على لبنان " .

وأضاف رئيس الجمهورية العربية السورية قوله :

" اننا نريد . . . " - وهنا اريد ان أؤكد ذلك للسيد وزير خارجية

لبنان ولاعضاء الجمعية العامة واذكرهم بهذه الكلمات :

" اننا نريد ان يكون لبنان حرا وعضوا فعالا في الاطار العربي ، بعيدا عن الغزو والهيمنة الاسرائيليين ، يمارس واجباته وحقوقه في اطار انتماؤه العربي والتزاماته العربية ، شأنه شأن سوريا والبلدان العربية الاخرى " .

ومع ذلك نرى هناك مدحا وامتداحا للقوات المتعددة الجنسية ودورها في لبنان ، دورها الذي سيخلق فييت ناما جديدة ستؤدي الى تدمير لبنان وسوريا

وغيرهما . ننبه الى ان التحليل يجب ان يكون موضوعيا ، وليس تحليلا بعيدا عن الواقع الذى نعيشه . وهذا التحليل ، ان الحرب التي عانى منها لبنان ، الحرب الاهلية خلال ثلاثة اسابيع قد أنهتها هذه الاتفاقية التي وقعتها سوريا والمملكة العربية السعودية بالاتفاق مع حكومة لبنان .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : انني آسف لانني لم أرسيتا ذا مغزى في بيان وفد العراق .
واذا كنت قد عرفت ما كان يريد قوله لما كنت طلبت ممارسة حقي في الرد .
لقد قال ببساطة اننا بذلنا محاولة غير مجدية هذا الصباح لتشويه نظام الرئيس صدام حسين . اننا نؤمن بأن محاولتنا لم تكن غير ذات جدوى ، بل انها كانت ذات فائدة كبيرة . اننا لا ننوى تشويه نظام شوهه فعلا رئيسه تماما . لقد شوهه بشكل كبير . فلماذا نشوهه نحن ؟ قال الممثل العراقي انهم مستعدون لدعوة طرف ثالث ليقرر من كان المعتدى . وانني أفهم ان محكمة اسلامية دولية قد شكلت من بعض القانونيين من بلدان مختلفة . وأرادوا زيارة بلدنا ورحبنا بهم بنفس الاسلوب الذى رحبنا به بوفد الامين العام . واعتقد انهم لا يزالون ينتظرون ردا من الرئيس صدام ، بما اذا كان يمكنهم ان يزوروا العراق أيضا . وعندما يرد هذا الرد سوف نعرف ما اذا كانوا مستعدين لطرح الامر على طرف ثالث أم لا . وسوف يخبروننا بذلك بطبيعة الحال .
لقد قالوا ايضا - وكانت هذه بطبيعة الحال اكذوبة كبرى - اننا قصفنا أحياءهم المدنية . عندما قلنا انهم قصفوا احياءنا المدنية ، دعونا وفد الامين العام الى ايران لكي يرى بنفسه ويعد تقريرا . ويسعدنا كثيرا - اذا ما استطاع سفير العراق الان - ان يدعو ممثلي الامين العام الى بلده ويوضح لهم كل الدلائل ويعرض كل الحقائق المبررة ضدنا ، سيكون هذا سهلا للغاية ، فلماذا لا يفعلون ذلك ؟

لقد قال ممثل العراق اخيرا انه يتحدانا . ونحن لا نتحداهم . اننا نتجاهلهم
تماما .

السيد الهوفاري (الجماهيرية العربية الليبية) : أود ان أعبّر عن
الأسف لتعرض وزير خارجية ، لبنان لبلادي ، وقد حاول في محاولة غير واقعية اعطاء
وضع لبنان الداخلي أبعادا خارجية .
يعرف الجميع مشاكل لبنان وأنها ناتجة عن توقيع لبنان على اتفاقية مع الكيان
الصهيوني رغم معارضة اكثرية الشعب اللبناني . وبدلا من ان يصحح المسؤولون
اللبنانيون الاخطاء ويعيدوا النظر في الاتفاقية اللبنانية الصهيونية ، قاموا باستدعاء
القوات الاستعمارية لضرب شعبهم وتدميره بعد ان وافقوا على احتلال الكيان الصهيوني
لثلاث لبنان . وبعد ان قاموا بقتل عدد كبير من الشعب اللبناني ، نجدهم الان يحاولون
القاء التهم على أشقائهم العرب .
على لبنان ان يصحح الوضع الذي وجد فيه لبنان نتيجة فرضه الاتفاقية
اللبنانية الصهيونية . واننا نرفض ما ذكره الوزير اللبناني جملة وتفصيلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل العراق الكلام مرة

ثانية ممارسة لحقه في الرد . فهل لي أن أذكره بأن كلمته الثانية محددة بخمس دقائق .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمعوا

لي أولاً أن أبدي ملاحظة أنني أتساءل عما إذا كان وجود وفد ايران أو عدم وجوده له أى أثر ، لانه بيد وانهم حين يتواجدون هنا لا يستمعون الى ما يقال في هذه القاعة بالذات . انني لم أقل على الاطلاق انهم اشتركوا في محاولة فاشلة للنيل من نظام الحكم في بلدى . لكن ما قلته هو ان وزير خارجية ايران في خطبة الجمعة التي أدلى بها هذا الصباح حاول بلا جدوى أن يحقق بعض الصداقة لنظام المشوه لكي يثبت فقط مرة أخرى نفاقه وخداه وسبابه وتحديه .

ان الطريقة التي يشوه بها الملالي حتى ما يقال لهم بوضوح تشير الى سياسة نظام حكم الملالي في طهران والى الطريقة التي يمارسون بها علاقاتهم الدولية ، والسى موقف ذلك النظام من هذه المنظمة . وهذا ينطبق على ما يمس بالمعركة الدولية الاسلامية التي انشئت في ايران . وينطبق أيضا على ما يدعون بأنه كذب من ناحيتنا . ان طيبهم أن يقرأوا الميثاق . فهم ملتزمون بالميثاق . ان تحدينا قائم . اننا نتحداهم أن يستجيبوا لارادة هذه المنظمة وأحكام الميثاق والقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة .

السيد أبو عاصي (لبنان) : أود فقط أن أضيف ان مهداً انصب

القوات الأجنبية من الأراضي التي تحتلها بصورة غير شرعية ، ومهداً عدم التدخل فسي الشؤون الداخلية للدول ، مهداً أساسيان وقرهما المجتمع الدولي ، وان تطبيق هذين المهدين كقيل بعدم حصول المزيد من التورط والقتال والخراب في بلادي .

أما بالنسبة لليبيا ، فان اطراف العقيد معمر القذافي بوجود القوات الليبية في لبنان واطلانه عن استعداد هذه القوات للمشاركة في القتال لهو الرد الكافي على ما قيل بشأن الحرب في لبنان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب مراقب منظمة التحرير الفلسطينية السماح له بالرد على البيان الذي أدلى به أحد المتكلمين في المناقشة العامة . واعتزم دعوته للاعلان بكلمته تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، وعلى أساس الممارسات السابقة .
أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :
لقد استخدم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اللبناني في البيان الذي أدلى به بعض ظهر هذا اليوم ، والذي كان يتسم بالضعف ، اسلماً يجعل ما قيل مستساغاً على نحو ظاهري ، عندما أشار الى التزام لبنان من جديد ازاء الفلسطينيين الذين يعتبر وجودهم في لبنان قانونياً . وأكد من جديد انهم سوف يتمتعون بكل الحقوق والامتيازات التي يوفرها لهم القانون .

غير ان شيئاً ما قد أقل في بيانه . فهو لم يذكر على الاطلاق ان وجود الفلسطينيين في لبنان ليس من محض اختيار الفلسطينيين وانه نتيجة عدوان وقع عليهم ، وانه نتيجة طرد المعتدين الاسرائيليين لهم بالقوة وحت تهديد السلاح . وما قاله عن وجود الفلسطينيين في لبنان في أعقاب انشاء اسرائيل صحيح الى حد ما . ولكنه ليس الحقيقة كلها . لقد كنت أتوقع منه أن يقول انهم كانوا موجودين هناك نتيجة طردهم بالقوة من ديارهم ولا نهم كانوا يلتصقون الملجأ المؤقت .

وسبما يكن من أمر ، فان الوجود الفلسطيني في لبنان تنظمه اتفاقات ثنائية مع حكومة لبنان ، صدق عليها البرلمان اللبناني ، وهي تشير الى وجود فلسطيني مسلح في لبنان للدفاع عن الفلسطينيين ضد العدوان الأجنبي . وقد تم اقرار هذه الاتفاقات في بيروت وكولي القاهرة والرياض . ويهدوان هذه الأمور قد فاتت الوزير . وانا لا الوم على ذلك .

نحن نقول بفخر ان اللاجئين الفلسطينيين حولوا أنفسهم الى مقاتلين من أجل الحرية . وقد فعلوا ذلك ممارسة لحقهم في الوجود ولحقهم في العودة الى ديارهم التي طردوا منها . وكنا نتوقع من الجميع أن يساعدونا في ممارسة هذا الحق والأ يضعوا العراقيل في طريقنا .

لقد أشار وزير الخارجية اللبناني الى رسالة بعثت بها الرئيس جميل الى الرئيس عرفات يطلب منه فيها سحب قواتنا المسلحة من لبنان . وقد ذكرنا بأن طى منظمة التحرير الفلسطينية أن تسحب مقاتليها من لبنان وهذا ما وافق زعمائنا على القيام به . من المسجل رسميا في أحد قرارات مجلس الأمن ان منظمة التحرير الفلسطينية قوت في حزيران / يونيه ١٩٨٢ أن تنقل عناصرها المسلحة من بيروت لكي تجنب بيروت المزيد من الدمار وسفك الدماء في حزيران / يونيه . لقد وفينا بالتزامنا . الا اننا منعنا من مغادرة بيروت منذ حزيران / يونيه حتى نهاية آب / أغسطس . وهذا يفسر الدمار الاضافي الذي أنزله الاسرائيليون على بيروت والذي نجم عنه وقوع آلاف أخرى من الضحايا . ولم يكن ذلك لأن الفلسطينيين كانوا هناك . بل لانه كانت لدى الاسرائيليين وعملاتهم خطة لاجتياح بيروت والقضاء قضا ماديها تماما على العناصر الفلسطينية المسلحة .

وأود أن أشير هنا الى انه في حزيران / يونيه ١٩٨٢ استخدم ممثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن حق النقض ضد مشروع قرار يدعو الى وقف اطلاق النار في بيروت . وذكر بالتحديد ان السبب الذي حمله على استخدام حق النقض هو أن مشروع القرار لم يشير الى فكرة ازالة العناصر الفلسطينية المسلحة . وعندما عرضنا ان ننسحب في حزيران / يونيه ١٩٨٢ منعنا من ذلك لانهم أرادوا القضاء علينا . وكما تعلمون ، فان القضاء على المخلوقات مهدأ فاشستي نازي ، كما ذكر وفد الولايات المتحدة في مجلس الأمن .

لقد سحبت منظمة التحرير الفلسطينية قواتها من بيروت وفقا لالتزاماتها . والنتيجة معروفة جيدا ، ألا وهي جريمة الإبادة الانسانية التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا وقتل فيها المئات من أبناء شعبنا من النساء والأطفال الأبرياء . اننا نحتفظ بأسلحتنا لاننا مضطرون لممارسة حقنا في الدفاع عن شعبنا وفي تجنب أنفسنا والعالم كارثة أخرى كالتى شهدناها في صبرا وشاتيلا ، وهي عمل اجرامي طوق عليه المجتمع الدولي ، دون أن يبدان أو أن يتخذ أى اجراء ضد مرتكبيه أو ضد المدافعين عن مرتكبي هذه الجريمة .

لقد أقر الرئيس عرفات بوضوح للرئيس جميل ان منظمة التحرير الفلسطينية طوى استعداد دائما للجلوس مع السلطات اللبنانية للمناقشة والتفاوض بشأن مستقبل وجودنا ووجود الفلسطينيين في لبنان . وحتى اليوم لم تطلق ردا من السلطات اللبنانية بتقديم مبادرة الينا أو حتى بالاستجابة لدعوتنا الى الجلوس معا والتفاوض .

انني أكرر القول : ان وجودنا ينظمه اتفاقية مراجعة أحكام هذه الاتفاقية لا يمكن أن تتم الا عن طريق مناقشة ثنائية بين الطرفين المعنيين .

اننا متتون كذلك بشأن وقف اطلاق النار القائم الآن في لبنان . لكن ، ألم يكن من الأفضل أن يكون وقف اطلاق النار هذا قد تقرر منذ أسبوعين عن طريق مجلس الأمن ، الذي يكون في هذه الحالة قد اضطلع بمسؤولياته ؟ لقد تم - بدلا من ذلك - تفريق وقف لاطلاق النار خارج مجلس الأمن ، ما أتاح الفرصة لتجنب اعمال سيادة القانون ، وحقنا في اللجوء الى الأمم المتحدة .

يقول وزير خارجية لبنان ان المشكلة الفلسطينية تشكل خطرا على سلم الشرق العربي ، وهو يعترف القول الصحيح ، وهو أن الخطر يكمن في الأهداف التوسعية الصهيونية وليس في المشكلة الفلسطينية . هل نسي ان اسرائيل أوضحت تماما منذ ١٩٥٤ أنها تريد احتلال جنوب لبنان ، وتعيين ضابط مسيحي - حتى وان كان برتبة رائد - يقوم بدور الخادم أو العميل لها في هذه المنطقة ؟ لقد كان ان يشوه التاريخ أو يزيفه . من الطبيعي أنه يمكن للمرء أن يتكلم عن السبب والنتيجة ، وعن الكثير والكثير ، لكن الوقت ضيق .

لقد ذكر وزير خارجية اندونيسيا في الممان الذي ألقاه أمامنا مايلي :

" ان مفتاح الحفاظ على وحدة أراضي لبنان واستقلاله هو ضمان اتمام الانسحاب الكامل والغوري للقوات الاسرائيلية والالتزام التام لجميع الدول الأجنبية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان . وهذا من شأنه أن ييسر كثيرا الجهود العذولة لتشجيع جميع الطوائف اللبنانية المتناحرة على اجراء المفاوضات التي تؤدي الى تحقيق مصالحة وطنية " . (ص ١١٢ اعلاه) .

ان المشكلة تكمن أيضا في المصالحة الوطنية . فنعتبر بأنه ليست هناك مصالحة وطنية ، بل هناك فوق كل شيء وجود اسرائيلي يمنع هذه المصالحة .

أخيرا ، اتفق معه كل الاتفاق بشأن الحلم اللبناني المتثل في حياة بسيطة طبيعية . هذا هو تماما حلم الفلسطينيين ؛ ان نعيش حياة بسيطة طبيعية ، وأن نعود الى مدننا ؛ وهذا ما نحاول أن نفعله . ولهذا ، فاننا نناشد العالم أن يساعدنا لكي نعود الى مدننا وقرانا . ونأمل - في النهاية - ألا يطول الوقت باللبنانيين حتى يتحقق حلمهم ،

كما كان طيننا نحن الفلسطينيين أن ننتظر - ليس فقط لتحقيق أحلامنا ،
وانما لإعمال الحقوق والحفاظ عليها ، حقوقنا غير القابلة للتصرف في فلسطيننا الجميلة
السالمة . اننا نتطلع الى العيش في سلام في وطننا .

رفعت الجلسة الساعة ٢١/١٥